قاسيون

العدد 413

السبت 25 تموز 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.542.364) زائراً.. زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الخطة العاشرة بين الواقع والشعارات

قريباً، سيحل العام الخامس للخطة الخمسية العاشرة، والملفت للنظر أنه لم يجر تقييم شامل لتنفيذها إلا أحياناً وبشكل جزئي، ومن واضعيها أنفسهم. فكم سيكون هذا التقييم موضوعياً؟! سؤال مشروع يجب الإجابة عنه، وليس الهدف تسجيل نقاط على أحد، بقدر ما هو معرفة المسار الحقيقي الذي تسير عليه الأمور من أجل تدقيق السياسات المتبعة ومراجعتها والقيام بمعالجات جديدة إذا تطلب الأمر، وصولاً إلى تغيير منطق التوجه نفسه..

ويدفعنا إلى هذا الأمر قيام النائب الاقتصادي في مقابلة مع «تشرين» الأسبوعي في ٢٠٠٩/٧/١٤ بالترويج للنجاحات التي يفترضها للخطة الخمسية العاشرة..

١ . حول المناخ والمعدلات..

يقول إن سورية «**واجهت السيناريو التشاؤمي وحققت معدلات النمو المتوقعة بين السيناريو الاستمراري والتفاؤلي**»... أي يريد القول إنه رغم أن الظروف كانت سيئة فقد تم تجاوزها، وتحققت أرقام نمو متوقعة بالظروف الجيدة فقط، فماذا يعني ذلك؟..

يراد القول إن الخطة «المعجزة» كانت قادرة على تحقيق غير المتوقع.. فلنكن أكثر تواضعا ونقول: إن الظرف في الحقيقة كان استمرارا لما شهدته سورية على مر تاريخها من ضغوط وتعقيدات إقليمية وخاصةً في العقود الأخيرة، وهو لم يكن كارثيا بالمعنى الذي أرادت الخطة التعبير عنه. أما النتائج فكيف تقاس؟ هل أرقام النمو المعلنة من المكتب المركزي للإحصاء أصلاً هي مرجعية حقيقية؟ هل هو جهة مستقلة عن واضعي الخطة؟ وإذا أخذنا أرقامه المعلنة نفسها وتفحصنا التفاصيل، ألا نرى تراجعا سلبيا واضحا في أرقام نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، وتضخما في نمو القطاعات غير الإنتاجية- الخدمية؟ عمّ يعبر ذلك.. عن نمو حقيقي؟ إذا ما هو تفسير ارتفاعات الأسعار المستمرة؟..

إن مبادئ علم الاقتصاد في المدارس تعلم أن النمو الحقيقي لا يترافق مع تضخم عالي الوتائر.. لذلك يمكن أن نستنتج براحة ضمير أن النمو الحقيقي الوحيد الذي حققته الخطة هو نمو معدلات التضخم التي وصلت حسب بعض المراجع إلى أكثر من ٢٠٪ سنويا..

٢ . كيف يقاس الأداء الاقتصادي؟

فلنفترض أننا اختلفنا على أرقام النمو وطريقة احتسابها، وكل الأطراف يمكن أن يكون لديها حجج في هذا المجال.. فكيف سنقيم الأداء الاقتصادي عندئذ؟! أليس من خلال المؤشرات الاجتماعية، وأهمها الفقر والبطالة؟ هنا قد لا يختلف معنا أحد أن الفقر قد توسعت دائرته، وأنه في مجال البطالة لا يدعي أحد تحقيق أي اختراق جدي.. فإلى متى يجب أن ينتظر السوريون تحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة الفقر والبطالة؟ إن الخطة العاشرة لم تحقق شيئا يذكر أمام هذا التحديين، بل جرى تراجع جدي أحياناً.. تُرى إذا استمر النهج نفسه، هل سيجري تحقيق شيء في الخطة الحادية عشرة، أمام ذلك ألا يجب التوقف فورا ومراجعة أسباب النتائج السلبية في هذا المجال؟، والتي لا يمكن إرجاع مسؤوليتها لا إلى الطقس، ولا إلى المناخ الإقليمي، ولا إلى الأزمة العالمية.

ثم هل نتائج الخطة العاشرة في هذا المجال مؤقتة وعابرة، أم أنها مستوطنة في منطق وشكل تنفيذ الخطة اللذين يعانيان في هذه الحالة من إشكال عضال؟ وهل صحيح أن «**كل إصلاح له خسائر اجتماعية**»؟! هذه المعزوفة نعرفها، وقد استخدمت في أوروبا الشرقية لتمرير الإصلاحات التدميرية السيئة الذكر من أجل شل المجتمع وخلق روح انتظارية لديه على أمل القادم المزدهر.. وتبين في الواقع أن الإصلاحات التي تبدأ **بخسائر اجتماعية تنتهي بكوارث سياسية واجتماعية**، أما الإصلاح الحقيقي فهو معروف من عنوانه، **وهو يبدأ بفوائد اجتماعية تنتهي بتراكمها إلى تحولات اجتماعية تقدمية..**

٣ . أي اقتصاد نريد، وأي دور للدولة نريد؟

إن مناورة استخدام مصطلح «**الاقتصاد المفتوح**» هي عملية التفافية لتجنب استخدام تعبير «**اقتصاد السوق**» الذي أصبح تعبيراً مشيناً بالنسبة للوعي الاجتماعي..

فعن أي اقتصاد مفتوح يجب أن نتكلم؟ إن اقتصاداً مفتوحاً سمته القوة هو أمر رائع، أما اقتصاد مفتوح مع سمات ليست قوية فهو أمر مضر بالأمن الوطني.. لذلك فالسؤال هو: هل اقتصادنا قوي أم ضعيف؟ إن المقارنة مع أرقام الناتج المحلي الإجمالي مع دول الجوار آخذين بعين الاعتبار المساحات الجغرافية والأعداد السكانية، إن كانت لا تقول إن اقتصادنا ضعيف، فهي حتماً لا تقول إنه قوي.. والأصح أن يقال إن اقتصادنا لديه مكامن قوة غير مستخدمة، ولا يمكن لهذه السياسات المتجهة نحو القطاعات غير الإنتاجية، وفي أحسن الأحوال نحو البنية التحتية فقط، أن تستفيد من مكامن القوة المطلقة للاقتصاد السوري، فهي ليست لديها لا المصلحة ولا الرغبة في ذلك..

إن التركيز المستمر على اعتبار مركز ثقل سورية الاقتصادي يكمن في كونها معبرا وممرا تجاريا هو ميزتها الأساسية والوحيدة، يريد عمليا إغفال ميزاتها المطلقة التي يمكن أن تجعل منها قوة اقتصادية أولى في المنطقة فعلاً.. إن المنطق الليبرالي المستند إلى النظرية النقدية في التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يرقى إلى مستوى هذه المهمة معرفياً على الأقل..

الخلاصة الأهم: إن الخطة العاشرة تم وضعها في ظرف آخر غير الذي نعيشه اليوم، وإن تداعيات الأزمة العالمية يجب أن تدفعنا لأن نضع الخطة الخمسية الحادية عشرة ليس كاستمرار للماضي، وإنما كاستقبال لما هو آت من جديد على مستوى الإقليم والكون بكامله، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن..

■■



عدسة قاسيون

يرسم أم يحلم بطفولة سعيدة أم أنه ببساطة يحسب غلة يوم تعيس آخر

نتائج امتحانات «الثانوي».. والكارثة الوشيكة!

لا يفوّت النائب الاقتصادي وكل من وزيري التربية والتعليم، والتعليم العالي، فرصة على المنابر أو في الندوات واللقاءات والمؤتمرات الصحفية، إلا ويؤكدون فيها على سعيهم الحثيث لتطوير العملية التعليمية في سورية، موضحين أنهم حققوا في هذا الإطار نتائج مرضية، ليشيدوا بعدها بدور حكومتهم في رفع مستوى التعليم وانتشاره الأفقي والعمودي.. دون أن يضيرهم أو يخجلهم وهم يطلقون مثل هذه التصريحات حقيقة الكارثة التعليمية الجارية في البلاد، والتي تبدأ من اتساع دائرة الأمية، ولا تنتهي عند تحول الجامعات والمعاهد الحكومية إلى حلم عصي بعيد المنال بالنسبة للكادحين والفقراء..

وجاءت نتائج امتحانات الشهادة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي لهذا العام، لتؤكد أن نسب الرسوب في بلادنا لا تفوقها نسبة في شتى دول العالم، المتطورة والمتخلفة على السواء، فقد بلغت نسبة الرسوب نحو ٢٧ ٪ في الفرع العلمي، و٤٤ ٪ بالأدبي، وهذا يعني أن ثلث طلاب الشهادة الثانوية وسطياً سيضطرون للتقدم مجددا للامتحان، بكل ما يعنيه ذلك من ازدياد فرص الإخفاق، وخنق المدارس..

أما الناجحون، فنسبة ضئيلة جداً منهم سوف تحظى بمقعد في جامعة أو معهد حكومي، ومعدلات القبول الجامعي تؤكد ذلك، أما البقية، فإن كانوا من أبناء المقتدرين، فإلى التعليم الموازي أو الجامعات الخاصة، وإن كانوا من أبناء الفقراء فإلى طابور البطالة الطويل..

الخطير أن هذه العملية ماتزال قائمة ومستمرة منذ عدة سنوات.. والطلاب فاقدو الفرصة بازدياد، والباحثون منهم عن عمل دون أن يحصلوا عليه بازدياد، والخريجون العاطلون عن العمل بازدياد أيضا.. فما هذه العملية التعليمية الناجحة؟ وإلى أين سوف تصل بالبلاد؟

تحية للشعب السوري المقاوم في ذكرى «ميسلون» المجيدة

تزايد مطرد في منتحري الجيش الأمريكي



أكد تقرير لوزارة الحرب الأمريكية إن ٨٨ جندياً أمريكياً انتحروا في النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع ٦٨ حالة في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح التقرير أن عدد الجنود الذين أقدموا على الانتحار في العام ٢٠٠٨ وصل إلى ١٢٨ جنديا.

وكان الجيش الأمريكي قد خصص قبل أيام مبلغ ٥٠ مليون دولار لتمويل دراسة هدفها تقليص عدد المنتحرين في صفوفه.

وأشار د. جون مان من المركز الطبي في جامعة كولومبيا إلى أن معدلات الانتحار في الجيش الأمريكي ارتفعت كثيراً منذ بداية حربي العراق وأفغانستان، ما عكس الموجة التي كانت سائدة تاريخياً، حيث كان معدل الانتحار في أوساط العسكريين أقل منه بين المدنيين.

وتجري الدراسة- التي تستمر ٥ سنوات- استطلاعاً يشمل ٩٠ ألف فرقة عسكرية ناشطة حاليا، إضافة إلى ما يتراوح بين ٨٠ و١٢٠ ألف فرقة يفترض أن تنخرط في الجيش خلال كل سنة من السنوات الثلاث الأولى من الدراسة.

وقبل شهرين تقريباً ذكرت واشنطن بوست أن معدل انتحار الجنود الأمريكيين أصبح يفوق معدل النمو السكاني في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أنه في عام ٢٠٠٨ أقدم ١٤٠ جنديا على الانتحار أثناء تأديتهم وظائفهم مقارنة مع ٦٠ جنديا منتحرا في عام ٢٠٠٣.

وأضافت أن مختصين في الصحة النفسية ومستشارين في شؤون تعاطي المخدرات انضموا إلى المسؤولين العسكريين في مناقشة طرق الوقاية من ارتفاع معدلات الانتحار في صفوف الجيش الأمريكي في قواعده ومناطق حروبه وانتشاره حول العالم.

عن الدعاوى العمالية:

السياسات الحكومية تنال من هيبة القضاء

◄ نزار عادلة

أي حديث عن الإصلاح الاقتصادي أو الإداري أو التشريعي يبقى عبثاً أمام ما نشاهده من فساد معلن مدّ ذراعه داخل القطاع العام والسوق والأجهزة والمؤسسات العامة. وجرى ما جرى من تخريب للإنسان، بعد ضرب القطاع العام والتلاعب بالنظام النقدي، وبلبلة قواعد الأجور والأسعار، وخلق الجو السلبي المعاكس للإنتاج والإنماء، وفرض مفاهيم المجتمع الاستهلاكي ومفرداته الخطيرة.



فالكثير من الحقوق العمالية المكتسبة جرى الالتفاف عليها، وصدرت العديد من القوانين والتشريعات ليتم إفراغها من محتواها، فالقانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، وهو القانون الأساسي للعاملين في الدولة تضمن مكاسب ومزايا لم تنفذ، والأسباب عدم تخصيص الاعتمادات في الموازنات العامة للدولة لتنفيذ أحكام القانون الأساسي، وخاصة الجوانب المالية منه، والمتعلقة بتعويضات طبيعة العمل والانتقال والضمان الصحي والوجبة الغذائية، وهناك قضايا ومطالب رفعت النقابات دعاوى قضائية على الحكومة بشأنها، وهي حقوق مكتسبة يجب أن تمنح بحكم القانون.

حكاية من بلاد العجائب!!

يعرف الكثير من العمال والموظفين في سورية المحامي الذي (نكش) المرسوم /١٠/ لعام ١٩٦٢ الذي أصدره آنذاك خالد العظم رئيس الوزراء، والذي يقضي بزيادة الرواتب /٣٠ ـ ٤٠/ ل.س، قال المحامي أن الحكومة لم تمنح هذه الزيادة وأنه يستطيع تحصيلها للعمال وبأثر رجعي، على أن يوكّل رسمياً، وتكون نسبته /٥٠٪/ مما يحصّله للعمال من الزيادة. وبدأ بإحدى شركات القطاع العام الكبرى في دمشق وأخذ حكماً وحصل للعمال على الزيادة وعلى مبلغ /٨٠ ـ ٩٠/ ألف ل.س، وبدأت الشركات واحدة بعد أخرى في توكيل المحامي، وبعد أن أخذ أحكاماً لأكثر من /٩٠٪/ من عمال شركات ومؤسسات القطاع العام، صدر قرار عن رئاسة الوزراء بمنح المرسوم لمن يستحقه، يعني بقي /٢٠٪/ من العمال لم يحصلوا عليه، وعندما صدر هذا القرار كان المحامي موكلاً عن الـ/٢٠٪/، فامتنعت النقابات عن دفع نسبة الـ/٥٠٪/ حصة المحامي لأن قرار منح المرسوم صدر عن المحكمة، ولكن المحامي العتيد استطاع أن يحجز لسنوات على أموال النقابات ويأخذ حقوقه، والمفارقة هنا أن بعض المحامين تم توكيلهم من بعض الشركات ولم يستطيعوا أخذ الأحكام!

وسألت المحامي يومها «كيف تأخذ أحكاماً وغيرك لا يستطيع، وفي القضية نفسها؟»

أجاب: «أنا أعطي وأطعم من فوق إلى تحت».

وهكذا استطاع ذلك المحامي أن يأخذ أحكاماً تنفذ فور صدورها، وقرار رئاسة الوزراء لم ينفذ حتى الآن، وكانت حصة المحامي مبالغ فلكية بمئات الملايين.

وحتى الآن هناك شركات كالمخابز وقسم من المطاحن حصلت على أحكام قضائية ولكنها لم تنفذ، والسبب أن المحامي قد توفي، وليس عدم توفر الاعتمادات!!

ماذا يقول قانون العقوبات؟

قانون العقوبات يعاقب على عدم تنفيذ الأحكام القضائية ويعتبرها جريمة كبرى.

فالفقرة /آ/ من المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات تقول: «كل موظف يستعمل سلطته أو نفوذه مباشرة أو غير مباشرة ليعوق أو يؤخر تطبيق القوانين والأنظمة وجباية الرسوم أو الضرائب، أو تنفيذ حكم قضائي أو مذكرة قضائية، أو أي أمر صادر عن السلطة ذات الصلاحية، يعاقب بالحبس من ٣ أشهر إلى سنتين».

والسؤال: من يعاقب من، ومن يحاسب من، ومن يعطل الأحكام القضائية؟

الإجابة: لا يوجد فصل للسلطة القضائية عن السلطة التشريعية أو التنفيذية، لذلك من الصعب تنفيذ أي حكم قضائي يراد له أن ينفذ، حيث يتم التأجيل وتتم المماطلة إلى ما لا نهاية. وهذا يعني بشكل أوضح بأن السلطة التنفيذية تنتهك قانون العقوبات ولا تنفذ أحكام أخذت الدرجة القطعية، ويعني هذا أيضاً إعطاء الضوء الأخضر لأي مواطن ليتهرب من أي قرار أو قانون يتخذ.

إن تنفيذ القرارت القضائية الصادرة لمصلحة العمال يتطلب إقرار القضاء كسلطة مستقلة، وضمان استقلاليته ونزاهته وكفاءته.

حقوق تنتظر المحاكم

منذ أكثر من ٤٠ عاماً والوعود الحكومية مستمرة في إصدار قانون الضمان الصحي. وقد تكررت الوعود في العامين الأخيرين من وزيرة الشؤون الاجتماعية وجهات حكومية عديدة ولكن مازال إصداره متعثراً، وتشير مذكرة لاتحاد العمال في هذا العدد إلى أن /٦٦٠/ ألف عامل من أصل مليون ونصف غير مستفيدين من الرعاية الصحية، إذ أن عدد العاملين في القطاع العام مليون عامل موزعين على قطاعين: القطاع الاقتصادي وعدد عماله /٣٧٥/ ألف عامل، بينما القطاع الإداري وصل عدد عماله إلى /٦٧٥/ ألف عامل، والمستفيدون من الرعاية الصحية هم مجموع العاملين في القطاع الاقتصادي، إضافة إلى /١٥/ ألف عامل من القطاع الإداري، وبالتالي يصبح عدد المستفيدين من الرعاية الصحية بحدود /٣٨٠/ ألفاً، بينما يحرم من الرعاية الصحية أكثر من ثلثي العاملين وهم بحدود /٦٦٠/ ألف عامل، والحكومة لا تنصف هؤلاء، وهم يستعدون الآن لإقامة دعوى قضائية لتحصيل حقوقهم، بعد إعطاء نصف حقوقهم للمحامين.

القوانين تنص على جميع حقوق العاملين المؤقتين والموسميين والذين يعملون بصكوك استخدام، ولكن القوانين لا تنفذ، بعض هؤلاء يعمل منذ /١٠/ سنوات، وقد استفاد هؤلاء من الترفيعات، وحرموا من الإجازات الإدارية وحقوق أخرى، والجهاز المركزي للرقابة المالية يعترض في أكثر الأحيان على ترفيع هؤلاء لأن خدماتهم غير متصلة، في هذه الحالة يبقى العامل الموسمي طيلة حياته على أجر بدء التعيين، بالإضافة إلى حرمانه من طبيعة العمل، رغم خطورة أعمال بعضهم. وهذه الشريحة تستعد الآن لإقامة دعاوى قضائية.

و في السنوات الماضية تم تسريح بعض العمال بحجج مختلفة، وقد تم أثبات براءتهم لدى القضاء، وهم يطالبون بحقوقهم ويستعدون لإقامة دعاوى قضائية.

عاملات التمريض والقبالة يطالبون بتسوية أوضاع خريجي مدارس التمريض (نظام الثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الإعدادية) وذلك بنقلهم من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية. ويستعد هؤلاء أيضاً لإقامة دعوى قضائية.

فتش عن وزارة المالية!!

جميع القضايا العمالية والإنتاجية هي في ملعب وزارة المالية، فهي عقدة المنشار ومن الصعب تجاوزها سواء من المواطنين أو الجهات العامة التي باتت في سوية واحدة مع المواطن من حيث التعامل المالي، ومن تلك القضايا مثلاً قضية أكثر من /٣٧٩٢/ عاملاً وموظفاً من فئات مختلفة «ثانية، ثالثة، رابعة، خامسة»، حيث وصلت رواتبهم إلى السقف مرتين في عام ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٧، ولم يستفيدوا في المرة الأولى من ثلاثة ترفيعات متتالية، وفي الثانية لم يستفيدوا من الترفيع الدوري. وبالمقارنة بين رواتب هؤلاء العمال الساقفين ورواتب نظرائهم من العمال المعينين بعد عشر سنوات، وقد انتظروا إنصافهم من خلال رفع سقف فئاتهم لكي يستفيدوا من الترفيعات القادمة، ولم تلق مطالبهم أية استجابة.

كل هؤلاء يتحضرون الآن لإقامة دعوى على الدولة. والمفارقة العجيبة أن أكثر من محافظ أصدر تعاميم يطالب فيها الإسراع لتنفيذ دعاوى الدولة من أجل الحفاظ على حقوق الدولة والمال العام، والعمل على تنفيذ الإحكام الصادرة، ولكن من يصدر التعميمات باسم العمال والموظف والمواطن لتنفيذ الأحكام ضد الدولة لمصلحة هؤلاء؟

لا نعلم حتى الآن، ولكن فوق كل ذي علم عليم!!

■■

منجم الملح وعماله في خطر

يعتبر الملح الصخري المنتج من منجم «التبني» غرب دير الزور بأربعين كم من أنقى أنواع الملح، وهو كاف لحاجة الوطن ويزيد، إضافة للملح المنتج من البوّارات، وكان العمال فيه يعملون بثلاث ورديات، يضاف لهم حوالي مائة وعشرين عاملاً مؤقتاً. لكن سياسة الطاقم الاقتصادي والحكومة ومن ورائهم الليبراليين والتجار، سببت وتسبب قتلاً متعمداً لهذه المنشأة الاقتصادية الرابحة، إذ سمح للتجار باستيراد الملح المصري ذي المنشأ البحري وذي السمية العالية بأسعار أقل، مما أدى إلى تراكم إنتاج المنجم وخاصة أن تسويقه محصور فقط بالمؤسسة الاستهلاكية، والتي تأخذ عمولة لقاء ذلك دون أن تكون قادرة على تصريف كميات الإنتاج.

وقد أدى ذلك إلى توقف المنجم عن الإنتاج في ٢١ /٦/ ٢٠٠٩ وكان لذلك التوقف انعكاسات على العمال والمنجم، إذ تم تسريح العمال المؤقتين، وحرمان العمال المثبتين من الحوافز وغيرها من التعويضات التي تعتمد على العمل، وقد سبق أن طالب العمال عبر اللجنة النقابية ومكتب نقابة عمال الصناعات الكيماوية واتحاد عمال دير الزور والمكتب العمالي في فرع حزب البعث والقيادة السياسية عموماً، بإيجاد الحلول ومنها منع استيراد الملح المصري حرصاً على إنتاجنا المحلي وعلى صحة المواطنين، والسماح للمنجم ببيع إنتاجه خارج نطاق المؤسسة الاستهلاكية من أجل استمرار العمل والإنتاج، ورفعت المطالب إلى كل الجهات المعنية لكن لا حياة لمن تنادي، بل كانت تقدم تبريرات واهية كالاتفاقات التجارية مع الحكومة المصرية – المعروفة للجميع بارتباطاتها مع الامبريالية والعدو الصهيوني – وهنا يبدو واضحاً التخريب المتعمد لمنشآت واقتصاد الوطن، وضرب مصالح عمال المؤسسات الناجحة في القطاع العام.



وقد أقلع المنجم مجدداً لكن بوردية واحدة فقط ودون العمال المؤقتين في ١٢ / ٧/ ٢٠٠٩، رغم أن آلات العمل والإنتاج قد جُدّدت منذ فترة قريبة وزادت طاقته الإنتاجية!!

ونتوجه إلى وزير الاقتصاد والتجارة والطاقم الاقتصادي ومن ورائهم: أنتم ترتكبون جريمة علنية مع سبق الإصرار والترصد بحق الشعب والوطن، وتخالفون الدستور علناً!!

ويحق ويجب على الشرفاء في المجتمع والدولة والمنظمات النقابية العمالية الوقوف في وجه هذه السياسة ومنفذيها ومحاسبتهم على هذه الجريمة، للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ **زهير مشعان**

الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على المنطقة العربية

عقد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورشة عمل تحت عنوان: «دراسة حقيقية عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها وتداعياتها على المنطقة العربية» في المعهد العربي للدراسات العمالية في دمشق. وقد تمت في الندوة مناقشة قضايا مهمة جداً تعني كل الاتحادات النقابية في الدول العربية، ولعل من أهمها قضية كون الطبقة العاملة في معظم الدول العربية تعاني من قضايا و إشكاليات تعيق حركتها بسبب عدم تملكها حق التنظيم النقابي، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى وجود تنظيمات ضعيفة وهامشية أو مهمشة من السلطات وأرباب العمل، وقد رأى المجتمعون أن سبب ذلك يعود إما إلى القوانين والتشريعات المعمول بها في الدول العربية، أو إلى ضعف تأثير المنظمات النقابية على القرارات التي تتخذها حكوماتها. ولعل أهم الأسباب التي تم ذكرها هو غياب دور النقابات الفاعل في مؤسسات السلطة التشريعية، وبالتحديد تلك المؤسسات التي من مهمتها سن القوانين الاقتصادية والسياسية المختلفة لهذه البلدان، والتي تعد مهمة التأثير عليها المهمة الأكثر إلحاحاً في عمل النقابات.

وأكدت المداخلات أن الأزمة المالية العالمية ستؤثر على جميع بلدان العالم النامي، وعلى الحركة النقابية التحضير جيداً للتصدي لها، وأكدوا على أن العامين المقبلين سيشهدان انكماشاً في حجم الصادرات، وانخفاضاً في أسعار السلع الأولية، وتباطؤاً في الطلب المحلي والعالمي، وانخفاضاً في القدرة على التمويل، وتقليصاً للإيرادات، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في معدل النمو إلى ٦,١٪ عام ٢٠٠٩، مع توقع انكماش الناتج العالمي بنسبة ٣,١٪ عام ٢٠٠٩، أي خسارة ملايين العمال لوظائفهم، وأنه من المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل في بدايات ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٢,٢ مليون عامل عاطل عن العمل، وأن يصبح معدل البطالة ما يقارب ١٧٪.

وكان حسن جمام الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب قد اعتبر الأزمة كبرى المصائب التي ستنعكس بظلالها على العمال، مما سيجعل الحركة النقابية تعيش في أصعب ظروفها، بسبب استهداف الأزمة للأموال والثروات العربية، وطالب جمام النقابات العربية بتطوير عملها حتى تستطيع مواجهة التحديات، والاعتماد على الاستقلالية في عمل النقابات، وعدم التنازل عن الحقوق والحريات النقابية، للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وفق الأسس الديمقراطية.

إن ورشة العمل هذه قد أكدت ما نطالب به دائماً على صفحات «قاسيون» حول ضرورة تدعيم قدرة الحركة النقابية على الصمود أمام الظروف الصعبة التي تواجهها، وخاصةً الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية وطبقتها العاملة وحركتها النقابية، وإعطاؤها الحرية لكي تستطيع إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها بأفضل أسلوب، وبأقل خسارة.

مدراء يأكلون البيضة والتقشيرة!!

لم تدم فرحة العمال في الشركة العامة للطرق والجسور (فرع دمشق) طويلاً، بعد أن اكتشفوا أن المكافآت التشجيعية التي خصها لهم فرع دمشق نتيجة تحقيقهم الخطط والأرباح المتوقعة قد ذهبت إلى جيوب المدراء، بسبب إصرار رئيس اللجنة (وهو نائب رئيس الفرع) على توزيع المكافآت وفق مزاجه الخاص. ومما زاد من حدة الصدمة، أن رئيس اللجنة النقابية بصفته ممثلاً للتنظيم النقابي كان موجوداً ضمن اللجنة المقررة لتوزيع المكافآت على العمال، ورغم ذلك فقد جاءت طريقة التوزيع بعيدة كل البعد عن الأخلاق النقابية، لا بل تفوح منها رائحة تواطؤ كبير بين معاون مدير الفرع والإدارات المعنية فيه.

وإلا فما معنى أن يصرف رئيس اللجنة لنفسه مكافأة قدرها /٢٧٥٠٠/ ل.س، ويكافئ رؤساء الدوائر في الفرع بمبالغ قدرت بين /١٣٠٠٠ ـ ٢٣٠٠٠/، بينما جاءت مكافآت العمال الذين اعتبروا أبطال الإنتاج مخجلة ومعيبة، حيث تراوحت بين /٥٠٠ ـ ٣٠٠٠/ ل.س فقط لا غير، من أصل مبلغ /٩٠٠٠٠٠/ ل.س وهو مجموع كتلة المكافآت المقررة.

وعلى الرغم من أن الإدارة العامة بعد سماعها بطريقة التوزيع أرسلت تعميماً تؤكد فيه على ضرورة قيام رئيس اللجنة بمراعاة العدالة في التوزيع، إلا أن رفضه التقيد بالتعميم جاء صدمة أخرى، الأمر الذي دفع الإدارة العامة لإصدار قرار بحسم مكافآت رؤساء الدوائر في اللجنة، بمن فيهم ممثل التنظيم النقابي.

لكن يبقى السؤال الأهم هو: لماذا لم يتم استجواب معاون المدير ومعاقبته أمام العمال على فعلته؟ خاصة وأن كل الدلائل كانت تشير إلى تلاعبه بالمكافآت، ألا يحقق هذا الإجراء انتصاراً للعمال وتنظيمهم النقابي؟ ويجعل من هؤلاء المدراء الفاسدين عبرة لكل الإدارات؟!

■■

تكهفات «تل سلحب» تنذر بوقوع كارثة إنسانية مروّعة!

◄ يامن طوبر

ترتفع الأصوات الغيورة المخلصة قبل وقوع كل كارثة منبهة من الحدوث الوشيك للنكبات والكوارث، لكن هذه الصرخات غالباً ما تذهب أدراج الرياح، ولا تجد من يأخذها على محمل الجد، فتتلاشى في الفراغ كأحلام الفقراء بالعيش الكريم..

وهذا ليس تشاؤماً، بل حقيقة مرة طالما عشناها، فقد ضاعت صرخات مَنْ نبهوا إلى انهيار سد زيزون، كما ضاعت صرخات مَنْ حذروا أن الكارثة المحدقة بالمجتمع آتية نتيجة السياسات الاقتصادية الحكومية_ خمسون ألف أسرة من الجزيرة تشردت، وخلت بعض القرى من سكانها، وزحف أبناء الريف في محافظات أخرى صوب المدينة.. حينها لم تسمع الحكومة ضجيج الاستغاثات والتحذيرات، لأن ريسيفرها لم يبرمَج على التقاط الأمواج الصوتية الشعبية، ولا يستقبل اللهجات المحلية، بل أصبح مخصصاً للموجات ما فوق الوطنية، وبات شغل الحكومة الشاغل حرف السين: «سوف نعمل»، «سنقوم»، «سـ ...»، أما معالجة الأمور قبل وقوع المحظور فهذا لم يعد من صلب اهتمامها منذ أن أعارت أذنها للنصائح العابرة للقارات.



عشر سنوات من الشكوى والعطش

منذ أكثر من عشر سنوات، ترتفع أصوات أهالي حي التل في ناحية تل سلحب التابعة لمحافظة حماة منذرة من قرب الكارثة.. تعلو وتشتكي من قلة مياه الشرب.. وخلال هذه الفترة تقدم أهالي الحي بالكثير من الشكاوى إلى مؤسسة المياه، وعند الاستجابة لمطالبهم كانت المؤسسة تقوم بمحاولة إيصال المياه إلى حي التل عبر زيادة ضخ المياه، إلا أن الحي لم يصله ماء الشرب كما يجب رغم زيادة الكمية الموجهة إليه، لتبقى أقل من الحاجة المتزايدة، فيعاودوا الكرة بالشكوى مرة إثر مرة إلى مركز المياه الموجود في البلدة, مؤكدين أن المياه لم تصل، فتكون الإجابة: «لعل المياه تتسرب! وهو ما يحول دون وصولها إلى الحي»، شارحين أن إمكانيات المركز لاتسمح بالتغلب على هذه المشكلة, فملاك المركز خمسة عمال والمعدات الموجودة معاول ورفوش، والمركز يخدم ١٢ بلدة وقرية. وقد نبه الأهالي إلى موضع التسرب وأعلموا الجهات المسؤولة بذلك، إلا أن المعنيين بالأمر سبق أن قايضوا آذانهم بالكراسي الدوارة.

الأهالي يتحدثون

وقد علمت «قاسيون» مؤخراً بنذر الكارثة، فتوجهت إلى موقع الحدث في ٢٠٠٩\٧\١٢، واستطلعت آراء أهالي حي التل حول حيثيات تصدع الأبنية وأسبابها، وشاهدت المنازل الآيلة للسقوط في هذا الحي، فالتقت عدداً من المواطنين لتحمل شكواهم إلى من يهمه الأمر.

البداية كانت مع بشار جنيد، وهو أحد المواطنين المتضررين.. يقول بشار: «في العام الفائت قامت البلدية بتعبيد الساحة الصغيرة في موقع التسريب، ولم تستطع الصمود أكثر من شهر واحد، حتى بدا التهتك والانخفاس سمتها المميزة، وهذا دليل على وجود تسرب المياه. منذ نحو تسع سنوات قامت مؤسسة المياه بتمديد خط جديد، إلا أنه لم يستثمر حتى الآن، والمؤسسة تنكر وجوده بعد تسع سنوات.! وهنا نسأل لماذا تنكر وجوده وما الذي يخفيه هذا الخط؟ لقد بدت علامات التصدع بالظهور بداية الشهر السادس من العام الجاري، فقمنا بإعلام مركز سلحب بالأمر ومن ثم وحدة مياه السقيلبية. وفي ذلك الحين لم يستطيعوا كشف مكان تسرب المياه، وفي الأسبوع الأول من الشهر الحالي ظهر بشكل واضح التشقق والتصدع في جدران المنازل القريبة من غرفة تفتيش الصمام الطارد للهواء والمياه الزائدة، الذي أصبح مع الزمن النقطة الرئيسية لتسرب المياه، وظهرت آثار المياه في بعض الأمكنة، فأخبرنا رئيس البلدية بالأمر، وبدوره قام بالاتصال بمؤسسة المياه في حماة، وقام بالكشف الميداني في اليوم نفسه مع مدير وحدة المياه في السقيلبية. وفي اليوم التالي قامت مؤسسة المياه باستبدال الخط القديم البالغ طواه ٢٠ مترا بخط بلاستيكي جديد وذلك بعد تحويل مساره ونقله إلى الجهة المقابلة، وقد توقف تسرب الماء في تلك النقطة لكنه استمر في نقاط أخرى».

توقف تسرب المياه، ولكن بعد أن تشردت أربع أسر وفقدت منازلها بسبب التكهف الذي خلفه تسرب المياه، وبعد أن تصدعت الجدران والسقوف ولم تعد صالحة للسكن، وهي مهددة بالانهيار بين لحظة وأخرى..

استمرار المشكلة

لم يتوقف زحف الشقوق وهبوط الجدران عند حد هذه المنازل الأربعة، بل طالت عشرات المنازل بشكل مخيف، وعلى بعد أكثر من ٥٠ متراً عن نقطة أو مركز التسرب.. هذه كارثة حقيقية تهدد بانهيار مساكن حي التل لأن التصدع طال الأبنية الحديثة والقديمة معاً، وبات يلزمها عمل فني وتقني عالي المستوى وتكاليف مادية كبيرة، هذا إذا قيض لهذه المنازل أن تصمد إلى ذلك الحين, فلو أن مؤسسة المياه قامت بمعالجة المشكلة منذ بداية وقوعها لوفرت الكثير من المياه التي ابتلعها جوف التل، ولكانت وفرت على المواطنين الذين هجروا منازلهم الكثير من الآلام وكوابيس الرعب بانتظار الانهيار, تلك الآلام التي لايعادلها تعويض مهما كانت قيمته.

يقول إبراهيم علوش، وهو أحد السكان: يوجد في حي التل خط أنابيب لشبكة المياه سبق للمؤسسة أن قامت بتمديده منذ عشر سنوات، وحتى هذه اللحظة لم تستثمره، ورغم معاناة الأهالي من العطش وقلة المياه جراء تسرب المياه من الشبكة القديمة التي مضى على وضعها بالاستثمار أكثر من نصف قرن، إلا أن المؤسسة لم تكتف بعدم استثماره، بل إنها تنكر وجوده!! ترى ما سر هذا الأنبوب؟ وما الذي تحاول المؤسسة إخفاءه؟؟ ويضيف: إن مدير مياه السقيلبية المهندس يحيى حسينو اتهم المواطنين بالتعدي على شبكة المياه وسرقتها، وأن هناك استهلاك زائد. ونحن نسأل لماذا لم يقم بالكشف وضبط كميات المياه المهدورة وكشف التعدي على الشبكة في حال وجوده؟. ومرة أخرى يقول إن خزانات المياه المنزلية هي السبب في تصدع البناء وتلف المنازل!!

هذه التهم التي تلقى جزافاً لا تقنع أحداً، فكيف لخزانات المياه المنزلية أن تكون سبباً في التكهف وانخفاس التربة إذا كان الأهالي يعانون العطش وبالكاد وبعد جهد جهيد يحصلون على بعض الماء؟؟ كان أولى به أخذ زمام المبادرة والعمل على تدارك الكارثة فيقدم خدمة للناس ويرفع المسؤولية عن كاهله.

من الواضح أن هناك تقصيراً بأداء الواجبات وأن مدير وحدة مياه السقيلبية الذي لم يمض على تسلمه مهمة إدارة وحدة المياه أكثر من أربعة أشهر، ورث تركة ثقيلة من الأخطاء والمشاكل.

علي صالح حسن: إننا نعاني من العطش وقلة المياه منذ أكثر من عشر سنوات، وقد طالبنا الجهات المعنية مرات عديدة، إلا أن أحداً لم يسمعنا أو يعمل على حل هذه المشكلة حلاً جذرياً، ونتيجة هذه المطالب قامت المؤسسة بتمديد خط جديد إلى حي التل، ولكنه لم يوضع قيد العمل حتى الآن علماً أن الشبكة الجديدة في ناحية سلحب هي قيد الاستثمار، فقط هذا الخط لم يتم استثماره بعد. وعندما حضرت اللجنة المشكلة لدراسة الوضع المتأزم في الحي طلبنا من المهندس حسن الخطيب المدير التنفيذي في مؤسسة المياه، تشغيل هذا الخط فأنكر وجوده، فقمت بالكشف على الخط ومأخذ الخطوط الفرعية ليراه هو وبقية أعضاء اللجنة.

من حق كل مواطن الحصول على ماء الشرب، هذا حق طبيعي لا يخضع للنقاش. كما من حق المواطن الاطلاع ومعرفة ما يدور من حوله وما يجري في بيئته وهو ما يطلق عليه حق الإعلام. وانطلاقا من هذه القاعدة كان السؤال المتكرر والملح الذي يطرحه الأهالي لمعرفة السر الذي يتوارى خلف حجب حقيقة هذا الخط النكرة وهذا الولد العاق الذي أنكره أبوه «المؤسسة» فهل هو ابن غير شرعي أم أنه لقيط؟ ربما الأيام القادمة تكشف سر هذا الخط ومن خططوا وعملوا على وأده. أما فوهة الحفرة ومدخل أحد التكهفات الناتجة عن تسرب المياه التي عمل الأهالي على ردمها بأكثر من ٧٥ متراً مكعباً من بقايا المقالع، يبدو أنها تخفي عالماً آخر من الدهاليز والكهوف في عمق التل الترابي المشادة عليه مئات المنازل التي تنتظر لحظة انهيارها!

هذه الحفرة لها من الأشباه ما يجعلها لا تتوقف عن عملها التدميري، فبعد أن التهمت هذه الأطنان من الأتربة، عادت لتعلم الجميع أنها باقية مادام التسرب باقياً. ترى هل أسرار العالم السفلي أعظم أم أسرار عالمنا العلوي الآيل للسقوط وانهيار البنى الفوقية ومؤسسته الكبرى (الدولة) كما يخطط الفاسدون وجسور اللبرلة؟؟.

وعلى ذكر الجسور، قامت مؤسسة المياه بوضع جسر من حديد التصفيح على الصمام الهوائي، أو كما يدعى (الفضال)، وصفحته بحيث أخفي عن الأنظار, حتى لو تمكنت من دخول غرفة التفتيش التي تتوسط الساحة الصغيرة التي دفن فيها بلا طقوس, هذا ما أشار إليه أهالي الحي بنبرة ملؤها الغضب.

ماذا يقول المسؤولون؟

ولمعرفة المزيد عن حيثيات الموضوع والإحاطة بجوانب المشكلة محل الاستقصاء، انتقلنا إلى الطرف الآخر، والتقينا مدير وحدة مياه السقيلبية المهندس يحيى حسينو الذي أكد لنا ما يلي:

«وجه السيد المدير العام بقطع المياه عن حي التل إثر علمنا بالتصدع الذي لحق ببعض المنازل الموجودة فيه، وقمنا بتنفيذ خط احتياط طوله ٥٠ متراً وإخراج الخط القديم المصنوع من الاسبستس من الخدمة, وكان السيد محافظ حماة قد قام بتشكيل لجنة فنية للكشف على الموقع وتحديد الأسباب التي أدت إلى تصدع الأبنية، وقد عملت اللجنة على سبر الخط والتحري، وأخذت عينة من القسطل الموجود بجوار البناء الذي ظهر فيه التكهف والمدد من قبل البلدية منذ زمن بعيد، وهذا الخط مخالف ولا يوجد عليه عداد. وفيما يتعلق بالخط الحديث الذي نفذ منذ تسع سنوات، فسيتم وصله فور الانتهاء من تنفيذ الشبكة الجديدة الخاصة بحي التل والتي سنعلن عنها عند توفر الاعتماد».

وتابع حسينو حديثه محملاً بلدية سلحب مسؤولية ماحصل من تصدعات في منازل المواطنين، وعزا سبب التصدعات والتغيرات على بنية التربة إلى أعمال التزفيت التي قامت بها البلدية والإجهاد الذي تعرضت له التربة نتيجة عمليات الرص والدحل وخصوصاً ما تسببت بها المدحلة الرجاجة. وقال: «فيما يخص نتائج تحري اللجنة لم تصدر بعد وستكون متاحة حال استكمال تحقيقها».

نتائج أولية للجنة التحري

تقول بعض المصادر إن اللجنة، وبعد أن أخذت عينات من المياه المتسربة التي اتضح أنها نقية، تستطيع أن تنفي علاقة شبكة الصرف الصحي بالتسرب، وهي تشير إلى أن التسرب هو من شبكة مياه الشرب. هذا ما أكده المهندس جمال رمضان مدير الآثار وعضو اللجنة.

وطالب رمضان رئيس بلدية تل سلحب بحل سريع لإسكان الأهالي الذين هجروا منازلهم، والعمل على تأمين الأهالي المهددة منازلهم بالسقوط بين لحظة وأخرى، لأن التصدعات متكررة ومتسارعة، محملاً مؤسسة المياه مسؤولية ما لحق بالأهالي من أضرار بسبب تسرّب مياه الشبكة الرئيسية. وقال في حديث له لجريدة «الفداء» إن الحل هو بتبديل الشبكة قبل البحث عن الأسباب والمسببين، فالتل عائم على بركة مياه، ونتيجة لذلك ستكون هناك انهيارات دائمة. وعزا تفاقم المشكلة لوجود صمام هوائي معطل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ولم يتم إصلاحه أو تبديله، ولاسيما أن مركز مياه سلحب إمكاناته متواضعة.

مطالب الأهالي

يطالب بمحاسبة الجهة المقصرة والتي ألحقت بهم الضرر الكبير جراء إهمالهم وسوء إدارتهم للمهام التي أوكلت إليهم, كما يطالبون بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم وتأمين مساكن بديلة للأسر التي اضطرت لإخلاء منازلها والنزوح عنها، واستبدال شبكة مياه الشرب القديمة بشبكة جديدة.

إنه لمن الضروري إيواء الأسر المهجرة، وكشف ملابسات القضية منعاً لأية تفسيرات تضر بمصلحة المجتمع، وتحديد الطرف المسبب، ومعاقبته في حال وجود إهمال أو تقصير، كي لا يبقى المواطنون وأرواحهم عرضة للعبث والتعدي من المقصرين والعابثين بأمن المجتمع، ولكن الأهم الآن العمل سريعاً على تفادي الكارثة قبل فوات الأوان، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن. ■■

• كان هناك على الدوام مؤشرات أن المياه تتسرب وتقدم المواطنون بشكاوى للجهات المسؤولة موضحين خطورة هذا الأمر وتفاقمه.. ولكن لا حياة لمن تنادي..

• تل سلحب كله في خطر وقد تحدث كارثة حقيقة إذا لم تبادر الجهات المعنية لاستدراك الأمر بالسرعة القصوى..

مطبات

أطفال في مهب التسول..

(نور) الصغيرة تكذب أيضاً.. في المقهى الصغير الذي اختاره صديقي المفلس بعد أن صارت مقاهي الثقافة خمس نجوم- وقفَت إلى جوار طاولتنا الرخامية، مدت يداً صغيرة متسولة، سألها محمد: كيف حال أبيك يانور؟ أسهبت في شرود لم يكن طويلاً أو حزيناً: لقد مات منذ شهر.

أدركنا أنها تكذب، دارت نور مع رفيقة أكبر منها سناً في أرجاء المقهى الفقير، البعض مد يده لها، والآخرون إما يتأمل دخان أرجيلته، أو متوار خاف جريدة، أو يدعي غرقه بحديث هام، ومن بينهم من يعرف الصغيرة فاكتفى بحديث ودي.

نظرنا إلى بعضنا، ثمة آه مدفونة تتصاعد، قال لي: لا يمكن أن أنسى منظر ذلك الطفل وهو يرتجف في الشتاء الماضي بعد أن طرده صاحب المقهى المكيف، وقتها كنا نتابع كالعادة مباراة لبرشلونة على محطة مشفرة، الولد الصغير لم يكمل من جسده سوى الرأس حتى دفعته الأيدي القاسية إلى الماء والشارع.

عادت نور مع رفيقتها وكأنها أحست أننا لم نصدق روايتها، قولي لهم: متى مات والدي، أجابت البنت الأكبر: من زمن، من أكثر من ثلاث سنوات، ثم ركضتا خارج المقهى، لم تكن عيون نور حزينة أو دامعة عند ذكر موت أبيها، ولكننا كنا نعرف أنها تكذب، مع ذلك شيء في داخلنا تواطأ مصدقاً.

نور ليست الوحيدة التي تدور في شوارع دمشق، مقاهيها، حدائقها، مطاعمها، في ليلها، نهارها، حرّها، بردها، على إشارات المرور، في الأسواق.. لا شيء يوقف هذا الدوران الدائم في سبيل لقمة العيش، أو في أسوأ الأحوال يرتزقن تحت إشراف متسول كبير، أو صانع عاهات.

في سوق الصالحية وهو أكبر الأسواق الدمشقية، يرتع الهائمون على وجوههم. فجأة أمام المحل الذي تحاول أن تنتقي منه بنطالاً أو حذاء، يمسك يديك طفل لم يتجاوز السنة السادسة ويكيل لك الأدعية والرجاء.

بالكاد تستطيع الفرار من جموع المتشردين في آخر السوق حيث اعتاد المتسوقون أن يرتاحوا في ساحة عرنوس، من يتفيأ، من يشرب شيئاً بارداً، امرأة تستريح مع أطفالها على كرسي خشبي، وهنا يلتقطك بائع الشاي الصغير، أو بائع البوظة المتجول، أو طفل يحمل جعبة من البالونات المثيرة لبكاء طفل في حضن أبيه.

في سوق الحميدية أيضاً لابد من متسول صغير يجرك من يدك بالدعاء والرجاء، أو صغيرة تفترش الأرض تنشج بما يحز القلب، أما الباعة الصغار فيحملون الجوارب والأفاعي المتحركة وألعاب الأطفال.

في طريق العودة إلى (البرامكة) عشرات الأولاد الذين يمسكون بالزوايا، أمام الأنفاق، أبواب الجامعات، صامتون، نظرات منكسرة، وأمام كل واحد منهم ميزان للوزن، بخمس ليرات تعرف وزنك، ووزن أفراد عائلتك، تضع الخمس ليرات في الكف الصغيرة وتمضي.

عند نهاية شارع الباكستان، في حر الظهيرة تجتمع العربات الصغيرة المحملة بقطع السمسم، جوز الهند، البسكويت، أربع أو خمس عربات في المكان نفسه، بنات لم يكملن العاشرة، وجوه مغبرة، شعر أصفر محروق، وأياد بأظافر متسخة، ونظرات متوثبة وذئبية، فتيات صيرهن الشارع (ماوكلي) في غابة المدينة، نظرات متحفزة وعدائية، حافيات أكل الزفت الساخن نعومة الأرجل الصغيرة.

في نهاية شارع بردى، فتى يمسك بقطعة قماش وسطل صغير يبلل به القطعة القماشية، يد صغيرة تمتد إلى بلور السيارة التي أجبرتها الإشارة على التوقف، تمسح اليد بالكاد طرف البلور، هناك من ينهره، أو يد تمد خمس ليرات.

على الإشارة المرورية نفسها، ولد يمد برجاء أكياس ورق المحارم، ورجل عجوز على الرصيف يضع أمامه كومة من أكياس المحارم يبدو كأنه والده أو جده.

أمام جامع السادات في البرامكة أطفال ونساء يبيعون الدخان المهرب، وفجأة يركض الجميع باتجاه الحواري الجانبية، شرطة المحافظة قادمة.

بالقرب من وكالة سانا وانتهاء بالشارع الخلفي لها، أولاد يحملون الجوارب، يقفون خلف عربات الفواكه، علب السجائر الأجنبية، أكياس النايلون.

أمام المخابز الاحتياطية (أفران المزة، ابن العميد)، فتيات من كل الأعمار، أطفال من الجنسين يهرعون باتجاه السيارات العابرة بسرعة ليبيعوا ما حصلوا عليه من ربطات خبز، الربطة ثماني أرغفة بعشرين ليرة، في كل الأوقات والفصول، في السنة الماضية دهست سيارة مسرعة ولداً يبيع الخبز بعد أن أفلت من يد عمته، الطفل الصغير كان وقتها يقضي عطلته الانتصافية بائعاً للخبز.

وزارة شؤوننا الاجتماعية.. والعمل، ليست وزارة فخرية في حياتنا الاجتماعية، إن

مئات الأطفال في شوارع دمشق... وهو ملجؤهم الوحيد..

■ **عبد الرزاق دياب**

ما أوهى ردودهم..!!

نشرت «قاسيون» في أحد أعدادها تحقيقاً حول مطلب أهالي حي سعدون فوقاني – ركن الدين، بردم الوادي المحاذي للبيوت الذي تحول إلى مزبلة، وهو يشكل خطراً كبيراً على السكان ويجلب الكثير من الأمراض في الصيف، وخاصة للأطفال، نتيجة ازدياد البعوض ووجود جيوش من الصراصير تخرج ليلاً إلى البيوت، ما تسبب بحدوث أمراض جلدية ورئوية لمعظم سكان الحي.. وقد تفاءل السكان خيراً بعد أن تمت متابعة الموضوع في محافظة دمشق، إلا النتائج جاءت عكس التوقعات، فقد أرسل مدير الصيانة المهندس محمد عادل الأزهر كتاباً إلى مديرية دوائر الخدمات «دائرة خدمات ركن الدين» يقول فيه إنه « ... بعد الكشف على الواقع والمذاكرة مع مديرية الدراسات الفنية تبين بموجب كتابهم، أن الوادي عبارة عن أرض محفورة تقع على خط انهدام يزيد عمقها من الناحية العالية عن /٢٠/م، يتم إلقاء النفايات والأنقاض فيها، ويتعذر وصول الآليات إليها كون المعبر الواصل إليها يأتي عبر منازل مسكونة وبعرض /١.٥ ـ ٢/م فقط، وبالتالي يتعذر ردمه من قبل ورشاتنا ».

فما أوهى هذا الرد !! لأن كل ما جاء فيه عار عن الصحة، فحي سعدون فوقاني تصله السيارات، وبالأخص سيارات الإطفاء الكبيرة التي تأتي بين الفينة والأخرى لإطفاء الحرائق في الوادي نفسه، ولو سمح للأهالي بردمه لتم ذلك منذ زمن، إلا أن ورشات المحافظة والبلديات منعت الأهالي من ذلك، على الرغم من تبرعهم بردمه على نفقتهم الخاصة واقتراح إقامة حديقة في المكان بدل المزبلة..

مما لا شك فيه أن البلديات تبحث عن الإنجاز الأسهل.. أو أنها تتلكأ عندما يحتاج الأمر إلى جهد قليل.. لذلك ندعو مرة أخرى محافظة دمشق و«دائرة خدمات ركن الدين» إلى ردم الوادي أو ترك الناس يقومون بذلك.. أما استمرار الوضع على ما هو عليه فغير مقبول على الإطلاق..

برسم مدير تربية طرطوس
الدورات التعليمية الصيفية.. هل هي خارج القانون؟

انتشرت ظاهرة الساعات الخصوصية في مجتمعنا بشدة، حتى أصبحت هوساً اجتماعياً لدى ذوي الطلاب, واستنزافاً مادياً ونفسياً لمقدراتهم وإمكانياتهم.



أمام هذا الوضع المتردي للتدريس في المدارس العامة، ورغبة الأهل في حصول أولادهم على مستويات عالية من الدرجات كي يقبلوا في الجامعات العامة, وعدم الاكتواء بلظى التعليم الخاص الجامعي أو الموازي, يسخرون كل إمكانياتهم للبحث عن أفضل الأساتذة الذين لديهم سمعة عالية وأجر مرتفع كي يضمنوا مستقبل أولادهم من خلال ساعات خصوصية كانت من حقهم في مدارسهم, والأساتذة يقبضون أجراً عليها من الدولة, وأصبحوا كمن يبحث عن أكبر دعاية لطبيب لمعالجة أكثر الأمراض المستعصية. لكن الغالبية العظمى من المواطنين لا تملك إمكانية تأمين مستلزمات الساعات الخصوصية لأولادهم، وخاصة في الشهادتين الإعدادية والثانوية، وأصبح ذوو الطلاب يحضّرون أولادهم لخوض الامتحان طوال فترة الصيف الذي يسبق الشهادة، وأثناء الدراسة، وفترة التحضير للامتحان، وأثناء الامتحان.

هؤلاء المواطنون يجدون في الدورات التي تقيمها الشبيبة في الصيف متنفساً وراحة ضمير لأنهم لم يهملوا أولادهم، وخاصة أن هذه الدورات تغطي معظم مناطق المحافظات السورية للمواد الأساسية في المنهاج بكلفة ٦٠٠ ل.س للمادة الواحدة لمدة شهرين، ويومياً من ساعة إلى ساعة ونصف لكل مادة، وبالتالي تريح ذوي الطلاب من الفروق في التكلفة بين هذه الدورة والدورات الخاصة التي تصل إلى ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ ل.س في دورات الشبيبة, ونحو ٥٠٠٠٠ ل.س للدورات الخاصة, وهذا ما يشعرهم بأن أولادهم يتهيؤون خلال الصيف نفسياً ومعرفياً للمنهاج ضمن أسلوب القاعة الكاملة, أي أسلوب المدرسة نفسه، لكن بشكل مكثف.

غياب كامل للمسؤولية..

كان من المفترض دراسة هذه التجربة خلال السنوات السابقة، وإعطاؤها بعدها الاجتماعي والإنساني أكثر في هذه الظروف السيئة المرافقة لارتدادات الأزمة الاقتصادية على المواطنين, وأن تشعر الجهات المعنية في التربية بأن دورها مساعد ومسهل لهذه الدورات, لا معرقل لها!! وسواء قامت التربية عن حسن أو سوء نية بالامتناع عن تسهيل أو تطوير هذا الدورات الصيفية، فسيكون لها النهاية نفسها: الفشل أو الشلل. حيث كل ما هو مطلوب من مدير التربية قرار بإعفاء المدرسين الاختصاصيين الذين لديهم رغبة في التدريس ضمن هذه الدورات من مهام التصحيح في الامتحانات. وذكر لي أحد المشرفين على الدورات, بأن محافظة طرطوس بكاملها لا تحتاج إلى أكثر من ثلاثين مدرساً مختصاً كي تقام الدورات الصيفية بشكل نظامي وناجح, وخاصة بأن هناك رغبة قوية للقيام بذلك لدى مدرسين مازالوا يؤمنون بالعملية التربوية، وهم مستعدون لتقديم دور في هذا المجال, رغم أن أجرة الساعة والنصف للمدرس المختص (الرياضيات مثلاً) ٣٠٠ ل. س، ومن المعروف أنه يأخذ أضعافاً مضاعفة لهذا الأجر في بيته, ومع ذلك يأتي ويعطي ما عنده.

المفارقة المحزنة..

الكثير من الأساتذة المحظوظين أصحاب الأسعار العالية لدروسهم الخصوصية، يجدون مخرجاً ولا يذهبون لتصحيح أوراق الامتحانات، وهناك بعض المدرسين يهربون من المراكز أو يتدبرون أمرهم من أجل إعطاء ساعة هنا أو ساعة هناك، في هذه الدورة أو تلك, وسابقاً كان يفرغ لهذه الدورات الصيفية مدرسون عن طريق إعفائهم من التصحيح. والمفارقة الكبيرة بأن معاون مدير التربية لشؤون الثانوي, هو مسمى حصراً عضو قيادة فرع الشبيبة، وعلى رأي أحد المشرفين, فإن الشبيبة راسلت التربية عن طريق التسلسل لتسهل لها هذا الطلب، لكنها لم ترد لا سلباً ولا إيجاباً. فالسؤال: ما دور هذا المعاون لشؤون الثانوي؟ ولماذا أبطل مدير التربية هذا العرف في محافظة طرطوس ما أدى لانعكاس النتائج سلباً على الطلاب؟

فنتيجة للغياب المتقطع لبعض المدرسين، يتناقص عدد الطلاب يوماً بعد يوم، مما يكاد يفرغ هذه الدورات من محتواها ومهمتها. وبدل أن تكون هذه التجربة نافذة متميزة ومضيئة في العملية التربوية، هناك من يحاربها ولا يريد لها النجاح, والمفارقة المخيفة والتي أصبحت ظاهرة عامة, أن المسؤول في بلادنا أصبح يخاف أن يأخذ قراراً جريئاً (صح) على عاتقه ويعود بفائدة كبيرة على اكبر شريحة اجتماعية في البلد, وبالوقت نفسه يترك الأمور لمجراها الطبيعي حيث الكل يتدبر أمره على طريقته الخاصة، ما يعود بالضرر على الشريحة الأكبر في المجتمع..

فلماذا نشرعن للفوضى ولا نخاف، وبالوقت نفسه لا نتجرأ على اتخاذ قرار جريء ينظم حياتنا ومستقبل أولادنا وسمعة وتطور بلادنا؟.

■ محمد سلوم - طرطوس
Salom-67@hotmail.com

من أساطير الطّالب السّوريّ

تقول الأسطورة إنّه في إحدى ممالك العصور الغابرة، تقدّم شابّ من العامّة لخطبة ابنة الملك الحسناء، وما كان بإمكان الملك أن يرفض طلبه خشية أن يصفه شعبه بالظّالم والطّاغية، فقرر زج الشاب باختبارات عسيرة وتعجيزية، بعد أن وعده بتزويجه الأميرة في حال نجاحه فيها، فكان الملك كلّما عبر الشّاب اختباراً اخترع له امتحاناً أصعب وأخطر، بل ودسّ له أحدهم ليقيم العراقيل في وجهه. ورغم كلّ هذا اجتاز الشّاب كافّة الاختبارات بنجاح باهر، فلم يجد الحاكم مناصاً من قبول طلب الشّاب (حفاظاً على هيبة وعده). وبذلك تمّ هذا الزّواج وعاش الشّاب والأميرة في سبات ونبات، وخلّفوا صبياناً وبناتاً..

لكَم تشبه هذه الأسطورة أسطورة الطّالب السّوريّ خاصّةً في الأوقات الحرجة واللّحظات الحاسمة، كلحظة الصّفر عند بدء امتحانات الشّهادة الثّانويّة، متمثّلةً بقرارات تجعل الطّالب يفقد أمله في أيّ مجموع يحصّله مهما كان عالياً. ومن الملاحَظ أنّه لا مكان لأوقات السّعادة في أسطورة الطّالب السّوريّ، فهي مسروقة و(يا فرحة ما تمّت!)، فلم تكد فرحة الطلاّب بنتائجهم ونجاحهم تصل إلى ذقونهم حتّى قُرِعَت طبول قلوبهم من جرّاء الاقتراحات والمشاريع المميّزة الّتي تطرحها وزارة التّعليم العالي الغراء، وأحدثها تغيير نظام القبول الجامعي من حيث عدم الاعتماد على المجموع كحكم نهائيّ، وجعله مترافقاً مع اختبارات ومسابقات تسبر طاقات ومواهب وكفاءات الشّباب، بحيث تقرَّر من خلالها إمكانيّة قبولهم في الفروع الجامعيّة.

لا أحد ضدّ التّغيير في آليّة القبول الجامعي المترهّلة، بل هو أمر ملحّ ومطلوب، ولكن ما هو الغرض الكامن وراء أكمة نشر مشاريع كهذه فور صدور النّتائج، وبعدما فات الأوان، ودون سابق إنذار، أو إعطاء الطّلاّب وقتاً لكي يستعدوا نفسياً وفكرياً لتجربة فريدة كهذه!!

وهنا يجب التّذكير بأنّه توجد نسبة كبيرة تشكّك في مصداقيّة مثل هذه الأساليب في القبول، وذلك بسبب بروز المحسوبيّات والوساطات في حجز تذاكر التّأهّل لأيّ فرع جامعي.

ثمّ من سيدفع ثمن هذه التّجربة في حال فشلها؟ الطّلاّب طبعاً!!

نطالب وزارة التّعليم العالي بأن تضع الطلاب والأهالي دائماً في صورة مشاريعها في التّوقيت الملائم والصّحيح، وخاصّةً إذا كانت هذه المشاريع مصيريّة وحاسمة كمشروع القبول الجامعي... وبذلك تكون نهاية أسطورة الطّالب السّوريّ سعيدة كنهاية أسطورتنا القديمة.

■ عاصي حسني

بين التعليم والمازوت.. وأحلام الفقراء



في حوار أجرته الزميلة «تشرين الاقتصادي» مع النائب الاقتصادي السيد عبد الله الدردري، نشر في العدد ١٩ بتاريخ ١٤ تموز ٢٠٠٩، قال الأخير في معرض حديثه عن أحلام الفقراء: «إن أهم شيء بالنسبة للفقير أن يكون التعليم أساسياً لأبنائه في أفقر قرية في سورية، بسوية تعليم أغنى الأغنياء بدمشق، وهو أهم بكثير من أن يكون سعر المازوت رخيصاً».

وليس واضحاً إذا ما كان السيد عبد الله الدردري يدرك حقاً أن كلامه لا أساس واقعياً له، وأن العلم يمضي، نقيض كلامه، باتجاه أن يكون حكراً على الأغنياء فقط، ولعله لا يريد رؤية حجم الكارثة المحيقة بفقراء سورية الذين يتزايد عددهم باستمرار، وتزداد أوضاعهم تردياً يوماً بعد يوم. وربما ما يمكن استنتاجه من مقولته تلك أنه لا يدرك الوضع الكارثي للمؤسسات التعليمية في البلاد، كما أنه لا يدرك أهمية مادة المازوت بالنسبة لفقراء هذا الوطن، كما أنه لا يدرك أخيراً أن مقارنة من هذا النوع، وبسبب سياسات الحكومة الاقتصادية والتعليمية، ستفضي إلى انتصار ساحق لمصلحة المازوت.

وتؤكد الوقائع أن المستوى التعليمي لم يعد هاجساً حقيقياً بالنسبة لفقراء البلاد، وهذا ليس ناجماً عن جهلهم دون شك، ولكنه ناجم عن تدني مستوى المؤسسات التعليمية، وتحول الدروس الخصوصية باهظة الثمن إلى شرط من شروط النجاح، وبالتالي فإن هذه القناعات المؤقتة لدى الفقراء هي نتيجة مباشرة للعدد الهائل من الخريجين الجامعيين (من أبنائهم) العاطلين عن العمل، والذين لم تسعفهم شهاداتهم الجامعية بتجاوز خط الفقر الذي تعلموا أصلاً لكي ينجحوا في تجاوزه. وزاد في حجم المشكلة تحول الجامعة إلى هدف بعيد المنال بالنسبة لعدد كبير من السوريين كنتيجة للسياسة التي أبدعها أحد العباقرة المعاصرين في تحويل الجامعة إلى حلم.

أما بالنسبة لمادة المازوت، فإنها مادة أساسية بالنسبة لأغلب الأسر الفقيرة، ففضلاً عن أنها مصدر الدفء الأساسي في الشتاء، فإنها تشكل الركيزة الأساسية لمصدر دخل آلاف الأسر السورية، ولا شك فإن المواطن البسيط قد يقدم تنازلات فيما يتعلق بتعليم أبنائه، ولكنه ليس قادراً على المساومة عندما يتعلق الأمر بدفئهم، أو قوتهم اليومي.

عندما ينهمك المواطن العادي في دوامة العمل اليومي المفرغة، باحثاً عن رغيف الخبز. وعندما يصبح التعليم عن عمد، باهظ الكلفة قليل المردود، فلا شك أن الحلم الأساسي لهذا المواطن البسيط سيكون شتاءً دافئاً وفير المؤونة، وسيصبح المستوى التعليمي الرفيع رفاهية قليلة الأهمية بالنسبة له. أما عندما يرتفع مستوى معيشة المواطن، وعندما يصبح رغيف الخبز ودفء الشتاء تحصيل حاصل بالنسبة له، ومكسباً محققاً دون عناء بوصفه الحد الأدنى من حقوقه كمواطن وإنسان، فإنه سيتجه إلى العمل على رفع مستوى أبنائه التعليمي، بل وسيساهم في رفع مستوى المؤسسات التعليمية في البلاد بما يحقق ديمقراطية تعليم حقيقية على كل الأراضي السورية.

حضرة النائب الاقتصادي، إن أقصى أحلام فقراء هذا الوطن أن يستيقظوا ذات صباح ليروا قراراً حكومياً واحداً يصب في مصلحتهم، التي هي مصلحة سورية كلها، بوصفهم الشريحة الأوسع والأكثر قدرة على الإنتاج والعطاء. أما الاستمرار في تجاهل مصالحهم وفي العمل على إفقارهم، فإنه سيترك جروحاً عميقة في نسيج المجتمع السوري، ولا شك في أن البلاد كلها ستدفع ثمن هذه الجروح عاجلاً أم آجلاً.

■ نجوان عيسى

أحداث من الذاكرة.. الرجعية المخادعة!

◄ عبدي يوسف عابد

جاءت الأديان السماوية جميعها بهدف نشر الإصلاح والعدل الاجتماعي بين الناس، لكن بعض الكهنوت في هذه الأديان سخروها بشكل عام لمصلحة الحكام والطبقات المستغلة التي تنهب الشعب. وعلى سبيل المثال، على أثر فشل إحدى الثورات العمالية في فرنسا في القرن التاسع عشر، قال أحد الكونتات في البرلمان ما معناه: «يجب أن نعمل على تقوية مشاعر الدين في نفوس العمال والفلاحين وكل الفقراء، كي يمنعهم الخوف من اللّه والآخرة من التفكير بالاستيلاء على أموال وأملاك الأغنياء!».

وبالمقابل لم يخل الأمر من أمثلة مضيئة في التاريخ لرجال دين انحازوا لجهة الفقراء والمستضعفين وأصحاب الحق، ودفعوا نتيجة إيمانهم وقناعاتهم الراسخة بحقوق المظلومين حياتهم.

وبالانتقال إلى بلادنا نورد الحادثة التالية:

في عام ١٩٥٠ على ما أذكر، سنة اكتشاف ما عرف بـ«معجزات القديس شربل» في لبنان، توجه قس ماروني لبناني إلى بلدة الدرباسية، وراح يخطب في حشد من الناس مسيحيين ومسلمين، ملؤوا كنيسة السريان كاثوليك وباحتها الواسعة.. معدداً هذه العجائب والمعجزات... لكنه في اليوم الثاني والثالث، وكانت الأفكار الاشتراكية والتقدمية تتوسع وتنتشر بين الجماهير السورية، كشف عن وجهه وهدف تجواله، إذ شن هجوماً عنيفاً على الاتحاد السوفيتي وعلى الشيوعية التي وصفها بالفقر وبالإلحاد، ودعا الجماهير المؤمنة إلى الابتعاد عنها وعدم تصديق دعاياتها الكاذبة المضللة.. فما كان من الرفيق جوزيف كلزي، وكان مسؤول الحزب في الدرباسية، وهو شاب حلبي افتتح حانوتاً، ومعه الرفيق الشيوعي غير المنظم عبد المسيح قاووع المزارع (لأنه يوجد شخص آخر بنفس الاسم)، إلا أن كتبا رسالة إلى القس، ذكراه فيها بأن مهمته دينية، وليست سياسية لخدمة الإمبريالية الأميركية ونظامها الرأسمالي، منددين بتهجمه على الاتحاد السوفيتي والمبادئ الاشتراكية، مؤكدين أن عليه التقيد بأهداف مهمته وضرورة عدم خروجه عنها..

وأرسلا الرسالة إليه مع فتى يافع اسمه فريد جرجور، أصبح شيوعياً فيما بعد، وهو الآن في السويد.

عندما قرأ القس الرسالة، جن جنونه، وسلمها إلى رئيس مخفر الدرك الذي عرف من الفتى اليافع اسمي مرسلي الرسالة، فاستدعاهما، وحقق معهما، فلم يتوانيا عن التأكيد بأنهما مرسلا الرسالة، وشرحا لرئيس المخفر بأن هذا القس يستغل قضية القديس شربل، ليتهجم على الاتحاد السوفيتي الصديق وعلى المبادئ الاشتراكية خدمة للإمبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي...

فاكتفى رئيس المخفر بأن أخذ منهما تعهداً خطياً بعدم الاعتداء على القس، وفي اليوم التالي كان القس قد غادر الدرباسية...

فتحية طيبة لذكراكم العطرة أيها الرفاق الثلاثة: جوزيف كلزي، وعبد المسيح قاووع وفريد جرجور..

تجار البناء في حمص يستولون على حي الشماس بالقوة والخديعة

◄ علي نمر

يبدو أن كشف شبكة الفساد في مديرية مالية حمص، والتي وصل عدد المدانين فيها إلى /١٨٧/ شخصاً، فتح شهية المواطنين في محافظة حمص لمتابعة كل حالة فساد وقعوا فيها قديما وحديثا، ولعل الأوراق والوثائق التي قدمها أهالي حي الشماس في مدينة حمص إلى «قاسيون» تكشف نوعاً مهماً من حالات الفساد في العقارات، من خلال عرضهم لطريقة استيلاء التجار على منازل المواطنين الذين يملكون وثائق مختلفة تثبت ملكيتهم لها، بمساعدة وتواطؤ ومحاصصة البعض ممن يعملون في مجلس المحافظة.



حي الشماس يقع ضمن مرسوم الاستملاك رقم /١٧٨/ الصادر بتاريخ ١٩٧٦، وقد أوضح سكان الحي ذلك في جميع مذكراتهم التي أرسلت إلى مكتب رئيس الجمهورية، وإلى رئاسة مجلس الوزراء، ووزير الإدارة المحلية والبيئة، وأعضاء القيادة القطرية ومحافظ حمص، مؤكدين أنهم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهم يعانون الأمرين دفاعاً عن بيوتهم ومساكنهم ضد التجار والمسؤولين الفاسدين، متحملين القرارات المتقلبة، المتعاطفة معهم تارة والواقفة ضدهم تارة أخرى.

جاء الفرج في عام ٢٠٠٢ في اجتماع ضم كل من رئيس مجلس الوزراء، وزير الإدارة المحلية، وزير الإسكان والمرافق، ومحافظ حمص ورئيس جامعة البعث، ومدير المؤسسة العامة للإسكان، ومدير الدراسات لدى رئاسة مجلس الوزراء، عندما قرر المجتمعون بتثبيت حي الشماس وإعداد مخطط تنظيمي للوضع الراهن، ومنهاج بناء، مع مراعاة التشدد في منع المخالفات بالساحات الخالية للاستفادة منها لإقامة منشآت خدمية وثقافية وحدائق...

وبناء على محضر ذلك الاجتماع، قام مجلس المدينة بإعداد مخطط تنظيمي للحي، ليبدأ التلاعب، حيث قرر مجلس المدينة وبدون وجه حق الاحتفاظ بجميع الفراغات الواقعة بين المنازل وضمن الشوارع النظامية تماماً، فتعامل الأهالي مع الموضوع بشكل قانوني من خلال تقديم عدة شكاوى إلى رئاسة مجلس الوزراء تبَين فيها أن استملاك هذه المقاسم من مجلس المدينة يعتبر خلافاً لما جاء بقرار تثبيت الحي. وللالتفاف حول الموضوع اقترح مجلس المدينة إعطاء أصحاب هذه المقاسم كل ثلاثة مقسماً، ويتم التنازل عن مقسمين بحجة إعطاء هذه المقاسم إلى المنذرين بالهدم في أحياء أخرى، دون موافقة أصحاب العلاقة، لكن ما حدث هو أن إعطاء هذه المقاسم إلى المنذرين بالهدم لم يحقق الغاية المرجوة بسبب بيع المنذرين لحصصهم إلى التجار بالكامل، وعدد هؤلاء التجار لا يتجاوز ثلاثة، ليكونوا المستفيدين الوحيدين على حساب أكثر من /١٦٣/ أسرة..

والسؤال لماذا تصرف المسؤولون في محافظة حمص بهذا الشكل؟ ولماذا تجاوزوا قرار رئاسة مجلس الوزراء وضربوه عرض الحائط؟

وتجب الإشارة هنا إلى أن حي الشماس يسكنه نسيج اجتماعي جميل ومتنوع من معلمين وموظفين وعسكريين ومهندسين وحرفيين ومزارعين، وليس مجموعة من الغجر «مع احترامنا لهم أيضاً» كما تكرم السيد المحافظ بنعت سكان الحي بالغجر.

إن كافة الوثائق التي بحوزتنا تشير إن مجلس الشعب ومجلس الوزراء ووزير الإدارة المحلية والبيئة أوصوا جميعاً بإنصاف الأهالي، ومع ذلك فإن مجلس المدينة لم يفعل شيئاً حتى اللحظة، ولم يتم اتخاذ أي إجراء من قبل مدينة حمص لرفع هذا الظلم وإعادة الأرض لأصحابها، فيما يصر المواطنون على التمسك بمنازلهم لأنها ملك لهم.

يقول أحد المواطنين إن التنازلات التي يتكلم عنها مجلس المدينة تم انتزاعها من المواطنين قسراً، وتحت الضغط، وأنه تم توظيف لجنة الحي للقيام بهذه المهمة باستخدام الخدعة والحيلة وبأساليب مضللة وبالتهديد للمواطنين من أجل تخويفهم بفقد حقهم نهائياً من أرضهم إذا لم يقدموا طلبات التنازل.

أما المواطن ر.أ فقال: إن سبب تصرف مجلس المدينة بهذا الشكل الجائر والظالم هو أطماعهم الشخصية بهذه الأرض كونهم شركاء للتجار ويأخذون الرشاوى الكبيرة منهم لقاء مواقفهم هذه، ومنهم من تحوم حول إشارات استفهام عديدة بتورطه بقضايا أخرى.

إن المطالب التي قدمها الأهالي محقة، وتدخل في إطار الممكن والقانوني، وهم مستعدون لتقديم جميع المعلومات التي تدين وتوضح تواطؤ مجلس المدينة حمص مع السماسرة بنزع ملكياتهم وعدم تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، ولا بد من إحقاق الحق ورفع الظلم عنهم، وذلك بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق والوقوف على أرض الواقع على ما حصل ويحصل للمواطنين جراء تصرفات المسؤولين في المحافظة.. فهل من حلول جديدة لدى رئاسة مجلس الوزراء أم أن المحافظ سيبقى يقوم بما يحلو له؟

■

في سد «الباسل» في طرطوس:
«تنظيم» الري يسبب الفوضى!!

◄ صلاح معنا

إن إقامة السدود هي خطوة استراتيجية أساسية تصدت لها الدولة ورصدت لها المليارات في سبيل توفير مياه الري لآلاف الهكتارات، وهي بالفعل خطوة رائدة للنهوض بالواقع الزراعي والبيئي لحماية زراعتنا المروية وزيادتها لمواجهة النقص في مياه الأمطار والجفاف، كما أنها توفر مئات الملايين على فلاحينا من محروقات وغيرها، وتحافظ على منسوب المياه الجوفية، وتغذي الينابيع التي تراجع منسوبها بشكل كبير في السنوات السابقة.

ولكن السؤال كيف نحافظ على هذه الانجازات التي رصدت لها الدولة المليارات؟ وهنا نتحدث عن شبكات ري سد الأبرش «الباسل» بطرطوس، والذي يروي أكثر من عشرة آلاف هكتار في أكثر من ١٥ قرية، فللأسف لا نسمع إلا عن المشاكل والمشاجرات والنزاعات بين المواطنين على توزيع المياه، وفي أحيان كثيرة يقع جرحى وإصابات تذكرنا بالنزاعات القديمة على السواقي الطبيعية أيام الإقطاع البائد؟ وهناك الكثير من مواطن الخلل الفني والوظيفي، ونقصد هنا خللاً فنياً في طريقة جر المياه، والضعف الفني في الكثير من المواقع، وخللاً وظيفياً من المشرفين على شبكة الري، ونقصد مديرية الري في محافظة طرطوس، فهناك الكثير من التأخير في معالجة المشاكل، وهناك ضعف مراقبة في طريقة توزيع المياه ووصولها بشكل عادل إلى الجميع، فتارة نسمع عن مشاكل في قرية «بحوزي» وأخرى في «معيار شاكر» أو «يحمور» أو «مجدلون البحر» الخ.. وقد شاهدنا في منطقة يحمور العقارية المياه تهدر كالأنهار، وتفيض من (الريكارات) الرئيسية لتذهب إلى البحر، بسبب الخلل الفني أو سوء التوزيع والإشراف.

لا يمكن ترك الناس يغرقون في هذه الحالة الفوضوية، مسترشدين بآراء العديد من الإخوة الفلاحين:

تغيير موعد ضخ المياه من السد إلى الشبكة من الصباح إلى الليل، لأن الموعد الحالي يؤدي إلى الكثير من المشاكل والهدر، فضخ المياه صباحاً من السد إلى الشبكة لا يصل إلى باقي مناطق التوزيع قبل الساعة الثانية أو الثالثة عصراً، مما يؤدي إلى ضغط لدى الفلاحين، وضيق وقت يجعل الجميع يتنافسون للحصول على المياه، وفي الليل تهدر كمية كبيرة من المياه دون أن يستفيد منها أحد؟ ولهذا يطالب الفلاحون بضخ المياه ليلاً لتصل صباحاً.



وضع شبكات معدنية على رأس قنوات التصريف الفرعية، لمنع انسداد (الريكار) من الأحجار والأوساخ التي يرميها بعض الجهلة والأنانيين.

زيادة عدد عمال المراقبين على الشبكة، لأن العدد الحالي قليل جداً، فماذا باستطاعة عاملين أن يفعلا في منطقة فيها مئات الهكتارات؟! ولا بد من تسليم العمال دراجات نارية لتساعدهم على التنقل للإشراف على الأوضاع، لأن ضعف المراقبة وقلة العدد تؤدي إلى الفوضى والمشاجرات وسيادة قانون الغاب.

منع بعض الفلاحين الفوضويين من استجرار المياه على الطرقات العامة، ومساعدتهم على حفر قنوات فرعية، أو بإمدادهم بالقساطل البلاستيكية لأن الكثير من الطرقات قد جرى تخريبها بسبب الإهمال والفوضى.

متابعة موظفي الري وخاصة المهندسين والمهنيين لكل مواقع الخلل والهدر ومعالجتها فوراً، لأن التأخير والإهمال في مراقبة شبكات الري سيؤدي بالنهاية إلى تحويل هذه النعمة التي انتظرناها طويلاً إلى نقمة؟!

■

المهيري... مأساة قرية

◄ تمّام اسحق- فادي ديب

تتربع قرية المهيري الرائعة الجمال على إحدى قمم جبال مشتى الحلو على ارتفاع ٦٠٠ متر عن سطح البحر، تحيط بها الغابات من جميع الجهات، ويمتد أمامها واد أخضر يعبر عن ارتباط أهلها بالأرض والإنتاج الوطني، وتتدفق من حضنها أهم ينابيع المياه المؤدية إلى وادي نبع الشير.

ولكن ورغم كل هذا الجمال الرائع، وبسبب جشع تجار العقارات في تلك المنطقة، أصبح طريق المهيري طريقاً وحيداً، ومعبراً أساسياً إلى جمعية سكنية تحتوي على ١٢٠٠ وحدة سكنية، وهذا الطريق لا يستطيع أن يخدم القرية حتى يتمكن من تخديم هذا التجمع السكاني الضخم، وذلك لأن عرضه لا يتجاوز أربعة أمتار، إضافة إلى أن حالته الفنية غاية في السوء، فالمياه الآسنة التابعة للأبنية التجارية الضخمة تسيل على الطريق لعدم وجود شبكة صرف صحي، مما يؤدى إلى انبعاث روائح كريهة تضر بالسياحة وبجمال القرية، وقد أدى كل هذا إلى ازدياد الحشرات في القرية بشكل ملحوظ.

كما أن الطريق يعاني الكثير من الحفر التي لا تسلم منها لا سيارة ولا دراجة نارية، وإن سلمت، فبالتأكيد لن تسلم من بقايا الحديد ومواد البناء المرمية على الطريق بشكل عشوائي، والتي تعود لأصحاب تلك الأبنية والتجمعات السكنية. والسؤال المطروح: أين دور مؤسسة الخدمات الفنية؟ وما هو واجبها؟ مع العلم أن الطريق قد تم تزفيته منذ سنتين، ولكن حالته اليوم تشير إلى أنه زفت منذ عقود طويلة.. والسؤال الآخر: لماذا المهيري غير تابعة لأية بلدية رغم قربها من بلدتي مشتى الحلو والكفرون؟

وفي الختام يجب التذكير بأن أهالي قرية المهيري لا يطلبون شيئاً سوى إصلاح وضع الطريق المأساوي الذي لا يليق بمنطقة سياحية تحتضن مئات السياح في موسم السياحة، آملين من الجهات المعنية التجاوب مع مطالبهم..

■

«البارقية».. لماذا يستمر الإهمال؟

«البارقية» بلدة عريقة تقع جنوب غرب الكفرون على سلسلة جبلية تتصل بوادي النضارة، وهي تعد صلة وصل بين محافظتي حمص وطرطوس، وقد سجلت تاريخاً نضالياً عريقاً ضد الإقطاع والظلم.

ولكن رغم أهميتها الشديدة لم تسلم هذه البلدة من الإهمال، فالمشكلات تبدأ من مدخلها الذي يفترض أن يكون طريقاً واسعاً معبداً لأهميته في الوصل بين محافظتي طرطوس وحمص، إلا أن هذا المدخل الذي يبلغ طوله نحو ٣ كم، يعاني من الضيق وسوء التعبيد أو انعدامه، رغم توالي طلبات الأهالي منذ عدة سنوات لمؤسسة الخدمات الفنية في طرطوس من أجل إصلاح أمر الطريق، مع العلم أنه في كل سنة تأخير يزداد عدد الوفيات على الطريق نتيجة وقوع حوادث متكررة.

أما جمعية السلام السكنية التي أقيمت على أحد مرتفعات القرية، فقد خطط الطريق المؤدي إليها والمار من البلدة بطول يزيد عن ٢كلم وعرض ١٦ م، ولكن هذا الطريق بقي على المخطط ولم ينفذ منذ عدة سنين، وهذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على الأهالي.

والمشكلات في البارقية لا تقتصر فقط على الطرقات، بل تتعداها إلى المنازل التي لم تمسح حتى الآن، وعدم مسحها يرتب على السكان ومعظمهم من الفلاحين وذوي الدخل المحدود، كلفة عالية في عمليات الفرز، مع العلم أن الأراضي القريبة من البارقية، والمشتركة مع قرية بيت بارود قد تم تحديدها وتحريرها منذ أكثر من أربع سنوات، ولكن القاضي العقاري لم يبتَّ بها، مما يمنع الأهالي من سحب قروض عقارية للبناء، ويمنع البلدية من تنفيذ أية خدمات في هذا القطاع.

إننا نطالب بإنصاف هذه البلدة المعطاء التي يستحق أبناؤها كل عناية..

■ مراسل قاسيون- حمص

فلاحو الرقة بين القوارض الحيوانية.. والبشرية!

لم تنته معاناة الفلاحين من فئران وجرذان الليبرالية والفساد التي قرضت إنتاجهم وعائداتهم في الذرة الصفراء وغيرها، وحرمتهم من متعة الاكتفاء والحياة الطبيعية، حتّى هاجمت حقولهم ومزروعاتهم وحيواناتهم، القوارض الحيوانية من فئران وجرذان، التي باتت اليوم تشكل خطراً كبيراً عليهم. وهذا ليس تهويلاً أو خيالاً كأفلام النحل أو النمل القاتل.. بل حقيقة واقعية.

فإذا كان أهالي العاصمة قد اعتادوا رؤية هذه الجرذان وهي تتراقص في الشوارع وقرب فتحات المجاري والصرف الصحي، فإن فلاحي الرقة يعتبرون ذلك خطراً جديداً يهدد أرزاقهم ومواشيهم.. وحتى حياة أطفالهم، فقد أكد لنا العديد من الفلاحين، ومنهم الفلاح علي أبو ثائر من مزرعة ربيعة، أن الجرذان هاجمت حظيرة المواشي الموجودة قرب منزله، وقتلت عدداً من مواليد الماعز عبر أكل أظلافها حتى العظام، وكذلك بات مصير الصيصان والدجاج والبيوض والأعلاف.. يقول أبو ثائر: «لقد استعملنا كافة السبل لمكافحة القوارض ولم نستطع القضاء عليها، وبات بعض الفلاحين يخافون على أطفالهم ومواليدهم منها».

وتوجهنا لبعض الفنيين الزراعيين ذوي الخبرة والمتابعين للحقول، وكذلك البيطريين الذين أكدوا أن كثرة الفئران والجرذان في هذا العام لها أسبابها المباشرة وغير المباشرة ومنها :

- تعاقب زراعة محصول الذرة الصفراء لأكثر من موسم في الأراضي ذاتها .
- عدم وجود دورات زراعية.
- ضعف التقيد بالخطط الزراعية، وسوء التخطيط عموماً .
- سوء مكافحة القوارض، أو عدم المكافحة كلياً..

وأشاروا أيضاً في هذا الجانب إلى انتشار نبات الباذنجان البري بجانب المصارف والمراوي والطرقات الزراعية، وهو يجذب القوارض، ويخشى من امتداده إلى الحقول الزراعية إذا لم يُكافح بجدية وسرعة وخاصةً أنه سريع الانتشار.

- ارتفاع أسعار أدوية المكافحة وعدم توفرها، والخوف من عدم استعمالها بشكل جيد .

يتبين مما سبق، أن تفاقم هذه المشكلة ما كان ليتم لو أن الجهات المسؤولة قامت بواجبها الوظيفي على الأقل، إذا لم نقل الوطني والإنساني، وخاصة مديرية الزراعة التي يقع على عاتقها إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط الزراعية والمكافحة والارشاد، إرشاد الفلاحين وتوعيتهم، وزيارتهم الميدانية في حقولهم بدل الجلوس في المكاتب أغلب الأوقات.

يطالب الفلاحون بالقيام بحملة مكافحةً وتوعيةً واسعة للقضاء على هذه القوارض ونبات الباذنجان البري، ومواجهة ومكافحة فئران وجرذان الليبرالية والفساد التي لا يقل خطرها عن سابقتها وإنما يزيد، في تهديد مصالح الشعب والوطن ككل.

■ محمد الفياض- الرقة

د. إلياس نجمة لـ«قاسيون»:
كل أجر أو دخل لا يغطي النفقات الضرورية للحياة يجب ألا يخضع للضريبة

◄ حاوره: جهاد أسعد محمد

جاءت فضائح الفساد في مديرية الجمارك ومالية حمص ومواقع أخرى متعددة.. لتشير إلى الحجم الهائل للتهرب الضريبي الجاري في سورية بأشكال مختلفة، الأمر الذي يحدث خللاً كبيراً في الميزان الاجتماعي الوطني، ويحرم الخزينة العامة من إيرادات ضخمة يمكن أن تسخّر في عملية التنمية المعطلة، وتحسين الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للشعب السوري الذي أصبح قسم كبير ومتزايد منه يقبع تحت خط الفقر..

وللوقوف على حيثيات هذه الظاهرة ومدى خطورة استمرارها، التقت «قاسيون» الباحث الاقتصادي والأستاذ في جامعة دمشق د. إلياس نجمة وأجرت معه الحوار التالي:



• الأستاذ د. إلياس نجمة، ما هي أسباب تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي في سورية؟

التهرب الضريبي ظاهرة موجودة في شتى أنحاء العالم بمستويات متفاوتة، ولكن هذا لا يبرر وجودها خاصةً عندما يصل التهرب إلى مستويات عالية جداً كما هي الحال عندنا. صحيح أن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة وليست طارئة على مجتمعنا، لكن الجديد فيها هو انتشارها بشكل كبير في كل المواقع التكليفية للضرائب، وهو ما أدى إلى تراجع نسبي كبير في الإيرادات الضريبية..

والتهرب الضريبي إما أن يكون تهرباً «قانونياً»، وإما تهرباً عبر مخالفة القانون، وأقصد بالتهرب الضريبي القانوني، إتاحة القانون للمكلف أن يدفع أقل مما يتوجب عليه دفعه، فأحياناً تكون هناك ثغرات يمكن أن ينفذ منها المتهرب من الضرائب بسبب ضعف التشريع، كما يكون هناك تشريعات تتخذ من أجل محاباة بعض الفئات لتتهرب من الضرائب. إذاً، هذه التشريعات تتعمد السماح بالتهرب الضريبي، مثلاً ضريبة الدخل المقطوع، عندما يتم تكليف فئات محددة من المكلفين معروف أن لديها دخولاً كبيرة بضريبة الدخل المقطوع، بحيث تأتي لجان وتقدر دخول هذه الفئات بمستويات متدنية، فهذه الفئات تدفع الضرائب، ووفقاً للقانون هي غير متهربة، بينما واقعياً هي متهربة، وقد انتقدت ذلك بعنف طوال السنوات السابقة، وقد سمعت مؤخراً بأنهم سيقومون بتكليف المشافي الخاصة والجامعات الخاصة بضريبة الدخل الحقيقي بعد أن كلفت خلال السنوات السابقة بضريبة الدخل المقطوع وبنسب ضئيلة، وفي الضرائب العقارية الأمر مماثل، حيث يدفع البعض ضريبة ريع عقارات أقل مما يتوجب عليه بسبب التخمين الضعيف للقيم، والأمر ذاته يحصل في ضريبة الإرث عندما كانت موجودة، ورسوم التسجيل العقاري.

عندما فرضت ضريبة الدخل المقطوع منذ خمسين عاماً، كان المسوغ القانوني والفقهي لها أن بعض المكلفين كالباعة المتجولين وأصحاب الحرف البسيطة غير قادرين بسبب ضآلة أعمالهم على أن يمسكوا دفاتر ويقدموها إلى وزارة المالية لتدل على حقيقة أرقام أعمالهم وحقيقة دخولهم، فتقوم الدولة بتأليف لجان تتابع هؤلاء المكلفين وتقدر دخلهم، ويستمر التكليف على هذا الدخل الذي تقدره هذه اللجان لمدة خمس سنوات. والمقصود بهذا النوع من التكليف كان صغار المكلفين، ولكن ما الذي حدث في وزارة المالية؟ كبار المكلفين دخلوا أيضاً في هذه الفئة، فبينما كانت هذه الفئة هي الاستثناء، والقاعدة هي أن يكون هناك تكليف حقيقي على الأرباح الحقيقية للجميع، صار التكليف على الأرباح الحقيقية هو الاستثناء، والتكليف بضريبة الدخل المقطوع هو القاعدة العامة. وقد دخلت جميع المهن الحرة في ضريبة الدخل المقطوع مثل المخابر الطبية والأطباء والمحامين والمشافي الخاصة وغيرها، ونتيجة إلحاح البعض صدر قانون مؤخراً سيكلف المشافي والجامعات الخاصة بضريبة الدخل الحقيقي..

أعتقد أن هناك سبباً تشريعياً عاماً، أولاً في تطبيق ضريبة الدخل المقطوع، وثانياً في اعتماد القيم التقديرية دائماً وعدم الأخذ بالقيم الحقيقية، فمثلاً في ضريبة ريع العقارات يقولون إنهم قاموا بإصلاحها، ما الذي أصلحوه؟ جرى آخر تخمين للعقارات في سورية عام ١٩٦٥ وبعد ذلك طرأت زيادات دورية على القيمة، ولكن كانت أقل من الواقع بكثير، ويقولون إن إجراء تخمين جديد الآن صعب، ولكن هل يعقل أن دولتنا كانت في عام ١٩٦٥ تملك إمكانيات تخمين أكبر مما تملكه اليوم؟ هذا غير معقول، لأن القيم العقارية المخمنة حالياً هي قيم وهمية، ولكن على أساسها تحسب ضريبة التركات وتحسب ضرائب التسجيل العقاري، وعلى أساسها تحسب حتى الضرائب على البيوع العقارية، وبالتالي فإن اللجوء إلى الأسلوب التقديري هو ثغرة كبيرة في التشريع تؤدي إلى التهرب الضريبي، وأنا شخصياً أطالب منذ عشرين عاماً، وذكرت ذلك في مذكرة الإصلاح الاقتصادي، فأكدت أن أول شيء يجب الانتهاء منه هو ضريبة الدخل المقطوع بحيث تبقى وفقاً للمسوغ الأساسي، أي بحيث لايطال التكليف بضريبة الدخل المقطوع سوى الشرائح البسيطة من المجتمع أو المكلفين، وأن يدخل كل من يحمل شهادات عليا ولديه دخل كبير إلى ضريبة الأرباح الحقيقية، وثانياً طالبت بالانتهاء من موضوع القيم التقديرية، فهذا أسلوب بدائي يعود للقرن الماضي، بينما لدينا اليوم إحصاء ومصارف ومؤسسات تتيح معرفة الدخول الحقيقية للمكلفين.. إن ضريبة الإيراد العام تطال كل المكلفين في مصر وفي الأردن وتونس والجزائر وتركيا ..الخ، لماذا لايطبق هذا في سورية؟ علماً أن ضريبة الإيراد العام صدرت عام ١٩٦١ في سورية (القانون ١٣٠)، على أساس أن يطبق في ١٩٦٢/١/١، ولم يطبق هذا القانون حتى الآن. وقد طلبت في مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي قدمناه عام ٢٠٠٣ تفادي فضيحة عدم وجود ضريبة الإيراد العام في النظام الضريبي السوري، فهذه الضريبة موجودة في جميع البلاد العربية عدا دول الخليج التي لا تحتاج إلى الضرائب أصلاً.

إن عدم وجود ضريبة إيراد عام يؤدي أيضاً إلى التهرب الضريبي، وبالأساليب المعتمدة في تقييم المستوردات هناك أيضاً ما يتيح التهرب الضريبي عبر آليات العمل، فجهاز الاستعلام هناك ضعيف جداً وأنشئ مؤخراً ولكنه لايعنى إلاّ بأضابير انتقائية، وهذا لايساعد على ضبط التهرب الضريبي، وما جرى في مالية حمص والجمارك يدل على ذلك، فهذه القضايا الكبرى التي جاءت لتنفجر مؤخراً- والتهرب الضريبي في أوروبا يسمونه سرقة من المجتمع- لم تكشفها وزارة المالية ولا أجهزة الرقابة الداخلية، وإنما كشفت من خارجهما، وأعتقد أن هناك مسؤولية إدارية وأن القائمين على وزارة المالية مسؤولون، فإذا كانوا يعرفون ما يجري ويصمتون فهذه مصيبة، وإذا كانوا لايعرفون فالمصيبة أكبر بكثير، وسواء أكانوا يعرفون أو لايعرفون تبقى هناك مسؤولية معنوية تقصيرية يجب أن يتحملوها.

وبالنسبة لموضوع التهرب الضريبي فالشائع والمتداول الآن هو أن عدداً كبيراً من المكلفين يتقدمون بدفاتر ليست حقيقية ويخفون دفاترهم الحقيقية عن وزارة المالية، وهذه الظاهرة موجودة منذ زمن بعيد، ولكن السؤال ماذا صنعنا للتخفيف من هذه الظاهرة ومحاربتها وإزالتها؟ إننا عملياً لم نقم بشيء محسوس، والحقيقة أنه لاأحد يدفع ضرائبه بطيبة قلب وتبرع، لذلك جاءت دول العالم كلها بأنظمة ضريبية فعالة وصارمة، ومن أهم الأدوات والمؤيدات التي تدفع المواطن للالتزام بدفع الضريبة هي النص الجزائي، وهذا النص غير مفعّل في سورية رغم وجوده في القانون، ولكن قيل إنه كان هناك تعهد أمام غرفة التجارة بعدم تفعيله!.

• من الذي قدم هذا التعهد؟

أحد كبار المسؤولين، وقد دق على صدره وقال أمام غرفة التجارة: «طالما أنا موجود فليس هناك نص جزائي» وهذا لا يحق له قانونياً، (ويقال أنه نفى ذلك!).. وعلى كل حال، وسواء تعهد هذا المسؤول أم لم يتعهد، فإن هذا النص الجزائي لم يطبق حتى الآن. فهل من المعقول أن نصاً تم وضعه منذ سنوات عديدة لم يتعرض لحالة واحدة تستحق تفعيله؟ لقد ظهرت منذ سنتين فضيحة كبيرة في دمشق تمس كبار التجار، فلم لم يتم الإعلان عنها؟ لماذا لاتوجد شفافية؟ يقولون إنهم لايريدون التشهير بالناس، فلماذا لايشهّرون بهم إذا كانوا مخالفين؟ المطلوب فقط هو إعلان الحقائق. أنا شخصياً أخشى من التسويات الضريبية التي تجري خلف الجدران، وبالتالي فإن نشر هذه المشكلات على الرأي العام سيجعل المراقبة أفضل.

> **حتى لو كان هناك نظام ضريبي ممتاز، فيجب على الإدارة التي تطبق هذا النظام أن تتمتع بصفتين أساسيتين: الكفاءة.. والنزاهة.**

بالمحصلة إنه حتى لو كان هناك نظام ضريبي ممتاز فيجب على الإدارة التي تطبق هذا النظام أن تتمتع بصفتين أساسيتين، أولهما الكفاءة وثانيهما النزاهة، والكفاءة مطلوبة لأنهم أخذوا مؤخراً ببدعة طريفة هي «دائرة كبار المكلفين»، وهي دائرة موجودة فعلاً في بعض الدول وليس في جميعها- بعض الدول ترفضها لأنها لا تقيم مساواة بين المكلفين- ولكن بعض الدول أوجدت هذه الدائرة لسبب مغاير للسبب الموجود في سورية، فقد أوجدوها هناك لتكريس المزيد من الصرامة والمزيد من المراقبة على كبار المكلفين لأنهم من كبار رجال الصناعة والتجارة وغيرهم، وهؤلاء لديهم محاسبون على درجة كبيرة من الذكاء والمعرفة العلمية، ويستطيعون تقديم بيانات يصعب على المدققين العاديين تدقيقها، ولذلك لجؤوا في هذه الدول إلى وضع دائرة صارمة تتمتع بقدرات مهنية وفكرية ومحاسبية كبيرة حتى تكشف هؤلاء وتراقبهم. هذا كان الغرض الأساسي لابتداع مثل هذه الدائرة. أما في سورية، فتم إنشاء هذه الدائرة لاسترضاء كبار المكلفين ومحاباتهم واستقبالهم استقبالاً حسناً، ولكن.. هل صغار المكلفين ليس لهم حق بالاستقبال الحسن؟ وليس لهم الحق بأن تعاملهم وزارة المالية باحترام يليق بهم كبشر؟ إلى جانب هذا توجد مسألة أخرى خطيرة، فأنا أعرف أنه في أوروبا مثلاً، القاضي لايقبل أية دعوة للعشاء إلاّ من أسرته وأقرب الناس إليه، وأعرف أنه ممنوع منعاً باتاً على أي موظف في دوائر الدخل والتكليف الضريبي أن يكوّن أية علاقة مع أي مكلف، فما هي العلاقات القائمة بين بعض الموظفين في وزارة المالية وفي كثير من الدوائر لدينا وبين المكلفين؟ هل من المعقول أن يكون المرء موظفاً في وزارة المالية، ويعمل في الوقت نفسه محاسباً لدى أحد المكلفين؟ يجب أن تقوم الإدارة بحسم هذا الأمر إبعاداً للشبهة.

> **هل من المعقول أن يكون المرء موظفاً في وزارة المالية، ويعمل في الوقت نفسه محاسباً لدى أحد المكلفين؟**

إن التهرب الضريبي قديم وموجود في كل مكان، ولكن المسألة هي في حجم هذا التهرب، فالآثار المباشرة لهذا التهرب هي أن إيرادات الدولة تتراجع ويتكرس الظلم الاجتماعي لأن كبار المكلفين المتهربين من الضرائب يجنون الثروات، وهذا يفوت على الدولة القدرة على استخدام الضريبية لإعادة توزيع الدخل القومي..

يجب أن يتم وضع ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة حتى تتم استعادة التوازن والحد الأدنى من التوزيع العادل للدخل القومي، فعندما يكون هناك تهرب ضريبي كبير لدى كبار المكلفين تصبح إمكانية استخدام هذه الأداة شبه معدومة، وهذا فعلاً ما هو قائم في سورية الآن، ففي كل العالم يقدم المكلف تقريراً أو بياناً عن دخله في كل عام، ولكنه في الوقت نفسه يقدم بياناً آخر يبين فيه مؤشراته المعيشية، فإذا كانت مؤشرات الإنفاق لديه كبيرة جداً ويدّعي دخلاً قليلاً يصبح مثار تساؤل. تخيل نتائج تطبيق هذا الأمر في سورية! أنا أعرف أن بعض كبار المكلفين في سورية لديهم قصور وأبنية وسيارات إذا جمعنا مجموع ما دفعوه من ضرائب منذ عشرين عاماً وحتى اليوم، فإنه لايساوي ثمن قصر واحد من قصورهم أو ١٠/١ من ثرواتهم، أليس هذا دليل تهربهم من الضرائب؟

• ما هو المطلوب لضبط هذه العملية بحيث تؤدي إلى الغاية المرجوة منها، وهي محاولة إعادة توزيع الثروة؟

إن ضبط التهرب الضريبي صعب، ولكنه ليس مستحيلاً، وأعتقد أنه يمكن مضاعفة الحصيلة الضريبية في سورية خلال فترة وجيزة، لكن العملية تحتاج إلى إصلاحات تشريعية وإدارة صارمة وكفوءة ونزيهة، وهذا ليس أمراً صعباً.

• أمام هذا الواقع من يدفع الضرائب هم الذين لايستطيعون دفعها، فما تداعيات هذه المسألة اجتماعياً؟

ـ إن الجانب الاجتماعي من هذا الموضوع هو أخطر المسائل، فكل ما تكلمنا عنه هو أقل أهمية من هذه المسألة، فالضريبة يجب ألا تدفع إلاّ من الفائض الاقتصادي، هذا فقه مالي راسخ، والمقصود به أن الضريبة تدفع من ذلك المبلغ الذي يشكل فرقاً بين الدخل الحقيقي وبين النفقات الضرورية للحياة، أي أن كل أجر أو دخل لايغطي النفقات الضرورية للحياة لايخضع للضريبة. هذا عرف جار في كل العالم، وبالتالي فإن جميع الذين دخولهم لا تغطي نفقاتهم المعيشية الأساسية، الطعام واللباس والسكن والتعليم والصحة، وجميع موظفي الدولة في سورية منهم، يجب أن يكونوا معفيين من الضرائب لأن رواتب الدولة الحالية في ظل الوضع الأسروي لاتغطي النفقات الأساسية للإنسان، وذلك وفقاً لدراسات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تستطيع أن تضع دراسات توضح متطلبات الأسرة، وكل دخل لايغطي هذه المتطلبات يجب أن يعفى من الضريبة.

وهناك أيضاً إعفاءات أخرى من الضريبة تعود لأسباب مثل عدد أولاد الأسرة والمعالين والطبابة وغيرها من الأسباب الاجتماعية، ولكن الإعفاءات الاجتماعية شبه معدومة في القانون السوري، بينما الإعفاءات الاقتصادية هي الكثيرة، أما في أوروبا فبالعكس تماماً، فالإعفاءات لأسباب اقتصادية ومالية شبه معدومة، بينما الإعفاءات الاجتماعية كبيرة، وأنا ضد الإعفاءات الاقتصادية لأنها لاتشجع الاستثمار، بل هي محاباة لبعض الناس لزيادة ثرواتهم ودخولهم، بينما الإعفاءات الاجتماعية فواضحة حيث يتم تطبيق معيار القدرة التكليفية للمواطن، وهنا تتم شخصنة الضريبة، أي أن شخصاً يربح ١٠ آلاف ليرة عازب يقابله شخص يربح القدر نفسه ولديه ثلاثة أولاد من المفترض أن من له أولاد لا يدفع ضريبة بقدر العازب، والشخصنة هنا هي الأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لكل مكلف، وهذا الأمر مأخوذ في سورية ولكن بشكل ضئيل وهامشي جداً. ومع الأسف فإن جميع ما صدر من تصريحات عن الإصلاح الضريبي لا ظل واقعياً له، ويمكن القول إنه لم يجر أي إصلاح ضريبي حقيقي وجذري في سورية حتى الآن على الإطلاق، وكل ما جرى هو تعديلات لمعدلات لمحاباة كبار المكلفين بالإضافة لبعض الأمور الإجرائية الشكلية، فمثلاً حتى الآن ما تزال بنية النظام الضريبي كما كانت في السابق، إذ لدينا نظام ضريبي يقوم على ضرائب الدخل النوعية، ولاتوجد ضريبة عامة على الإيراد ولا على النفقات ولا على الثروة، وبالتالي فإن بنية النظام الضريبي لم تمس.

• الإصلاح الضريبي أصبح ضرورياً وملحاً، هل يمكن أن تلجأ الحكومة أو القيادة السياسية لإعداد دراسة لإصلاح ضريبي شامل؟

منذ ثلاثين عاماً تشكل لجان من أجل الإصلاح الضريبي، وتقدم مشروعات الإصلاح الضريبي، وجاء الخبراء الأجانب للمساهمة في هذا الشأن، وجرت محاولات عديدة للإصلاح الضريبي، وقد كلف الاقتصاديون السوريون بإعداد مشروع الإصلاح الضريبي، وأنا بالذات ساهمت بذلك، وفي التقرير الاقتصادي الذي قُدّم للمؤتمر القطري العاشر تكلموا عن هذا الأمر، ولكن حتى الآن لم نر شيئاً محسوماً.

• على من تقع المسؤولية في هذا؟

إنها مسؤولية وزارة المالية التي عوضت سوء التسديد بغزارة النيران مثل الصيادين الفاشلين، فبدل أن تقوم بإصلاحات ضريبية فعالة وبنيوية للنظام الضريبي، قامت بالتعويض عبر الضجيج الإعلامي والادعاء بالإصلاح، وعوضته كذلك بالإكثار من التشريعات الإجرائية والقوانين التي لاتمس بنية الضرائب، ثم أعيد النظر بهذه القوانين وعدلت أكثر من مرة، وهذا أحدث عدم استقرار وفوضى تشريعية هائلة، فعندما تسن قانوناً معيناً ثم تعود وتلغيه أو تعدله بعد ستة أشهر فماذا يعني ذلك؟ إما أن هذا القانون كان خاطئاً، أو أن مقترحيه لم يتبينوا المستجدات والأمور المرئية في المستقبل، وهذا يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار التشريعي وينتهي إلى نتائج سيئة جداً ووخيمة على النظام الضريبي. والحقيقة أنه حتى الآن لم يجر أيضاً أي إصلاح حقيقي وبنيوي لضريبة الدخل، حيث لازلنا نطبق نظام ضرائب بهذا الشأن موروث من الأربعينات من القرن الماضي.

• فما يتعلق بالرسوم التي يدفعها محدودو الدخل أيضاً، ما أساسها؟

أنا لم أر بلداً في العالم فيه مثل هذه الرسوم، تصديق المصدقة يحتاج إلى رسوم، والذهاب إلى كاتب العدل يحتاج إلى رسوم، وتقديم الاستدعاء إلى الشرطة يحتاج إلى رسوم..الخ.. إن المقاضاة في كل العالم تتم مجاناً، أما هنا فدائماً هناك رسوم، وهذه الرسوم المبعثرة هي مسألة خطيرة جداً، فمثلاً فاتورة الكهرباء هنا ٢٥٪ من قيمتها رسوم مختلفة لا صلة لها بالكهرباء.

• ما توصيف هذه الظاهرة؟

إنها التفاف على القانون من أجل زيادة الموارد بطريقة غير قانونية، والمادة ٨١ من الدستور تنص أنه لايجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون. ومع الأسف فعبر إعطاء صلاحيات لبعض الجهات بفرض الرسوم تراهم يتمادون بفرض هذه الرسوم..

• التهرب الضريبي من أخطر أشكال الفساد.. ما المطلوب اليوم لضبطه؟

حتى لانغرق بالتشاؤم.. فإن المطلوب وقفة جريئة من الحكومة في هذه المسألة، وأعتقد أنه لو تم ذلك فإنه يمكن معالجة الموضوع، ويمكن الوصول خلال فترة قصيرة إلى نتائج إيجابية جداً، فالأمر ليس مستحيلاً، ويبقى هناك تهرب ضريبي كما هو الحال في كل العالم، ولكنه تهرب جزئي، وهذا سيكون شيئاً يمكن احتماله، أما ما يجري الآن فهو أغرب من الخيال!.

اقتصاد السوق الاجتماعي على طاولة البحث.. ٢ / ٢

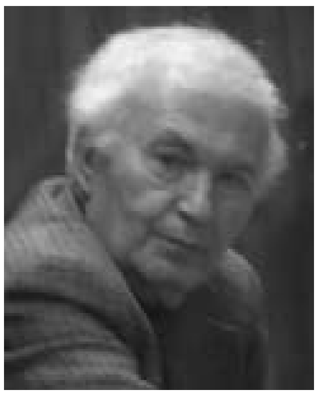
تعدّ توصيات المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي نقطة انعطاف في تاريخ سورية الاقتصادي، فقد أعلن المؤتمر الذي عقد عام ٢٠٠٥ تبني القيادة السياسية لمفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي» كهدف نهائي مرتجى من عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية، ومنذ تبني هذا المفهوم وحتى الآن ما تزال الآراء متضاربةً حول ماهيته الحقيقية وطرق الوصول إلى تطبيقه على أرض الواقع. ولكن المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد السوري ساهمت في زيادة الأصوات التي تقارع تشدّق الحكومة بأن ما يمر به الاقتصاد والمجتمع من ضائقات ما هو إلاّ مرحلة مؤقتة علينا تحملها ريثما يتم الانتقال إلى «النظام الاقتصادي الجديد». هذه النقاط وغيرها، أثيرت على طاولة مستديرة دعت إليها جمعية البحوث الاقتصادية العربية مساء الثلاثاء ٢٠٠٩/٧/١٤ في مكتبة الأسد، وسبق أن نشرت «قاسيون» بعضاً مما جاء فيها العدد الماضي، وهاهي اليوم تتابع نشر ما تبقى من موجز مداخلات قدمها الباحثون على الطاولة..

د. نبيل مرزوق: لا بدّ من تغيير ميزان القوى الحالي



د. نبيل مرزوق بدأ كلامه بتوضيح عدم شكه شخصياً بنوايا أو رغبات أحد فيما يتعلق بموضوع اقتصاد السوق الاجتماعي، فالمسألة حسب د. مرزوق لا تتعلق برغبة حزب البعث العربي الاشتراكي أو رغبة القيادة القطرية، بقدر ما يجب فهمها على أنها خيار اقتصادي – اجتماعي اختاره النظام السياسي في البلاد، ولكن أي خيار للنظام الاقتصادي هو محصلة قوى في المجتمع، وهذا يدفع إلى القول إن التطورات التي تمت خلال السنوات السابقة تدل على تغير في قوى المجتمع السوري، فحتى السبعينيات من القرن الماضي كانت القاعدة السياسية للنظام في سورية هي العمال والفلاحين وهي الفئات المسماة فقيرة وكادحة..الخ، ولكن مع تطور النظام وبدء التحول في بنيته مع وجود مصالح ليس مع القاعدة الاجتماعية القديمة نفسها، وإنما مع قواعد اجتماعية جديدة، بدأت بعض الفئات بإيجاد تحالفاتها مع التجار والصناعيين والفئات المتمولة، وهذا التحول بدأت طلائعه في الثمانينيات. وبعد عرضه لتداعيات التغير في قوى المجتمع المؤثرة خلال عقدين من الزمن، تساءل د. مرزوق عن حوامل نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أطلقه المؤتمر القطري العاشر: هل كان التوازن أو صراع القوى في محصلته لمصلحة القوى الاجتماعية الواسعة، أم لمصلحة رأس المال؟ هذه هي النقطة الأساسية- حسب د. مرزوق، الذي رأى أنه قبل البحث في اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق يجب البحث في ميزان القوى الموجود على أرض الواقع، فهناك حكومة تقوم بتسيير برنامج، وإذا كانت الحكومة اليوم تأخذ تعليماتها عملياً من غرفة التجارة والصناعة والمؤسسات الدولية فهل قامت باستفتاء نقابات العمال عن رأيها بالموضوع؟ هل قامت بأخذ رأي المجتمع الأهلي السوري؟ أم أنهم استندوا إلى الرأي العام؟.. وأضاف د. مرزوق إن الفكرة الأساسية هي أنه يتوجب علينا أولاً أن نناقش ما يسميه البعض نظاماً اقتصادياً اجتماعياً من حيث أنه لا يمكن قيامه من الفراغ، وإنما يقوم على حوامل اجتماعية سياسية، وإذا كان المطلوب هو اقتصاد سوق اجتماعي فلا مناص من إجراء عملية إصلاح سياسية تمهد له الطريق عبر تغيير ميزان القوى الحالي.

د. عبد القادر نيال: اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد رأسمالي



ومن جانبه قدم د. عبد القادر نيال مداخلةً تطرق فيها إلى أنه لا يرى سبباً للدفاع عن فكرة تبني المؤتمر القطري العاشر لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، لأن مجمل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية تجعل من اقتصاد السوق الاجتماعي الخيار الأفضل لسورية، لكن هذا الأمر شيء وخلط الأمور ببعضها شيء آخر، فالقول إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد اشتراكي فيه شيء من الالتباس لأن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد رأسمالي بدلالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والاعتماد على المبادرة الفردية في التنمية والاعتماد على قوى وآليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات وبالتالي في إعادة تخصيص الموارد للاستعمالات المختلفة. وتابع د. نيال: لا يضير اعتبار اقتصاد السوق الاجتماعي اقتصاداً رأسمالياً في جوهره فهذه حقيقة، والجانب الاجتماعي فيه هو تطور طرأ على النظام الرأسمالي نفسه، إذ بدأ هذا النظام يعطي أهمية أكبر للأبعاد الاجتماعية، وبالتالي فإن البعد الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي يمثل مكوناً أو جزءاً أساسياً من هذا النظام الاقتصادي، ولكن المفارقة الأساسية هي أنه عند نشأة اقتصاد السوق الاجتماعي في دول أوروبا الغربية كان ذلك في أعقاب تحقيق معدلات نمو مرتفعة في النصف الثاني من الخمسينيات والستينيات نتيجة تنفيذ مشروع مارشال لإعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية، فمعدلات النمو المرتفعة مع الأرباح الطائلة التي تم تحقيقها في ذلك الوقت مكنت دول أوروبا الغربية من تحمل تكاليف البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي، والمشكلة في سورية هي عدم توفر أو تحقق النمو بمعدلات مرتفعة بحيث يوفر فوائض هائلة تستطيع أن تؤمن تكاليف البعد الاجتماعي في اقتصاد السوق.

د. مدين الضابط: ما تم من إصلاحات يخدم عملية إطلاق العنان لقوى السوق دون أية رقابة

بدوره د. مدين الضابط، رأى أنه ليس المهم كيفية صياغة موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي على عجل أو غير ذلك، وإنما المهم هو أنه عندما تم إطلاق ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي لم تكن هناك رؤية واضحة وعميقة لما يعنيه هذا المصطلح، وباعتبار عدم وجود هذه الرؤية فإنه لم تكن متاحاً وضع برنامج مستقبلي متكامل يقوم على تطبيق هذا الشعار، ولم يكن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أطلق عام ٢٠٠٥ يستند إلى برنامج واضح من حيث الزمن والأدوات والسياسات والأولويات، ولم تحسب نتائج تطبيقه على أي قطاع من القطاعات كافة، ولم تحسب على أي من القطاعات الاقتصادية (صناعة- زراعة.. الخ)، والدليل على ذلك أن الفريق الحكومي أطلق عنان الإصلاح الاقتصادي من زاوية المؤسسات المالية فقط لا غير، فقد اعتبر هذا الفريق أن دوافع الإصلاح الاقتصادي في سورية تنحصر في كلمتين: المؤسسات المالية.. وتابع: إن ما حدث في سورية لم يتعدّ كونه إصلاحاً على مستوى المؤسسات المالية، وهو قطاع خدمي بامتياز ويخدم عملية إطلاق العنان لقوى السوق دون أية رقابة اجتماعية، وأعرب د. الضابط عن اعتقاده بأن هناك اتفاقاً ما مع البرامج الجاهزة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وحول تعريف اقتصاد السوق الاجتماعي ما إذا كان نظاماً اقتصادياً أم غير ذلك، قال د. الضابط: يمكن القول إن اقتصاد السوق الاجتماعي من الوجهة الفلسفية نظام بامتياز، إذ له مقدمات ومدخلات وأسباب داعية، كما له أهداف ومخرجات معروفة وآليات للتطبيق دون شك. وختم د. الضابط كلامه متسائلاً عن إمكانية الإعداد لنقاش يشارك فيه جميع الباحثين الاقتصاديين السوريين من مختلف المدارس ليتم الاتفاق على تعريف دقيق لاقتصاد السوق الاجتماعي بحيث يمكن وضع سماته وتوصيف أبعاده، وبحيث يجيب الباحثون عما إذا كانت السنوات الأربع من عمر إعلان السير في اقتصاد السوق الاجتماعي تدخل في إطار هذا العنوان؟ وأعرب عن اعتقاده بعدم صحة هذا الأمر موضحاً بالقول: إن حصيلة أربع سنوات هي عجز ٣٣٪ في الموازنة العامة وارتفاع في معدلات البطالة وانهيار الصناعات التحويلية وقطاعات الاقتصاد الحقيقي.. لذلك، أمام هذه النتائج يجب إعادة التقييم، وهذا ما أتمنى أن يتم بسرعة.

د. عماد الدين صبيح: هناك غموض مفاهيمي حول اقتصاد السوق الاجتماعي لدى مختلف القوى

أوضح د. عماد الدين صبيح في مداخلته أن الاتحاد العام لنقابات العمال رفع كتاباً إلى المؤتمر القطري العاشر، قال فيه إنه يوافق على اقتصاد السوق ولكن يجب أن يتم أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار، وشدد د. صبيح على أن كلمة (الاجتماعي) لم تكن موضوعةً كمفهوم في ما سعى إليه المؤتمر عبر اعتناقه اقتصاد السوق، وتابع: أجزم أنه تم تبني مفهوم (الاجتماعي) في هذا النهج ضمن إطاره العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتباره مفهوماً توفيقياً بين القوى التي تصارعت حول تحديد النهج الاجتماعي الاقتصادي السياسي في سورية للمرحلة القادمة. وأشار د. صبيح أن الغموض المفاهيمي بدأ من هذه النقطة خاصةً حين بدأت القوى المختلفة بمحاولات سحب البساط لمصلحتها من رجال الأعمال أو البرجوازيين وسعت عبر ذلك إلى تفسير الجانب الاجتماعي من اقتصاد السوق بما يخدم مصالحها، وأضاف أن اتحادات العمال والفلاحين وغيرهما اعتبرت هذا النهج الاقتصادي نهجاً اجتماعياً يحافظ على مصالحها، وهو ليس افتراقاً عن النظام الاشتراكي السابق الذي تم ترسيخه في الثامن من آذار، وتم الاستمرار فيه بصيغة معدلة عبر الحركة التصحيحية، وإنما هو مجرد تطوير له، بينما اعتبرت القوى الأخرى أن هذا النهج لمصلحتها على اعتباره اقتصاد سوق. ورأى د. صبيح أن السبب في هذا الغموض المفاهيمي في سورية هو أن اختيار (الاجتماعي) كصفة لهذا النهج كان أمراً توافقياً بين التيارات التي كانت موجودة في ردهات المؤتمر القطري آنذاك، وبين التيارات المؤثرة خارج المؤتمر.

حوار مشترك: ما هو تعريف السوق؟

ولإبداء رأيه في اقتصاد السوق الاجتماعي طرح د. غسان ابراهيم على الحضور مسألةً فلسفيةً لم يسبق أن تطرق إليها باحثون اقتصاديون بالتحليل، وجاءت مداخلته التي أثارت نقاشاً نظرياً طويلاً عبر السؤال: من الذي طرح مصطلح أو عبارة اقتصاد السوق في أول الأمر، وهل هناك في علم الاقتصاد ما يسمى اقتصاد السوق؟ وأوضح د. ابراهيم أنه لم يجرؤ أحد من الاقتصاديين العالميين سواء كان ماركس أو آدم سميث أو ريكاردو وهم أساطين الفكر الاقتصادي لم يجرؤوا على التحدث عن اقتصاد السوق لأن السوق فوق الأنظمة، ومفهوم السوق لا تاريخي، وليس خاصاً بالرأسمالية، وموجود في كل المراحل الاجتماعية التي عرفتها البشرية، والسوق ملك للجميع، ولا يمكن أن يتم نسب أي مجتمع إلى شيء عام. ولذلك يرى د. ابراهيم أن هذا المصطلح هو مصطلح سياسي أو إعلامي لأنه لا وجود في علم الاقتصاد كله لهذا المفهوم، وتناوب الباحثون في توضيح حقيقة هذا المصطلح الذي رآه د. جميل مصطلحاً تضليلياً، لأن مصطلح اقتصاد السوق استخدم عملياً بشكل واسع جداً عشية انهيارات أوروبا الشرقية لأن الأنظمة هناك كانت تريد العودة إلى الرأسمالية، ولم يكن من الممكن حينها الدعوة المباشرة إلى الرأسمالية لكونه تعبيراً مشيناً، وكان المقصود عملياً هو تضليل الناس وعدم توضيح ما يجري في اقتصادات أوروبا. د. حبيب رأى أن اقتصاد السوق يعني تحكيم العرض والطلب، فعارضه د. حيان سلمان وأوضح أن اقتصاد السوق هو حالة وهمية افتراضية ويمكن تسمية الحالة بأنها حكم آليات السوق لا أكثر. وفي النهاية صب النقاش في ساقية أن السوق وجدت مع ظهور الإنتاج البضاعي (أي بوجود البضاعة)، فحين ساد الإنتاج البضاعي سادت آليات السوق التي تنظم حركة البضاعة، وقد ساد الإنتاج البضاعي ضمن النظام الرأسمالي وفعل فعلاً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي في العالم، ولكن ضمن مرحلته التاريخية فقط.

كونسروة الميادين ومطحنتها في خبر كان

معمل كونسروة الميادين .. نكرر، كان من المعامل الناجحة على مدى ١٥ عاماً، وحاز على جوائز دولية ومحلية, ولكن نتيجة إهمال وزارة الصناعة وتحديداً مديرية الصناعات الغذائية له من خلال عدم توفيرها مستلزمات الإنتاج والسيولة المالية، وبسبب بعض الإدارات المتعاقبة عليه، تحول إلى ما يسمى وحدة خاسرة، وجرت محاولات متعددة لتصفيته، لكن في الوقت نفسه جرت محاولات متعددة من اتحاد العمال لتشغيله عبر إعداد دراسات لمشاريع تربو على العشرة ذات جدوى اقتصادية، منها تعبئة مياه صحية وقطر ونشاء وغيرها .. وكانت تهملها عن عمد مديرية الصناعات الغذائية والوزارة في محاولة لبيعه وخصخصته كحال عدد من الوحدات المماثلة، وإتاحة الفرصة للمعامل الخاصة التي افتتحت بدلاً منها وعلى حسابها. وقدمت لها كل التسهيلات والاستثناءات، وتقرر مؤخراً أن يكون مطحنة وخاصة أن المادة الأولية متوفرة، وأن إنشاءها سيوفر ملايين الليرات التي تذهب هدراً لنقل الحبوب إلى المطاحن الخاصة بحلب، وكذلك تكاليف نقل الطحين منها إلى المحافظة، كما أن إنشاءها سيكفل استمرار وجود العمال الذين يعيشون هم وأسرهم منه، ولكن المعرقلين لم يستسلموا، فبعد تسليم المعمل إلى المؤسسة العامة لتصنيع الحبوب قررت المذكورة تحويله إلى مستودعات للطحين وهذا يعني الاستغناء عن أغلب عماله البالغ عددهم قرابة المائة، وتعطيل ٤٤ دونماً بالإضافة لاستمرار خسائر أجور نقل الحبوب والطحين وبقاء الاعتماد على المطاحن الخاصة بحلب. وقد أثار هذا القرار دهشة وغضب القيادات العمالية، فما جرى ليس تخريباً للاقتصاد فقط، أو تجاهلاً لحقوق العمال ومنظمتهم وتوجيهات القيادة السياسية التي أوصت بإنشاء المطحنة، وإنما مؤامرة تستهدف الأمن الغذائي للمواطن لمصلحة أصحاب المطاحن الخاصة التي ورّدت في الفترة الأخيرة طحيناً سيئاً كما يؤكد أصحاب الأفران في المنطقة ونحن نحتفظ بعينات منه إذا أراد أحد التأكد.

فماذا يسمى كل هذا؟ هل هو فساد فقط، أم أن الأمر أخطر من ذلك بكثير؟

■ **زهير مشعان**

لا يحدث إلا في سورية

كف يد (صوري) لمدير الشؤون الاجتماعية والعمل في اللاذقية..

أصدر رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش السيد محمد نبيل الخطيب القرار رقم /٥٥١/ الذي ينص على كف يد السيدة «إلهام زريق» مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في اللاذقية، لأنها «لم تتعاون مع البعثة التفتيشية في إنجاز أعمالها ونشاطها في تنفيذ طلباتها وعدم تمكينهم من الاطلاع على الوثائق، وذلك ريثما تنتهي البعثة من مهمتها أصولاً».

ومع أن القرار واضح ومؤيد بالأسباب والمبررات، إلا أن المكفوفة يدها، بقيت على رأس عملها.. وهي ماتزال تشغل هذا الموقع حتى الآن!!

فهل باستطاعة أحد أن يشرح لنا معنى ذلك؟؟

أوباما وتنامي «العسكريتاريا» الأمريكية

◄ بيل فان أوكين
ترجمة. د. عبد الوهاب رشيد



مع دخول وجوده في البيت الأبيض شهره السادس، تتزايد الأدلة بأن إدارة أوباما تخطو فقط خطواتها الأولى باتجاه تصعيد واستمرار حرب الولايات المتحدة في أفغانستان.

تم انتخاب اوباما لسبب رئيس هو معاداة العمال الأمريكيين للسياسات العسكرية الوحشية لإدارة بوش. ولكن اوباما والبنتاغون يتحركان سوية لتكثيف الحملة الوحشية ضد المسلحين في أفغانستان. وهكذا بات من المتوقع أن تخفيف الحرب في العراق بسحب المزيد من القوات هو لتغذية حرب أفغانستان على مدى عقد آخر.

صار شهر تموز الأكثر دموية للقوات الأمريكية منذ ثماني سنوات، حيث قتل ٤٨ من قوات الاحتلال لغايته، نصفهم أمريكيون، وبمعدل ثلاثة قتلى يومياً، وهو ما يعادل الرقم نفسه في فترة القتال الشديد في حرب العراق. بينما عدد القتلى لقوات أفغانستان أكبر بكثير ٦-١٠ قتلى يومياً من الشرطة الحكومية، حسب تقرير صادر عن النظام المركزي في كابول.

وكما هي الحال دائماً فإن الثمن الأكبر لهذه الحرب يتحملها الشعب الأفغاني الذي يتعرض للقتل بأعداد متزايدة وأكثر مباشرة بالعلاقة مع ظروف الاحتلال الأجنبي، طالما أن الولايات المتحدة مستمرة في تنفيذ عملياتها الجوية «تنظيف وسيطرة».

ويظهر تصاعد مؤشر الحرب ضد المدنيين في أفغانستان من تقرير لعمليات القوة الجوية الأمريكية التي بلغت ١٧٤٢٠ في تموز ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٩٠٩٢ على مدى العام ٢٠٠٨. وهذا التصاعد في الهجمات الجوية يرتبط بتصاعد الحرب البرية والتي تقود إلى نتائج خطيرة من خلال تأثيرها في السكان المدنيين- خلق سلسلة من المجازر المرعبة- من بينها ارتكاب مجزرة بحق ١٤٠ مواطناً مدنياً في أيار ضد قريتين في مقاطعة «فرح» غرب البلاد.

كما أن زيادة العمليات العسكرية الأمريكية قادت إلى زيادة عدد القوات الأمريكية إلى أكثر من الضعف في البلاد من ٣٢ ألف إلى ٦٨ ألف. هذا علاوة على ٣٦ ألف من قوات دول الناتو.

الجانب الأكثر بروزاً في تصاعد عدد القوات هو نشر أربعة آلاف من قوات المارينز مع الآلاف من القوات البريطانية لشن ما يسمى بـ«عملية الخنجر» على مقاطعة هلمند الجنوبية بوصفها معقلاً لمسلحي طالبان.

إن التهديدات بحرب دموية صارت واضحة في التصريحات الأخيرة للقادة العسكريين الأمريكيين. ومن بين أكثر هذه التصريحات فظاظة تلك التي صدرت عن الادميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة- عند زيارته لقاعدة باغرام العسكرية الجوية الأمريكية الرئيسة خارج كابول. حذر مولن بأن هذه القوات تواجه «قتالاً صعباً جداً»، وأخبر BBC أنه لا يعرف كم ستستمر هذه الحرب.. «أعرف أن الأمور سارت نحو الأسوأ على مدى الأعوام الثلاثة والنصف الماضية.. صار عناصر طالبان بمستوى أفضل كثيراً، أكثر قدرة قتالية، وأفضل تنظيماً، وهكذا تتجه الأوضاع نحو قتال أكثر عنفاً».

وبعد ثماني سنوات، إذا كانت ظروف قوات الاحتلال الأمريكي «تتجه نحو الأسوأ.. والمسلحين أصبحوا في حال أفضل»، فهذا مؤشر لتصاعد عداء شعب الأفغان للمحتلين، حيث جوبهت مهمة تصعيد أمريكا للحرب بانعدام قدرتها على تعبئة أي عدد مؤثر من الأفغان إلى جانب القوات الأمريكية. وفي حين أن القادة الأمريكان تخيلوا إمكانية تجنيد جندي أفغاني مقابل كل جندي أمريكي في العدوان على هلمند، أمكن فقط نشر ٦٥٠ أفغانياً إلى جانب ٤٠٠٠ جندي أمريكي.

إن التصعيد الأمريكي للحرب فشل كذلك الحصول على دعم القوات الباكستانية، إذ كان من المؤمل نشرها على الحدود المشتركة لمنع مقاتلي طالبان عبورها. بقيت القوات الباكستانية مشدودة للحملة التحريضية الأمريكية باتجاه شمال غرب البلاد، حيث قادت إلى تشريد ٢.٥ مليون باكستاني وتحويلهم إلى مشردين داخل البلاد.

وفي حين يصور القادة الأمريكيون تكثيف الحرب في أفغانستان بكسب تأييد الناس، فالحقيقة هي أن هذه الحملة اتجهت ضد الناس الفقراء بغية إجبارهم على الإذعان والخضوع، في حين أن السبب الواضح الأخير والحقيقي في حرب أوباما يتجسد في أن «التفويض» الممنوح للقوات الأمريكية هو ضمان هيمنة واشنطن على الإقليم الغني بالنفط وذي الأهمية الجيو- ستراتيجية/ آسيا الوسطى.

وإن تضخيم أعداد القوات الأمريكية يبتغي الوصول إلى هذا الهدف. فقد قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بأنه يأخذ في اعتباره اقتراحاً لزيادة حجم الجيش الأمريكي بـ ٣٠ ألف عنصر إضافي من أجل تخفيف الضغط في حرب أفغانستان واستمرار احتلال العراق.

ليست هناك تهمة أكثر وضوحاً لإدارة اوباما. لقد تم انتخابه في ظل موجة إدعاءاته بمعاداة الحرب، بينما إدارته تتهيأ لتوسيع الجيش الأمريكي بقصد مواصلة حرب إمبريالية قذرة. وفي الوقت نفسه، فإن قادته العسكريين يفرضون ضغوطا عالية على الحكومة وحتى بشكل أكثر مباشر ومفتوح كما كان الحال في عهد إدارة بوش.

النزعة العسكرية الأمريكية في ظل اوباما تتمتع بالتأييد من جميع المؤسسات السياسية. الديمقراطيون في الكونغرس يصوتون لمصلحة تمويل الحرب، المؤسسات الإعلامية تعمل كببغاوات لنشر الدعاية السياسية وفقاً لمشيئة البيت الأبيض والبنتاغون، والمنظمات التي تدعي بأنها «يسارية» والتي كانت سابقاً ملتزمة بالسياسات الاحتجاجية، أوقفت الآن نشاطها وصارت تدعم حرب اوباما تكتيكياً.

ورغم ذلك، تبقى مواقف مضادة واسعة وعميقة ضد الحرب بين أكثرية الأمريكيين ممن سيكونون الهدف الأخير بإجبارهم على دفع فاتورة العسكريتاريا الأمريكية من خلال تشديد الهجوم على مستويات معيشتهم، وتصاعد قتلى وإصابات جنودهم، وأخيراً سحب شباب الطبقة العاملة لملء فراغات التوسع في الجيش الأمريكي.

..إن الكفاح ضد الحرب يأخذ طريقه إلى الأمام، فقط، من خلال تعبئة مستقلة للطبقة العاملة ضد إدارة اوباما ونظام الربح الرأسمالي الذي يفتح الطريق نحو التسلط العسكري..

• شبكة أوروك

إسرائيل تعد لهجوم على إيران



◄ مانيلو دينوتشي
ترجمة قاسيون

«ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد» نشر غواصات «دولفين» وسفن حربية إسرائيلية في البحر الأحمر «لأن إسرائيل تعد لتعقيدات هجوم على إيران». هذا ما أعلنه لصحيفة تايمز اللندنية مؤخراً موظف إسرائيلي في وزارة «الدفاع». وقد أكد كذلك وجود اتفاق مع مصر على نقل وحدات عسكرية عبر قناة السويس (انظر صحيفة مانيفستو ليوم الأربعاء ١٥ تموز)، مضيفاً أن حكومتي البلدين تجمعهما «ريبة مشتركة من إيران وأن إسرائيل تعزز حالياً صلتها مع بعض البلدان العربية التي تخشى هي أيضاً من التهديد النووي الإيراني».

إذن، تتزعم إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي يمتلك أسلحةً نووية (وغواصات دولفين مزودة بها أيضاً) ويرفض الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، حملةً تشارك فيها بعض الحكومات العربية ضد «التهديد النووي» الذي تمثله إيران، وهي بلد انضم إلى المعاهدة المذكورة ويخضع بالتالي لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعلنت هذه الوكالة أنه ليس لديها «أي دليل على أن إيران تقوم بمحاولة إنتاج سلاح نووي».

الغواصات والسفن الحربية الإسرائيلية موجودة في البحر الأحمر ليس لتحضير هجوم على إيران فحسب، كما كتبت صحيفة هآرتس، بل كذلك «لمنع تهريب الأسلحة من إيران إلى قطاع غزة» بحراً وعبر السودان.

إذن، يتم اتهام إيران بتسليح الفلسطينيين وتشجيعهم على الحرب، وذلك عبر محو نتائج تحقيق المنظمة الإسرائيلية «كسر الصمت»، ما يبرهن على أن عملية «الرصاص المسكوب» قد تم تقريرها على أساس حساب سياسي: إرهاب الفلسطينيين عبر ارتكاب مجازر ضد المدنيين. ومن غير المعقول أن تتمكن إيران من توصيل دفق من الأسلحة إلى قطاع غزة، حيث لا تتمكن حتى المساعدات الإنسانية من الدخول.

أتت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لدعم الحكومة الإسرائيلية، عبر إطلاق «إنذار نهائي لإيران» كي «تنضم إلى المجتمع الدولي بوصفها عضواً مسؤولاً»، وتتوقف عن «تهديد جيرانها ودعم الإرهاب».

وقد أكدت مجدداً أنه «ليس من حق إيران امتلاك قدرة نووية عسكرية» (وهي قدرة من حق الولايات المتحدة امتلاكها، حيث تمتلك أقوى ترسانة نووية في العالم)، وأن «الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على منع امتلاكها لها».

صرحت كلينتون قائلةً: «لن نتردد في الدفاع بقوة عن أصدقائنا ومصالحنا وخصوصاً شعبنا، وبالقوة العسكرية الأقوى في العالم إذا كانت هنالك ضرورة». لا يوجد أي التباس في الرسالة الموجهة إلى طهران: إذا هاجمت إسرائيل إيران وردت إيران بصواريخها (اللانووية)، فسوف تدعم الولايات المتحدة إسرائيل «بالقوة العسكرية الأقوى في العالم».

بالوصول إلى هذه النقطة، يبقى أن يفهم المحللون مدى اختلاف إدارة أوباما عن إدارة بوش.

هل تهدد بيونغيانغ واشنطن بموجة كهرومغناطيسية؟

حسب وكالة نوفوستي الروسية فإن الرئيس السابق لمجلس النواب الأمريكي نيوت جنجريتش قال إن أكبر تهديد كامن للأمن الأمريكي هو هجوم موجة كهرومغناطيسية من دول مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا.

وأضاف أن الولايات المتحدة لا تقوم باتخاذ خطوات وقائية تأهبا للهجوم. وذكر جنجريتش في محاضرة خاصة بعنوان «الأمن القومي وميزانية الدفاع» عقدت في مؤسسة هيريتيج في واشنطن: «إننا نعيش في حدود الكوارث»، معبراً عن قلقه من هجمات نووية وموجة كهرومغناطيسية وهجمات الانترنت وحرب الفضاء بسبب هذه الكوارث الكامنة.

وتنجم الموجة الكهرومغناطيسية عن تفجير نووي وتفجير قنابل الموجات الكهرومغناطيسية. ويؤدي مثل هذا الهجوم إلى إغلاق كل الأجهزة الالكترونية بما فيها محطات توليد الطاقة والسيارات والهواتف وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة الأخرى. وتحدث «حالة من الظلام» لا يمكن السيطرة فيها على الاتصالات والقيادة. ونقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) عن جنجريتش قوله إن المنشآت المدنية حالياً لا تتخذ إجراءات كافية ضد هجمات موجة كهرومغناطيسية والتي تؤدي إلى تدمير كامل «للحضارة».

وكان مسؤول كوري جنوبي قد أعلن أن بلاده تخطط لإنشاء قيادة حربية إلكترونية بحلول عام ٢٠١٢ للتعامل مع التهديدات المتزايدة على شبكات الانترنت التابعة لوزارة الدفاع. وتأتي هذه الخطوة بعد «تزايد المخاوف» من قيام كوريا الديمقراطية بتقوية قدراتها لاختراق نظم دفاعات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الإلكترونية في حال تعرضها لعدوان.

وأفاد مصدر عسكري كوري جنوبي أن كوريا الديمقراطية تقوم بتشغيل وحدة لقوات في الانترنت متخصصة في اختراق شبكات الانترنت العسكرية الكورية الجنوبية والأمريكية والحصول على معلومات قد تكون حساسة. وقال المصدر إن قيادة الحرب الإلكترونية سوف تضع حجر الأساس للوحدة الإلكترونية. وأشار إلى زيادة طلبات أخرى لتأسيس وحدة إلكترونية مستقلة للقيام بمثل هذه الأنشطة. وذكرت مصادر استخباراتية كورية جنوبية في شهر أيار الماضي أن كوريا الشمالية تعمل على تشغيل وحدة حربية من خبراء الإنترنت بهدف تدمير شبكات عسكرية لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة واختراق مواقع عسكرية أمريكية. (وقد نشرت قاسيون خبراً حول الموضوع في حينه).

اتفاق واشنطن – نيودلهي العسكري..
تضحية بسيادة الهند وصفعة لباكستان



أعربت الأحزاب الهندية المعارضة عن احتجاجها على الاتفاقية العسكرية التي وقعتها الحكومة الهندية مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون. وفي بيان صحافي عزت تلك الأحزاب احتجاجها إلى أن الاتفاقية سوف «تمنح الحق للإدارة الأمريكية في زيارة القواعد الهندية العسكرية للتحقق مما إذا كانت المعدات العسكرية المخصصة للاستخدام المدني والعسكري تستخدم فعلياً للغرض الذي بيعت من أجله».

وأكدت هذه الأحزاب أن الاتفاقية تعد «تضحية» بسيادة الهند وأمنها مشددة على أن «الاتفاقية تعد مصدر قلق كبير» بالنسبة للبرلمانيين في الهند.

وكانت واشنطن وقعت مع نيودلهي اتفاقية تسمح ببيع أسلحة أمريكية متطورة للهند، من بينها ١٢٦ طائرة مقاتلة متعددة المهام، تعد من أكبر صفقات الأسلحة في العالم مع اتخاذ الهند خطوات لتحديث ترسانتها روسية الصنع.

وتتيح هذه الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية «مراقبة الاستخدام النهائي» التي يشترطها القانون الأمريكي لمثل هذه المبيعات من الأسلحة لواشنطن، التأكد من أن الهند تستخدم هذه الأسلحة للأغراض المقصودة وتمنع تسرب هذه التقنية لآخرين.

وتعد الاتفاقية «إنجازاً ملموساً» لأول زيارة تقوم بها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون للهند بعد تقلدها هذا المنصب، وهي زيارة قال محللون إنها تهدف إلى تعميق العلاقات مع الهند بعد تاريخ طويل من التوترات الأمريكية الهندية خلال الحرب الباردة عندما مالت الولايات المتحدة نحو باكستان، مقابل تودد تل أبيب للهند.

وفي الجوهر تصب هذه الاتفاقية في مصلحة شركات أمريكية مثل لوكهيد مارتن وبوينغ، في وقت تتهدد فيه الأزمة الرأسمالية العالمية، وتحديداً في المركز الإمبريالي الأمريكي، المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، إلى جانب كل المؤسسات التي يقوم عليها النظام الأمريكي برمته.

ومفهوم أن هذه الاتفاقية ستسهم في توتير الأجواء أكثر فأكثر بين الجارين النوويين، الهند وباكستان، ناهيك عن كونها صفعة أمريكية في وجه النظام في باكستان الذي بلغ به أمر الانبطاح أمام مستلزمات التحالف مع واشنطن و«حربها الكونية على الإرهاب» سماحه لمقاتلاتها بضرب أراضيه والفتك بسكانه على الحدود مع أفغانستان بذريعة استهداف طالبان والقاعدة، وهو ما يسهم في تقويض باكستان كلها، بما فيه وجودها وسيادتها ووحدة أراضيها ونسيجها العرقي الطائفي المتنوع.

■ قاسيون

ضبط شيخ الأزهر ملتبساً بـ«التطبيع العادي»

جاء في موقع المنار أنه وتحت عنوان «شيخ الأزهر: قطيعة تقطع بيريز واللي معاه واللي يعرفه» (!) كتبت صحيفة الدستور المصرية تقول: («قطيعة تقطع شيمون بيريز واللي يعرفوه واللي كانوا معاه»، هكذا خرج الإمام الأكبر «محمد سيد طنطاوي»، شيخ الأزهر، عن صمته محاولاً تبرئة ساحته مما أثير حوله عقب نشر الصورة التي جمعته بالرئيس الإسرائيلي. على منصة واحدة خلال مؤتمر لحوار الأديان عقد بكازاخستان مؤخراً»).

وأضافت: حيث قال شيخ الأزهر بعصبية لجموع الصحفيين- على هامش لقائه طلبة معسكر أبي قير بالإسكندرية ظهر الأحد الماضي «أنا ماقعدتش جنب بيريز أنا كنت قاعد جنب رئيس دولة كازاخستان وفوجئنا ببيريز دخل علينا وقعد وسطنا ع المنصة.. هعمله إيه يعني؟ أقوله قوم أقف!».

وتابعت: وأبدى طنطاوي غضبه من «تضخيم» الإعلام للحدث الذي رآه «عادياً»، مؤكداً أنه ليس من سلطته أن يملي شروطه على رئيس كازاخستان بأن يدعو الإسرائيليين للمؤتمر، كما أعلن شيخ الأزهر رفضه واستياءه من الحملة الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام ضده، قائلاً: إنه لا يقبل أن يملي عليه أحد وجهة نظره».

وما كان منه إلا أن اختتم تصريحاته حول رئيس الكيان الإسرائيلي الذي كان سبباً في حملة الهجوم ضده قائلاً: «عليه اللعنة»، ربما لأنه اعتقد أن تهمة معاداة السامية التي قد تطلق عليه بسبب «الشتيمة» أهون من استمرار تهدد منصبه بفعل تصرفاته وتصريحاته المتكررة التي تستفز المواطن المصري والعربي عموماً، وهو يثق بأن أصدقاءه الإسرائيليين سوف «يتفهمون» موقفه!!



فوق تنازع السلطة والحرب الأهلية.. تثبيت تقسيم السودان بقرار دولي

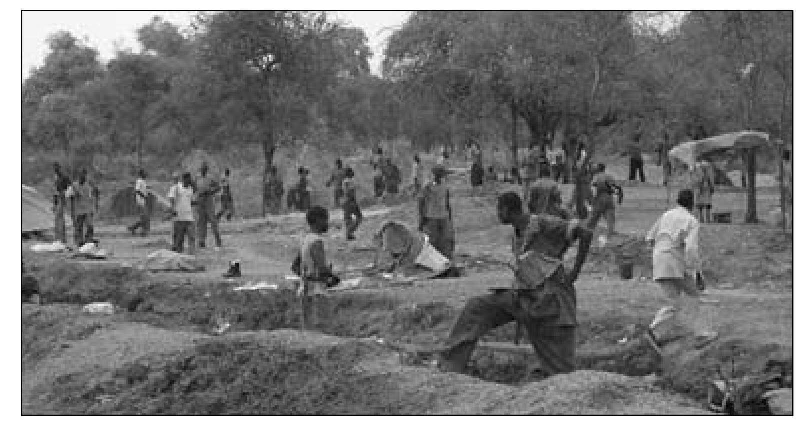
مع صدور قرار ما يسمى بالمحكمة الدائمة للتحكيم بخصوص ترسيم حدود منطقة أبيي المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، تعرضت وحدة الشعب السوداني لضربة جديدة، من شأنها زرع قنبلة موقوتة أخرى تنازعاً على حقول النفط، تضاف إلى مصائبه بقواه السياسية وتنازعها على النفوذ وتقاسم السلطة والثروة في واحد من أغنى البلدان العربية والإفريقية.

فقد رحبت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقرار المحكمة المذكورة والذي قضى بحاجة الحدود الغربية والشرقية لمنطقة أبيي لإعادة ترسيم، مع الإبقاء على الحدود الشمالية الغنية بالنفط على ما هي عليه.

وعلى الرغم مما ورد في اعترافات في القرار لجهة تفضيل المحكمين طرفًا على آخر فقد زعم ناطق باسم الحكومة السودانية إن الخرطوم ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ما جاء في القرار، في حين زعم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان وجود التزام مماثل لديها.

وأكدت المحكمة في قرارها أن الخبراء تجاوزوا التفويض الممنوح لهم وفق بروتوكولات أبيي المصاحبة لاتفاقية نيفاشا للسلام الموقعة بين الشمال والجنوب عام ٢٠٠٥ بشأن الحدود الشرقية والغربية وتجاوزوها جزئيا بشأن الحدود الشمالية ولم يتجاوزوها حول الحدود الجنوبية.

وقضت المحكمة بوضع جديد لحدود المنطقة الشرقية والغربية بشكل جعل حقول «هجليج» النفطية تابعة للشمال، وأقرت بحقوق الرعي والحقوق الثانوية للقبائل في أبيي.



ومن جانبه أشار الممثل الخاص للأمم المتحدة في المنطقة أنه لم يكن هناك خاسر أو رابح في القضية حيث تم ضمان حقوق الطرفين.

وكان مطلوباً من المحكمة أن تحدد مدى تجاوز الخبراء للتفويض الممنوح لهم وفق بروتوكولات أبيي حيث أضافوا مساحة جديدة إلى منطقة أبيي شمال الحدود التي تركها الاستعمار حين خروجه عام ١٩٥٦.

كما كان مطلوباً من المحكمة في حال تجاوز الخبراء لتفوضيهم أن تضع ترسيماً جديداً لحدود المنطقة انطلاقاً من الحجج والبينات التي قدمها الطرفان المتنازعان.

وينص اتفاق ٢٠٠٥ على حق السكان في تحديد تبعية منطقتهم إلى الشمال أو الجنوب عبر استفتاء يجرى عام ٢٠١١، ويترافق ذلك مع استفتاء آخر في تقرير مصير الجنوب ككل.

وقبل صدور الحكم كانت حالة من الترقب والخوف تسود في السودان، في حين أكدت الإدارة المؤقتة لمنطقة أبيي أنها ستتخذ إجراءات أمنية مشددة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جهتها قالت بعثة منظمة الأمم المتحدة بالسودان إنها لن تدع الأمن ينفلت في المنطقة، وأشارت إلى وضع الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة المواطنين. وحتى أنها لوحت باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح اللجوء للقوة (!)، وذلك في حال تعرض المدنيين في منطقة أبيي للخطر، بعد إقرار هيئة التحكيم الدولية مصير المنطقة وتبعيتها الإدارية، وكأن استخدام القوة لا يطال المدنيين بالدرجة الأولى!!

• **قاسيون**

فلسطين.. بين المقاومين والمساومين ومؤتمر فتح..

◄ **عبادة بوظو**



بغض النظر عن احتمالات تأجيله لأسباب مختلفة، يثير الإعلان عن انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح، يوم الرابع من آب المقبل، في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة، الكثير من التساؤلات المتعلقة بالحدث المرتقب، إجرائياً، وسياسياً- ايديولوجياً، بما يفترض أن يعيد على بساط البحث جوهر الجوهر في القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن «فتح» هي القوة الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها هي من اعتمدت منذ تأسيسها في ١٩٦٥/١/١ شعار الكفاح الفلسطيني المسلح «حتى التحرير»، عبر «قوات العاصفة» التي تشكل حتى اليوم الأساس لـ«كتائب شهداء الأقصى»، الجناح العسكري للحركة.

من الناحية الإجرائية، يُطرح أكثر من سؤال حول قدرة أعضاء الحركة في القطاع والشتات على حضور المؤتمر كون ذلك يرتبط بقدرة سلطة الرئيس محمود عباس و«أجهزتها» على استخراج «التصاريح» المطلوبة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوصول المندوبين إلى المدينة المحتلة دون أن يكون ذلك مرتبطاً بـ«مزاجية» هذه السلطات وقوائم «تشطيبها» على «المطلوبين» لديها مثلاً. وهذا ما يرتبط بشكل مباشر بالتالي بالسؤال عن ضمان مشروعية انعقاد المؤتمر من ناحية «النصاب العددي»، ناهيك عن إعطاء الفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، على يد سلطات الاحتلال والمئات من حواجزها العسكرية والأمنية، بعداً سياسياً حزبياً، ولكن بأياد فلسطينية هذه المرة.

وحسب هذا السيناريو، فإن الأمر يتعدى احتمالات «تقزيم» المؤتمر من الناحية «الشكلية» التمثيلية العددية، بقرار من القيادة المتنفذة الكمبرادورية في فتح، وبأدوات إسرائيلية، إلى ما هو أخطر منه بكثير، لجهة ما سينجم عن هذا «التقزيم» بالمعنى السياسي والإيديولوجي، وانعكاساته على القواعد الفتحاوية الكفاحية، وعلى مجمل الحراك السياسي الفلسطيني من قبل وداخل الفصائل الفلسطينية جمعاء، بمعنى إحداث المزيد من البلبلة والانقسام، ليضافا فوق استعصاء «الحوار الوطني الفلسطيني»، وبوادر الشقاقات العميقة داخل قيادة فتح ذاتها (القدومي- عباس).

بالفعل، وبعد إصرار مجموعة عباس الكمبرادورية، على عقد المؤتمر في بيت لحم رغم كل ما ذكر أعلاه، وبعد الأخذ بعين الاعتبار جملة السلوك «العباسي» بخصوص مختلف المسائل وعلى مختلف الأصعدة، بدأت تثار الكثير من الأسئلة المتعلقة بالرؤيا والخطاب والممارسة التي ربما تريد قيادة فتح في رام الله فرضها من خلال مؤتمر هزيل عددياً، ضعيف كادرياً، بعد تصوير مجرد انعقاده «نصراً مبيناً» في ظل «العقبات التي فرضها الاحتلال»، وتغييب معاني عقده أصلاً في «كنف» الاحتلال، وما يترتب على ذلك. وأهم الأسئلة هنا تتعلق بما ستقدمه قيادة عباس من مفاهيم حول مواقفها من «المقاومة» و«الاحتلال» و«حق العودة» و«يهودية دولة الكيان» و«توسيع منظمة التحرير الفلسطينية» و«جدار الفصل العنصري»، بموازاة أحاديثها ومطالبها «التقليدية» حول «المفاوضات» و«القدس» و«الاستيطان» و«حصار غزة» و«ملف الأسرى»؟!!

مؤتمر فتح، وكل القضية الفلسطينية، وجملة الطروحات السياسية من كل القوى الفلسطينية والعربية حول «القضية الأم» يجري تمريرها قسرياً «من اللاعبين الدوليين» بين حدين، يراد منهما تحديد لوحة إحداثيات الحراك والطرح السياسي المتصل بالأمر، يتمثل أحدهما بلجوء الرئيس الأمريكي باراك أوباما لاختزال أكثر من ٦٠ عاماً من الصراع المستمر بمطلب «تجميد الاستيطان»، مع حديث خجول عن «حل الدولتين»، وثانيهما إمعان حكومات الاحتلال المتعاقبة على الأرض في فرض ما يسمونها «يهودية الدولة»، مع الإيحاء بوجود «صراع» مع واشنطن حول مطلب أوباما، بما يعني دفع «العربان» ليس فقط للتمسك بالسقف الجديد في انخفاضه، الذي يقدمه أوباما، بل لتلقف أي «فتات» ينجم عن أية «تسوية» بين «المطالبات البلاغية الأمريكية» و«الممارسات العملية التهويدية الإسرائيلية الابتلاعية» بهذا الخصوص، مما يعني في نهاية المطاف ضياع فلسطين بالكامل، بأهلها وقضيتها وضحاياها وشهدائها و...

من وجهة نظر ما يسمى بـ«الشرعية الدولية»، لا أكثر، فإن تغاضي «المجتمع الدولي» عن تسريب مقولة «يهودية الدولة» يتناقض مع كل «تبجحاته» نحو الترداد الببغائي «لحل الدولتين» (الذي تردده أيضاً، كل بطريقتها ومفاهيمها، قوى «المساومة» و«المقاومة» على حد سواء)، لأن «لاءات» نتنتياهو والممارسات الصهيونية التي تلغي كل مقومات الوجود الفعلي لـ«دولة فلسطينية» (على حدود ١٩٦٧، أي أراضي الضفة والقطاع)، تعني منطقياً إلغاء «الأساس الشرعي» لوجود «الدولة الأخرى»، أي الكيان الصهيوني!

وعلاوة عليه، فإن أي تمعّن بين حدود ٦٧، والواقع الفعلي اليوم يفيد بأن ٣٦٠ كم² هي أراضي قطاع غزة محاصرة كلياً ولكن ٤٢٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٥٠٠ كم² هي أراضي مقام عليها مستوطنات صهيونية، ناهيك عن الممارسات اليومية لتهويد القدس، عبر الاستيلاء على ما تبقى من المنازل والأراضي من خلال تفعيل «قانون الغائبين»، وصولاً إلى الطرد المنهجي لفلسطينيي «الغالبية العربية» من الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨ عبر مختلف القوانين العنصرية، بما فيها طرح «تبادل الأراضي» مقابل إخلاء بعض من مستوطنات الضفة، إحياءً و«تطويراً» لمشروع «تهويد الجليل» الذي طرحه الصهيوني «يسرائيل كينغ» منذ عام ١٩٧٦.

فعن أية حدود يجري الحديث، وعن أي مؤتمر هو «الأول على أرض الوطن» تتحدث قيادة عباس(؟) التي «تتغنى» بالتزامها بالشرعية الدولية، علماً بأن هناك قراراً آخر عن هذه «الشرعية» صدر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧، هو القرار ١٨١ الذي أعطى الفلسطينيين ٤٥٪ من إجمالي أراضي فلسطين التاريخية البالغة مساحتها ٢٧ ألف كم²، وهو ما ينبغي أن يشكل الآن الحد الأدنى لمنطلقات عمل ونضال كل القوى الوطنية الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتهم شرفاء حركة فتح، وهم كثر وإن كانوا مغيبين، وذلك في وقت لا ينبغي أن يغيب فيه عن البال أن جملة الأوضاع الإقليمية والدولية، ولاسيما إرادات الشعوب، تطرح على جدول البحث الجدي، وليس الطوباوي، كل مستقبل الوجود الفعلي للكيان واستمرار جرائمه.

o.bozo@kassioun.org

اثنتا عشرة مأثورة للجنرال «دايتون»

■ **د. فايز أبو شمالة**



نطق الجنرال «كيث دايتون» مأثورات وثائقية جديرة بالقراءة، والتمعن، والتعميم، ولاسيما أن الجنرال الأمريكي ألقاها أمام معهد واشنطن للسياسات الشرق أوسطية، وهو أشهر مركز للدراسات المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وإليكم بعضُ ما قاله دايتون حرفياً:

١. دعوني أقُل لأصدقائي الإسرائيليين: أن الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للانفصام لا اليوم، ولا غداً وستبقى إلى الأبد.

٢. صدقوني، أنني ألتقي في يوم واحد وزير الداخلية أو قائد قوات الأمن في السلطة الفلسطينية صباحاً، ثم ألتقي بالمدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية بعد ظهر اليوم نفسه.

٣. لقد ركزنا على تحويل قوات الأمن الوطني الفلسطينية إلى «جندرما» فلسطينية، مهمتها السيطرة على تظاهرات الشعب، وكيفية التعامل مع الاضطرابات والقلاقل المدنية.

٤. تأكدوا، نحن لا نقدم شيئاً للفلسطينيين ما لم يتم التنسيق بشأنه مع دولة إسرائيل وبموافقة إسرائيلية. أحياناً هذه الإجراءات تزعجني، ولكن الأمور تسير على ما يرام.

٥. ما فعلناه هو بناء رجال جدد. تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٢ عاماً، وهؤلاء الشباب وضباطهم، جعلتهم يعتقدون أن مهمتهم بناء دولة فلسطينية.

٦. دعوني أقتبس لكم، كلمة لضابط فلسطيني كبير، وهو يتحدث إلى الخريجين في الأردن في شهر إبريل ٢٠٠٩. قال: لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون إسرائيل، بل جئتم إلى هنا لتتعلموا كيف تحفظون النظام وتطبقون القانون من أجل العيش بأمن وسلام مع إسرائيل.

٧. في السنة والنصف الماضية، انخرط الفلسطينيون في الهجوم الأمني عبر الضفة الغربية، وبالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، لقد أثاروا اهتمام المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، بقراراتهم وانضباطهم ودوافعهم والنتائج التي حققوها.

٨. كنت في الخليل؛ حيث تعمل الفرقة الثانية الخاصة لقوات الأمن الوطني الفلسطيني في المنطقة A وأيضاً في المنطقة B التي تتبع السيطرة الإسرائيلية حسب اتفاق أوسلو. ولما تساءلت لماذا هم في المنطقة B؟ كان الجواب: لأن القائد العسكري الإسرائيلي في المنطقة قال: «أنا بحاجة إلى مساعدتهم وأنا أثق بهؤلاء الشباب، لم يعودوا يكذبون علي كالسابق».

٩. لم تعد هناك صدامات، سواء بين القوات الفلسطينية والجيش الإسرائيلي أو بين القوات الفلسطينية والمستوطنين الذين يعيشون في المنطقة. هذا أمر رائع، وأعتقد أننا سعداء بذلك.

١٠. في لقاءاتي مع القادة الفلسطينيين، تبين لي أن هناك ثقة عميقة في قدراتهم للتعاون مع الجيش الإسرائيلي في المنطقة. ولدهشتي، لقد أشار قائد المنطقة في بيت لحم بفخر أنه هو والقائد الإسرائيلي يعملان معاً.

١١. لم يتحقق الخوف الإسرائيلي من انفجار الوضع أثناء الهجوم على غزة، فقد كان القائد الفلسطيني وبطريقة نموذجية يبلغ القائد الإسرائيلي في المنطقة بقوله «لدينا تظاهرة ضد الغزو الإسرائيلي على غزة، متجهة من نقطة كذا إلى نقطة كذا، وهي قريبة من نقطة تفتيش لكم هنا في بيت إيل. نأمل أن تغادروا المنطقة لمدة ساعتين من أجل أن نتعامل معها، وعندها يمكنكم أن تعودوا» وهذا ما فعلوه معاً، يا للروعة!!

١٢. نحن نتقدم إلى الإمام. إن السلام عبر الأمن الإسرائيلي لم يعد حلماً مستحيلاً. أظن أن هرتزل هو القائل: إذا أردت شيئاً فلن يكون حلماً.

ملاحظة، لقد صفق الحضور «لكيث دايتون» ست مرات، وضحكوا لكلامه عشر مرات، وسيذرف الفلسطينيون الدمع مرات، ومرات..!!

تسجيلات لدى القدومي تدعم اتهام عباس

كشف مصدر فلسطيني مطلع في دمشق لوكالة قدس برس حسب موقع الجزيرة أن رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي لديه إثباتات إضافية تدعم الاتهامات التي كالها للرئيس الفلسطيني محمود عباس والنائب محمد دحلان بالتورط في «اغتيال» الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وطبقاً للمصدر- الذي طلب عدم الكشف عن اسمه- فإن من بين الأدلة «تسجيلات صوتية للرئيس عرفات نفسه من مقر المقاطعة التي كان محاصراً فيها قبل وفاته، وتحديداً عندما أقال محمود عباس من الوزارة».

وأشار المصدر إلى أن من بين الأوراق المتاحة للقدومي شهادات وبيانات سوف يدلي بها كل من اللواء محمد جهاد وهاني الحسن.

ويجري القدومي هذه الأيام- وفق المصدر- اتصالات مع قيادات وكوادر من حركة التحرير الوطني (فتح) في الخارج ومع قادة كتائب الأقصى في الداخل، «حتى لا يترك الساحة ليتفرد بها محمود عباس الذي يتحكم في اللجنة المركزية والمجلس الثوري كما يشاء، بينما يشرف النائب محمد دحلان على كل شاردة وواردة في مؤتمر فتح السادس».

ولمح المصدر إلى احتمال أن يتحدث القدومي عن هذا الموضوع في تونس أو من بعض الدول الخليجية التي قد يزورها قبل موعد مؤتمر حركة فتح في الرابع من آب المقبل.

ولفت الانتباه إلى أن أغلبية الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق اتخذت قراراً بحماية القدومي والدفاع عنه وعن تاريخه الوطني.

وفي هذا السياق أكد المصدر أنّ اتصالات غير مباشرة جرت بين القدومي وحركة (حماس)، قال إنها من الممكن أن تتحول إلى لقاءات مباشرة في وقت قريب، «لاسيما بعد أن زالت مخاوف القدومي من اللقاء بقيادة حماس بعد الطلاق الذي جرى بينه وبين عباس» على حد تعبيره.

وكان القدومي فجر اتهاماته لعباس ودحلان في مؤتمر صحفي مصغر عقده في عمان يوم ١٢ تموز قال فيه إن عرفات أودع لديه قبل وفاته محضراً لاجتماع سري جمع عباس ودحلان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون وضباط من الاستخبارات الأميركية، وتم التخطيط فيه لاغتيال عرفات وقيادات أخرى من فصائل المقاومة الفلسطينية.

ورد عباس بتوعده القدومي بالمحاسبة على كافة المستويات التنظيمية ووصف تصريحاته بأنها أكاذيب وزوبعات لتعطيل مؤتمر فتح.

وفي ١٩ تموز قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إحالة ملف الاتهامات التي أطلقها القدومي إلى المجلس المركزي الفلسطيني أعلى سلطة قيادية في المنظمة.



رسالة وجهها أوليغ شينين للرأسماليين الروس قبيل ترشحه لرئاسة روسيا..

أيها الرأسماليون: أنْتُمُ الأكثرُ حاجةً لنا! - 1 -

أوليغ شينين - ترجمة قاسيون

مثلما كان أوليغ شينين في حياته الحزبية خصماً عنيداً لانقلاب الثورة المضادة، الذي قاده خونة الشعب غورباتشوف ويلتيسن وأتباعهما، كذلك هي مواقفه الفكرية والسياسية التي أعلنها منذ الانقلاب عام ١٩٩١ وحتى قبوله فكرة الترشح لمنصب الرئاسة مازالت تعري وتفضح حقيقة الرأسماليين الجدد في روسيا ومختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وعندما وجه شينين رسالته إلى الرأسماليين الروس وخدم الرأسمالية العالمية، أظهر كذلك جذرية عدائه للرأسمالية العالمية كنظام استنفذ دوره التاريخي، ووضع لنفسه هدفاً - بعد رفض الشيوعية - هو الجشع وعدم الشبع الأبله والبهائمي.

أيها الرفاق الرأسماليون وخَدَمُ الرأسمال! مَنْ أنا وما هي حاجتي لكم؟

أنا سيميونوفيتش – رئيس الحزب الشيوعي للإتحاد السوفييتي ورئيس اللجنة الدولية «من أجل الاتحاد والحزب الشيوعي للاتحاد» والسكرتير السابق وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. وبإمكانكم معرفة بقية التفاصيل عني إذا كانت لديكم رغبة في ذلك. أتوجّهُ إليكم نظراً لأنَّ رفاقي قد اقترحوا عليَّ المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في روسيا.

لماذا تجلبون المتاعبَ لأنفسكم؟

لنبدأ من بعيد قليلاً مع العلم أنه يتوجب على أيِّ شخص أن يفكِّرَ في ما سوف أقوله.

أنا شيّوعي، وبالطبع، ضدَّ الرأسمالية، ليس لأنه لا توجد في الرأسمالية أبسطُ مظاهر العدالة الإنسانية (علماً أنَّ هذا السبب وحده كاف تماماً)، بقدر ما هو بسبب أنَّ الرأسمالية تجعَل حياة الإنسان عديمة المعنى. فعلى سبيل المثال، أنتم تتخبطون وتتخبطون وتتخبطون. ولكن لماذا؟ وفي سبيل ماذا؟

في بداية حياتي ترأستُ شركات بناء عملاقة. وباعتقادي أنَّ القلائل منكم يستطيعُون اليوم امتلاك أو إدارة مثل هذه الشركات. كنتُ أدور كالسنجاب في الدولاب، ولكنني كنت أعرفُ في سبيل ماذا ولأيِّ هدف: لقد كنتُ أبني الشيوعية. فالشيوعية هي مجتمع المساواة الاجتماعية الكاملة. ولهذا السبب كانت حياتي ذات معنى. صدِّقوني، لقد كان هناك الكثيرون من أمثالي من حولي وبين صفوف مرؤوسيَّ ورؤسائي، وكانوا يعرفون هدفهم في هذه الحياة. الحياة هي الحياة والناس هم الناس. وكان يوجد بين مرؤوسيَّ مَنْ لم يحبّني أو كان يخافُ مني فقط، إلا أنَّ الأغلبية كانت تحترمني بكل صدق.

هل تعرفون ما معنى أن يحترمك الناسُ من صميم قلوبهم؟ ليس لأنك صاحب سلطة، وليس لأنك تمتلكُ الكثير من المال، وإنَّما لأنك أنتَ كما أنتَ.

اسألوا أنفسكم: هل يحترمُكم أحدٌ اليوم؟ الذي يخافكم، نعم، يحترمُكم. وكيف لهم ألا يخافوكم لطالما بإمكانكم أنْ تقطعوا عنهم لقمة عيشهم أو أنْ تُخفِّضوها لهم. غير أنَّ نتيجة الخوف ليس الاحترام وإنَّما الحسد. نعم، إنَّهم يتملَّقون لكم، وليس لديهم خيارٌ آخر لطالما بإمكانكم أنْ تعطوا لمَنْ يتزلَّفُ أمامكم المالَ على شكل صدقة أو بَرطيل. غير أنَّهم وبمجرد أنْ يستلموا منكم المالَ يبدؤون فوراً باحتقاركم. إنَّهم أذكياء لأنَّهم استفادوا على حسابكم، ولا يهمهم مَنْ تكونون سواءً كنتم رجال أعمال أو موظفين حكوميين أو مصرفيين أو رجال قانون أو ندلاء. الجميع يضحك لكم، ولكن في أعماقهم يزدرونكم.

نعم! ولكن مقابل ذلك لديكم أموالٌ كثيرةٌ. ولكن ما حاجتكم للمال الوفير؟ هل أنتم بحاجةٍ لشراء شـيء ما؟ وهل ينقصكم شـيء ما لكي تعيشوا حياةً طبيعيةً؟ هل لم تتذوقوا بعد مراراً كافة أنواع الطعام ولم تُجرِّبوا بعد مراراً كافة أنواع اللباس؟ وهل يوجد شيء لم تشتروه بعد؟ هل لم تشتروا بعد أفخر ماركات السيارات، ولم تبنوا بعد أفخر الفلل لكي تستطيعوا ذرَّ الرماد في عيون الآخرين؟ وهَل كلُّ هذه الأشياء تستحقُّ العمل من أجلها؟ ما حاجتكم للأموال التي تُكدِّسونها وتجلسون عليها؟ عندما تموتون أعطوا الأوامر لكي يرسلوها لكم إلى القبر.

آه! نعم! يوجد لديكم أبناء! وأنتم تُكدِّسون الأموال لهم. ألا تعتقدون بأنَّ أبناءكم سوف يكونون أكثر سعادةً فيما لو شقُّوا بأنفسهم طريقهم في الحياة ولم يتحولوا إلى دواب تحرق ما كدَّستموه؟ نعم! سوف يتذوق الجميعُ ملذَّات الحياة الفاسدة، ولكن ماذا بعد؟ بعد ذلك سوف يكون طريقهم بلا شك، نحو المخدرات. أم أنكم لم تسمعوا بأمثلة في وسط ما يُسمى بالشباب الذهبي؟ هل تظنون أنَّكم بأموالكم سوف تستطيعون جلب السعادة لأبنائكم إذا لم يحصلوا هم عليها بجهودهم كما فعلتم أنتم على أقل تقدير؟

الجبن والخيانة... والمستقبل

ويبقى السؤال هو: في سبيل ماذا أنتم تتخبطون؟ لأنَّ الجميع من حولكم يتخبطون؟ إنهم ينظرون إليكم. أم لأنَّ الوضع في العالم أجمع كذلك؟ لقد جُنَّ العالمُ وأصبحَ يسيرُ على غير هدى لأنَّه رفض الشيوعية، ووضع لنفسه هدفاً في هذه الحياة هو الجشع وعدم الشبع الأبله والبهائمي.

في بداية آب ١٩٩١م، كان من الممكن إنقاذ البلد وتحقيق رغبة الشعب في المحافظة على الإتحاد السوفييتي لولا جُبْن البعض وسفالة البعض الآخر وخيانة آخرين... علماً أنَّ الجميعَ أقسمَ يمينَ الوفاء. الأمرُ مرعبٌ، ولكن هذه هي الحقيقة. لقد انتسب العديدُ من أعضاء المكتب السياسي وموظفي الجنة المركزية طواعيةً إلى اللجنة تصفية الحزب الشيوعي السوفييتي.

لقد أدخلوني السجن في سن الرابعة والخمسين. وبالمناسبة، في كانون أول ١٩٥٨، عندما كان عمري ٢١ سنة، حكمت عليَّ المحكمة السوفييتية بالحبس لمدة سنة ونصف بتهمة الإخلال بقواعد الأمن، وفي ذلك الحين كَبُرَ في عائلتنا كلٌّ من أوليا وأندريه. في الحقيقة حدثت حادثةٌ مفجعةٌ أثناء أعمال البناء. توفي شخصان. وحينها كنت أنا المسؤول عن تنفيذ أعمال البناء. وبهذا الشكل دخلتُ إلى ما يُسمَّى بالمعسكرات الستالينية التي نسجوا حولها الكثير من الحكايات والأساطير المرعبة الملفَّقة.

لم يَعُدْ ي. ف. ستالين ضمن عداد الأحياء، غير أنَّ الأنظمة بقيت على حالها. أستطيعُ القول وبكامل المسؤولية إنَّـه لم تكنْ هناك أية أعمال وحشية في هيئة السجون، ولم يكن هناك أي أثرٍ لحالاتٍ تعذيب أو إهانة للمحكومين أو ما شابهَ ذلك، ولم يكنْ هناك جوعٌ أيضاً. وبالنسبة للذين لم يكن يكفيهم التعيين المقرر للمعسكر كان يوجد على الطريق المؤدية إلى المطعم برميلان: على اليمين برميل مليء بالسمك المكبوس وعلى اليسار برميل مليء بالخبز.

بالطبع، السجن هو سجن. ولم أجلس هناك بلا أي عمل. قمتُ أنا وشريكٌ لي بوضع مخطط لمحطة ضخ، وجهَّزنا في المعسكر (صندوق بريدً د. ف. – ٣/٩) شبكةً للتخلص من مياه المجاري. وبالنتيجة تمَّ الإفراج عنِّي قبل انقضاء المدة في أيلول ١٩٥٩م.

وبناءً على مسيرة حياتي هذه أستطيع القول دون أي تواضع كاذب إنَّ حياتي إن لم تعادل حياة خمسة أشخاص، فهي تعادل حياة ثلاثة أشخاص. كان بإمكاني منذ مدة طويلة أن أُعلن عن نفسي أنـي سجين النظام التوتاليتّاري (الشمولي) أو ضحية الاضطهاد السياسي، غير أنني بقيتُ وفياً للقضية التي أناضلُ من أجلها. واليوم، وأنا في سن التاسعة والستين، أحزنُ لأنَّ كلَّ شيء كنت قد بنيتهُ قد هُدمَ تقريباً. لقد هُدمَ تعبُ عدَّة أجيال وتعبُ آبائنا وأمهاتنا الذين بنوا أقوى دولة. وَمن بينَ أترابي الذين أعرفهم جيداً هناك القليل جداً الذين مازالوا أوفياء لقضيتهم. إنهم أوفياء بالكلام فقط أما بالفعل فلا.

أنا أستغرب لماذا لا يُقلقُ الكثيرَ منهم مصيرُ أحفادهم وأبناء أحفادهم الذين سوف يُحرَمون من الطفولة ومن الصعب التكهن كيف ستكون فترة شبابهم وحياتهم بشكل عام. فالطفل دون مرافقة الكبار لا يستطيع التنزه أو اللعب بالكرة أو الهوكي كما كانت عليه الحال في الزمن السوفييتي. أين سوف يفرِّغُ الأطفالُ الطاقةَ الموجودة لديهم؟ وأين سوف يزيلون توتراتهم؟ فها قد ظهر ملايين الأطفال المشردين والمتسكعين الذين يتعاطون المخدرات ويلعبون القمار. لا يمكنني رؤية كلَّ هذا وأبقى هادئاً. والآن الكثيرون يرون أنَّ الحياة في الغرب الملعون هي الحياة الطبيعية. ما هي حاجتنا لها؟

في الاتحاد السوفييتي كانت السلطةُ في خدمة الشعب. استطاع من يُسمُّون أنفسَهم بالديموقراطيين كيل الاتهامات الكاذبة للسلطة السوفييتية وتشويه معتقدات الناس. غير أنَّ أعيادنا، وكذلك أفلامنا وأغانينا التي نراها ونسمعها اليوم ولو بشكل نادر، تُذكِّرُنا بأنَّ الحياة آنذاك كانت طبيعية وإنسَّانية وليست حيوانية كما هي الحال الآن. عندما كانوا يرشِّحون شخصاً لمنصب ما كانوا يعرضون سيرة حياته النضالية على شاشات التلفزة وعلى صفحات الجرائد. الآن هذا الشيء غير معمول به. لماذا؟ لأنه لا يوجد لدى قادة البلد الحاليين ما يُقدِّمونه للرأي العام سوى ما يتفوهون به هم أنفسهم من أكاذيب. وقد قال هذه العبارة بطلُ الكاتب فاسيلي شوكشين في فيلم «الصحافي».

وبهذا الشكل جئتم أنتم ووجدتم كلَّ شيء جاهزاً سلفاً (على البارد والمُبَرَّد)، وتحاولون إظهارَ أنفسكم على أنكم كبار، ولكنكم لا تستطيعون تقديم أيِّ شيءٍ للشعب سوى ما تتفوهون به من أكاذيب.

اعمل لنفسك دولة.. دَعك من كل هذا!

قد يقول ذلك الكثيرون منكم. لقد أودعنا أموالنا الغالية منذ فترة طويلة في بنوك موثوقة في الخارج، وإذا ما حدثَ أيُّ شيء نطيرُ على وجهِ السرعة إلى هناك إلى تلك البلدان المتحضِّرة.. الفكرة جيدة جداً، ولكن للوهلة الأولى فقط.

لنبدأ بالسؤال التالي: هل هم بحاجة لكم هناك؟ الغربُ ينهبُ الاتحاد السوفييتي، وهم بحاجة ماسَّة لكم هنا، في روسيا تحديداً، لكي تساعدوا الغربَ على سرقة ثرواتها. نعم، هم مازالوا يتحمَّلون وجودكم هناك في الغرب، ولكن ترى هل لفترة طويلة؟

هل أنتم بحاجةٍ للتواجد هناك في وسط أناسٍ ذوي قيم ووجهات نظر في الحياة مختلفة تماماً؟ كان يبدو أنَّ اليهودَ هُم شعبٌ بلا وطنٍ، وأنتم تذكرون كيف كانوا في السابق يتشوقون للذهاب إلى «إسرائيل»، أما الآن فإنَّ نسبة اليهود الذين يعودون سنوياً إلى موسكو من «إسرائيل» تزيد عن نسبة اليهود الذين يذهبون إلى هناك من كافة أنحاء روسيا. إذاً حتى أنَّ كلمة وطن ليست مجرد اسم لا معنى له، فما بالك بالوطن.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحَ رجلُ الكاوبوي السمين دون رأس سيدَ العالم. الآن لا يجوز حتى تسمية الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة. فهي في حقيقة الأمر تعيش على حساب طباعة الأوراق الخضراء المرسوم عليها صور رؤسائها. نعم! إنَّ العديد من حكومات بلدان العالم بما في ذلك الحكومة الروسية، هي عبارة عن عبيد لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ومهما كانت العلاقة مع هذه الحكومات فإنَّه لا يوجد في العالم رئيس مثل بوش. لقد أكَّدَ الطِّبُ أنَّ بوشَ لا يصلح حتى لأن يكون سائق باص في نيويورك من حيث مستواه العقلي. من هنا نستنتج أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وكل العالم الذي تتشوقون إليه مقودٌ من رجل أبله. أليس كذلك؟

تصوَّروا ماذا كان سوف يحدث في شركة ما لو كان يديرها شخصٌ غبيٌ دون عقل، ولا يفهمُ كيف، وماذا يحدث لديه في هذه الشركة؟ في هذه الحالة سوف يديرُ الشركةَ الشخصُ الذي يعرفُ كيف يرفعُ إلى ذلك الشخص الأهبل للتوقيع الوثيقة اللازمة.

فَمَن الذي يقودُ رجلَ الكاوبوي دون رأسٍ هذا؟ ماذا يريَد وماذا ينوي أن يفعل مَنْ يمتلكُ فعلياً السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل سوف يَدُسُّ لذلك الرئيس المعتوه تلك الوثيقة اللازمة نفسها؟ ألنْ تتضمن هذه الوثيقة مرسوماً يقضي بمصادرة الممتلكات العائدة لكم في الخارج؟

ألا تعلمون أنَّ الأمريكيين أنـاسٌ يختلفون عنَّا تماماً! أنتم تذكرون شاه إيـران الذي أحبَّ الأمريكيين كثيراً، وهم أيضاً كانوا يتظاهرون بحبهم له. هم أحبُّوا الشاه ومن ثم أطاحوا به. ثم ذهب الشاهُ ليلحق بأمواله معتقداً بأنَّه سوف يستمرُّ في سلطته. إلا أنَّ الأمريكيين أخذوا أموالَه وصادروها. فالشاهُ لم يَعُدْ شاهاً، وهم الآن ليسوا بحاجة لخدماته. أما الفلوس فهي فلوس أينما كانت. وهم بحاجة لها دائماً. نعم! الأمريكيون يصرخون على كلِّ العالم متشدِّقين بقدسية الملكية الخاصة، ولكن ينبغي أنْ نركِّز الانتباه عن أية ملكية خاصة يتحدثون. إنهم يقصدون بذلك ملكيتهمً الخاصَّة فقط. إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمنٍ بعيدٍ إمبراطورية الكذب، ولهذا السبب لا يثق بها ولا يرغب بالعيش فيها إلا الأغبياء فقط.

ومثال آخر. كانت هناك حربٌ في فيتنام. وكان هناك سكانٌ محليون خانوا شعبهم. بعد ذلك اضطر الأمريكيون للرحيل عن فيتنام، وكان من المفترض أن يهتمَّ الأمريكيون بهؤلاء الفيتناميين. ولكن إذا تمَّ ترحيلُ هـؤلاء الخونة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حينها يتوجب على الأمريكيين تدبير شؤونهم ودفع رواتب تقاعدية لهم وإلى ما هنالك، ولهذا السبب لم يرفض الأمريكيون إجلاء الخونة الفيتناميين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقط، لا بل لم يُتلفوا قوائم أسماء عملائهم في سايغون. ومن الواضح أنَّ الشعب الفيتنامي نَفَّذَ الحكمَ اللازمَ بحق هؤلاء الخونة. وعلى حساب ذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على فوائد اقتصادية كبيرة. أما الخونة فلا أحد يحبهم، ولا مكان لهم بين الشعب.

أين إذاً المخرج؟ إنَّ المخرج وحيدٌ، وهو أنَّ روسيا يجب أن تكون دولةً قويةً بحيث لا تتجرأ دول الناتو على النظر في وجهها. أريد أن أذكِّركم بأنَّ روسيا كانت في أوج قوتها عندما كانت ضمن قوام الاتحاد السوفييتي. لقد كانت قويةً عندما كانت تبني الشيوعية. يقول المثل: «لا تستطيع أن تدخل مرتين إلى ماء النهر نفسه»، ولا يجوز أن تفعل ذلك أصلاً. غير أنَّ هدفكم ليس هو إنشاء على أراضي الاتحاد السوفييتي دولـةً أقوى من الناحيتين العسكرية والاجتماعية من هذه الدولة.

هذا هو الهدف الذي يجعلكم بشراً محترمين في الداخل وفي الخارج.

بشأن الملكية الخاصة

أسمعُ البعضَ منكم يَرُدُّ عليَّ بالقول: «دعكَ منهُ! هل سنخدمُ الوطن معكَ! إنَّكَ ما إنْ تصل إلى السلطة حتى تُصادرَ كلَّ ممتلكاتنا».

السؤالُ، طبعاً، شيقٌ. وسوف أردُّ عليه. وهل هذا سوف يكون ظلماً بالنسبة لكم؟ إنَّ خُدَّامَ النظام الحالي الذين يؤمِّنون هذه الإمكانيات يسرقون ما بُنِيَ بعرق وكدح الأجيال السابقة من الشيوعيين، ويُرددون على ألسنتهم المثل القائل «يوجد لدينا ملكية خاصة، ولكن ليست شريفة».

غير أنني إنسان شيوعي، وكلمة شيوعي مشتقَّة من كلمة كومونة أي العموم، عام، عمومي. بالنسبة لي لا توجد عدالة مجرَّدة، أي عدالة منعزلة عن مصالح المجتمع والكومونة. ولهذا السبب يمكنكم الاسترخاء، وجربوا أن تفهموني.

يوجد مفهومٌ اسمه الثورة، أي تَغَيُّر المجتمعات على شكل وثبات، أي الانتقال من نظام اجتماعي – سياسي قديم إلى آخر جديد يتم فيه، في حالتنا هذه، مصادرة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج وتأميمها فوراً. وفي هذه الحالة سوف يكون أصحابُ الملكية الخاصة السابقون غير راضين عن هذه المصادرة، وسوف ينظمون مقاومةً عنيفةً. وأنتم تذكرون جيداً كيف أنَّ التدخل الأجنبي سَبَّبَ حرباً أهليةً. وكما تعرفون أنه في الحرب تختبئُ الأشياء الوسخة في الخلف، وفي المعارك يستشهدُ أفضلُ الناس من كلا الطرفين. فهل يريدُ المجتمعُ أنْ يَفْقدَ خيرةً أبنائه؟

تعَالوا لنشغِّل عقلنا ونفكِّر سويةً. هل من الممكن تلافي المواجهة بين الرأسماليين والشيوعيين من أجل مواطنينا ومن أجل مجتمعنا؟

ما الشيء الذي قد يكون سبباً لهذه المواجهة؟ نزعُ الملكية الخاصة عن وسائل الإنتاج. وما الحاجة لفعل هذا؟ هل لكي تصبح وسائلُ الإنتاج هذه في خدمة المجتمع بالكامل. وهل الهدف النهائي من كلِّ هذا هو وسائل الإنتاج؟ وهل الهدف هو نزع الملكية الخاصة أم جعل هذه الملكية في خدمة المجتمع؟ أعتقدُ أنكم تفهمون جيداً أنَّ الهدف هو أنْ تصبح هذه الملكية في خدمة المجتمع، أما التأميم فما هو إلا واسطة لذلك.

نعم! هناك الكثيرون ممَّنْ يسمُّون أنفسهم بالشيوعيين، وهم في حقيقَة الأمر رومانسيون يائسون. هم يعتقدون بأنَّ التأميمَ هو الوسيلة الوحيدة ولا يوجد من وسيلة أخرى سواها. لنفترض أنَّ مالك وسائل الإنتاج لا يخدم أطماعَه وجشعَه وإنما يخدمُ المجتمعَ، فهل من الضروري نزع ملكيته على وسائل الإنتاج؟

هل اقتراحي هذا بشأن السلام يدلُّ على ضعفي أو جبني؟ أنا، نعم، أخاف، ولكني أكثرَ ما أخافهُ هو أن أموتَ قبل أنْ أفعل كلَّ ما أستطيعُ فعله من أجل وطني ومن أجل الشيوعية. وإذا كان الشيءُ الوحيدُ المتبقي لي هو أنْ أموتَ على متاريس الثورة فإني مستعدٌّ له، ويا مرحباً بالموت، وبإمكانكم ألا يكون لديكم أدنى شكٍّ في هذا. فيا ليت أنْ يكون لديكم مثلُ هذا الاستعداد للموت من أجل أملاككم مثل استعدادي للتضحية بنفسي من أجل الشيوعية.

• يتبع..



لقد جُنَّ العالمُ وأصبحَ يسيرُ على غير هدى لأنَّه رفض الشيوعية، ووضع لنفسه هدفاً في هذه الحياة هو الجشع وعدم الشبع الأبله والبهائمي.

في بداية آب ١٩٩١، كان من الممكن إنقاذ البلد وتحقيق رغبة الشعب في المحافظة على الاتحاد السوفييتي لولا جُبن البعض وسفالة البعض الآخر وخيانة آخرين...

محمد علي شمس الدين: 95% من الشعر الحديث يصلح علفاً

◄ حوار: رائد وحش





الشاعر اللبناني محمد علي شمس الدين (المولود في الجنوب عام ١٩٤٢) من الشعراء العرب البارزين في الشعر العربي منذ سبعينيات القرن الماضي. يكتب القصيدة الموزونة، لكن قصيدته لا تستسلم للآلي والميكانيكي، بل تتوالد وتتجدّد عبر انفتاحها على هواء الفنون، فتتعدّد فيها الأصوات، وتتجاور فيها أشكال الكتابة، والأهم أنها في النهاية قصيدة ذات هوية فنية محدّدة على علاقة كاملة بصاحبها..

من أعمال شمس الدين الشعرية: «غيم لأحلام الملك المخلوع»، «أناديك يا ملكي وحبيبي»، «ممالك عالية»، «الغيوم التي في الضواحي»..

• تحضر الصوفية في شعرك حضوراً مختلفاً إلى الحدّ الذي يدعونا إلى التساؤل عن سر هذا المطبخ الشعري الذي جعل من النص الصوفي سيروياً وشخصياً.

أنا مهيأ منذ النشأة الأولى لما اسميه الانتباه الروحي للغيب الذي أظنه أتاني من خلال علاقتي بجدي الشيخ في قريتي الجنوبية، حيث كان الصوت الشجي الديني والآذان عند الفجر يثيران الانتباه الروحي وعلاقتي بعناصر الطبيعة: الليل، القمر، النجوم، الريح.. كلها جعلت النفس تتهيأ لما تسميه «نصاً صوفياً شخصياً سيروياً»، إضافة إلى صلتي المعرفية بالإمام جعفر الصادق، صاحب الكتاب المهم في الشرح الصوفي للقرآن، أضف أيضاً صلتي المعرفية بمحي الدين بن عربي صاحب «الفتوحات المكية»، وبفريد العطار النيسابوري صاحب «منطق الطير»، وبحافظ الشيرازي الذي كتبتُ ديواني «شيرازيات» كمشاركة وجدانية بين اثنين ينهلان من النور الواحد. كتبت قبل ذلك «شمس محمد» وهي قصيدة تنظر إلى النور المحمدي نظرة صوفية: «لمحمد لغة الأرض وميزان الحقيقةْ/ ومحمد رفة العشب على جفن الحديقةْ/ وله الباب الذي يفتح للسرّ/ ومفتاح السماءْ/ وله وردة عين الفقراءْ/ ومحمد دائماً يبدأ من أول سطر في الخليقةْ»، إلى أن تنتهي القصيدة بالإشارة إلى النور المحمدي الأول الذي تقول به الصوفية.. الآن علاقتي بها علاقة تهيأ وتناسب، أي أن الصوفية من مناسباتي بمعنى ذلك الانسجام بين الداخل والخارج. لا أعتقد أن هناك سلوكاً صوفياً بالمعنى التاريخي لأن هذا السلوك انتهى مع مرحلة تاريخية محددة. تبقى الانخطافات وهي موجودة على الدوام لأنّ الشاعر جزء من بحر الوجود العظيم.

• منذ أكثر من نصف قرن تكتب قصيدة موزونة. ترى كيف استطعت أن تحمي قصيدتك من الإشكالات التي ضربت الشعر الموزون في الصميم بحيث بات نوعاً من الميكانيكية؟؟

السبب هو إيماني بالشعر كطاقة من الحرية والرحيل والإبحار والمغامرة، واعتقادي أن القصيدة هي الطاقة الحيوية لكل شيء، أي هي التي تصهر في داخلها كل معطى تاريخي أو فلسفي أو جمالي أو لغوي أو أسلوبي، لتصبح العناصر كلها منصهرة في «ماغما» القصيدة. وإحساسي الشخصي بالقصيدة يجعلني اعتبرها قادرة على أن تكون مايسترو الجوقة، كل شيء يأتمر بها الوزن والتوازن، النثر وسواه، التاريخ والحب.. تبدأ القصيدة من حيث تنتهي الأشياء، لذا، ومن الأساس، لم أكن مدرسياً لأنني لم أكتب القصيدة على الرغم من معرفتي بالأسلوبيات وباللغة، أعطيك فقط فارقاً وقد كتبته في مقال حين أصدر أدونيس كتابه «الكتاب/ أمس المكان الآن»، وكان بعنوان «البحث عن إبرة الشعر تحت قش التاريخ»، حيث أشرت أنه تربض على هذا الكتاب الهوامش والإحالات التاريخية بقوة، بحيث أنك حين تفتش عن الشعر سوف تفتش عنه تحت قش التاريخ، بينما تكاد تضيع إبرة الشعر، وهذا مأخذي على علاقة الشعر بالتاريخ، أنا أقول إن علاقتي بالشعر تبدأ من حيث نهاية التاريخ بل من حيث نهاية الجغرافيا والواقع.

قوة الشعر القادرة على هضم كل شيء داخلها قادرة أيضاً على أن تجعل كل معطى في خدمتها وبالتالي فهي لا أسلوبية لذا أنا استعملت في قصائدي الوزن التام في كامل تمامه وفي تنشيطه إلى وحدات تفعيلية واستعملت أيضاً الكسور والنثر المرسل وفي أوزاني شيء من التوالد والتزاوج وعدم الرضوخ والانصياع وهذا ما جعل النص حيوياً وقوياً. أميل نظرياً إلى التقريب بين الشعر والمسرح حيث أن القناع ينفع في المسرح يعدد الشخص ويعدد الأصوات فعند خروج ممثل إلى خشبة بقناع لا تعرف من المتكلم أهو الشخص أم القناع! أميل نحو القصيدة المركبة والمتعددة فالشعر كما قلت هو المايسترو والآلات متعددة في الجوقة فإذا كانت كل آلة تريد أن تشرد على ذاتها تصير الجوقة مفككة.

• الشعر العربي بأشكال كتابته كافةً يعيش اليوم أزمة تجعله على حافة الاختناق، كيف تنظر إلى الأمر؟؟

تاريخياً مر الشعر باختناقات، والاختناق الكبير للشعر العربي جاء بعد المتنبي الذي أرهص بكوارث المستقبل وكنّى عن نفسه بـ«الغريب» وغربته كانت مثلثة، فمن أعلى القمة رأى الكارثة التي وقعت في عصور الانحطاط حيث تحول الشعر إلى وزن وزخرف والى فقاقيع لا قيمة لها، في هذه الانخناقات برز خيطان للضوء، الأول أتى من خلال الكلاسيكيين الجدد الذين أعادوا إحياء ما قبل الانحطاط من القصيدة العربية، من محمود سامي البارودي إلى أرفعهم كعباً ورتبة أحمد شوقي، أضف إليهما بدوي الجبل وسعيد عقل.

تم إحياء ما قبل الانحطاط بشعر كلاسيكي متجدد في اللغة والصورة والمفارقة مثل «ريم على القاع بين البان والعلم/ أحل سفك دمي في الأشهر الحرم»، ولهذه الناحية لم تكن المعارضة الشعرية لأحمد شوقي سوى أداة لاستعادة روح القديم بصياغات جديدة، ونجح هذا الرجل الذي يعتبر محطة ضرورية. وهناك رافد آخر جاء من سبيل النثر وذلك من خلال ترجمة «الكتاب المقدس» بعهديه القديم والحديث إلى اللغة العربية على يد الشيخ إبراهيم اليازجي، ومن خلال ترجمة «نشيد الأناشيد» وعلى هذه الترجمة كتب شعراء معتبرون كتابات شعرية دون أوزان من بينهم جبران خليل جبران وأمين الريحاني، إذ فُكّ الحصار عن روح الشعر من خلال روح النثر الذي جاء لكي ييسر انخناق الشعر، ولعب دور منظم السير والمسرّح له.

• ولكن المأزق أوضح في حالة الشعر العمودي وقصيدة التفعيلة لكونهما شكلين آليين، أليس المأزق في الآلية نفسها؟

المأزق لا تختص به الكتابة الموزونة وحدها بل يشمل قصيدة النثر، ولكل مأزق وصفته، والمخرج هو برأيي يكون بالنسبة لقصيدة النثر بأن تنتبه للوزن، وبالنسبة لقصيدة التفعيلة بأن تنتبه لقصيدة النثر، ولنعد للحرية التي بدأت بها حديثي ولكون القصيدة هي الجامع فلندعها تستعمل ما تريد. لم يمت شيء، الشعر لا ينمو إلا بالحرية، والحرية هي حرية الترك وحرية الاختيار هذا أولاً، وثانياً تأتي الناحية النظرية: علاقة الحداثة بما بعد الحداثة، وعلاقتها بما قبلها.. كان ثمة وهم عند الحداثيين في الغرب بأن الحداثة تجب ما قبلها وخير دليل المعارك التي كانت تقوم بين الدادئيين والكلاسيكيين ثم الدادئيين والسورياليين....إلخ.

الشعراء المعدودون الذين أنتبه لهم أجدهم قصباً تمر به الرياح العالمية والمحلية، لكن يبقى السؤال: كيف يرن الوجود في قاع الشاعر؟؟ هذا هو الأساس!! أما الشعر العربي الحديث فأعتقد أن ٩٥٪ منه سينفع علفاً للأبقار.

■■

العدد الثاني من «جسور»



صدر العدد الثاني من مجلة «جسور» الفصلية التي تعنى بالترجمة ودراساتها وتصدر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب» في وزارة الثقافة. وقد جاء في افتتاحية العدد المعنونة بـ«تحليل صورة» والتي كتبها الزميل ثائر ديب، رئيس التحرير، منطلقاً من صورة الغلاف للفنان المصري حلمي التوني التي رسم فيها «خواجا» إفرنجياً و«أفندياً» عربياً يتبادلان تحية الصباح، ومن خلال قراءته العميقة يصل إلى سؤال في غاية الأهمية هو: «هل يمكن للعلاقات الثقافية التي تشكل الترجمة الأداة الأساسية في إقامتها، أن تكون متكافئة في ظل تباين القوى الاقتصادية والسياسية؟؟».

أما أبواب المجلة فتبدأ بملف العدد الذي جاء بعنوان «نوعية الترجمة وثقافة المترجم» وقد تضمن سبعة محاور هي «مترجمو ألف ليلة وليلة» لخورخي لويس بورخيس، ترجمة جولان حاجي، و«ترجمة اليوت إلى اللغة العربية» لعبد الكريم كاصد، و«الترجمة والأيديولوجيا: في ترجمة النصوص الماركسية إلى اللغة العربية» لأنور مغيث، و«عدة المترجم وعتاده في ترجمة الدراسات الثقافية والنظرية ما بعد الكولونيالية» لثائر ديب، و«بواكير الترجمة العربية في أدب الطفل» التي كتبها بيان صفدي، و«رهانات الترجمة المسرحية الحركية» للباحث منتجب صقر، و«الترجمة الجيدة.. فن أم حرفة أم علم؟؟؟» كتبها محمد أوردداري وترجمها غياث جازي. «جسر النفائس»، الباب الثاني، حوى بحثين هما: «في الترجمة» للمفكر للفرنسي بول ريكور المقال التي تعتبر كتابا، وقد اشترك في الترجمة رائد النقشبندي وثائر ديب، و«واحمد فارس الشدياق: الترجمة قيمة وممارسة» من ترجمة واختيار د. نوفل نيوف.. وجاء الفصل الثالث «جسور الإبداع» مشتملاً على ثلاث تراجم هي مجموعة قصائد نثرية بعنوان «العالم لا ينتهي» لأمير شعراء أمريكا لعام ٢٠٠٧ تشارلز سيميك، من ترجمة أحمد م أحمد، وهي عبارة عن مجموعة من التهويمات التخيلية في اللا مكان والأزمنة بمزيج رائع من التورية والجمل الصادمة الفظة.

و«الكواليس تملأ الشوارع كأنها كلاب شاردة» عن حياة وأعمال الكاتب الشاعر والروائي الناقد الإيطالي شيزاري بافيسي. وثلاث قصص بعنوان «الساحر عارضاً معجزاته على الملأ» من تركة الأديب الروسي الأمريكي الجنسية فلاديمير نابكوف. ولتختم المجلة الدسمة بباب «جسور الالفة» الذي يحتوي على عدد من القراءات في كتب عالمية مترجمة إلى العربية.

ركن الوراقين

حكمة الغرب



أعادت سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» بالكويت طباعة الجزء الأول من كتاب «حكمة الغرب» للفيلسوف الإنجليزي الشهير برتراند رسل، وكان الكتاب قد صدر في عام ١٩٨٣ ضمن أعداد السلسلة نفسها. وقد أعيد نشر الكتاب نزولاً عند رغبات القراء كما ورد في الاستهلال الذي كتبه المشرف العام على السلسلة.

ويحوي هذا الكتاب الشهير عرضاً تاريخياً للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، منذ بواكير الفكر الفلسفي الإغريقي (مرحلة ما قبل سقراط) وحتى الفلسفات المعاصرة في القرن العشرين، وينتهي العرض في الجزء الأول من الكتاب عند الفلسفة المدرسية في القرون الوسطى.

يذكر أن برتراند رسل يعتبر من أهم فلاسفة القرن العشرين، وقد حاز جائزة نوبل في الآداب عام ١٩٥٠، واشتهر بمواقفه المعارضة للسياسات الإمبريالية، توفي عام ١٩٧٠ عن عمر يناهز المائة عام.

زهرة الشغف



صدرت عن دار العوام بدمشق مجموعة قصصية بعنوان «زهرة الشغف» للكاتب أيمن الحسن، وهي المجموعة الحائزة على جائزة «المزرعة» للإبداع الأدبي عام ٢٠٠٨.

يهدي الحسن مجموعته إلى الذين يرون أن «الكلمات الأهم في الحياة هي: العمل.. العائلة.. والقراءة»، وإلى الراحل الكبير عبد السلام العجيلي.

ومن أجواء المجموعة نقتطف الكلمات التالية: «كانت حياته تتخفى وراء الكلمات، يبحث عن كلمة مغمسة بعطر الحب، تمشي على ألسنة القراء، ويقولون: شاطر، غير أنه لم يرغب بالمعارك السهلة مصمماً أن يخوض مغامرة بالفعل»

يذكر أن الكاتب من مواليد مدينة دمشق، وقد صدرت له عدة مجموعات قصصية هي: «محاولة في رصد ما حدث» ١٩٩٤؛ «العودة... ظافراً» ١٩٩٧ (وقد حازت هذه المجموعة على جائزة الشارقة للإبداع العربي عام ١٩٩٧)؛ «شاي» ٢٠٠٣؛ «عصا موسى» ٢٠٠٦.

نتائج «مسابقة سامي الدروبي» لأفضل كتاب مترجم

لجنة التحكيم الخاصة بـ«مسابقة سامي الدروبي» للترجمة التي كانت قد أعلنت عنها «الهيئة العامة السورية للكتاب» أعلنت عن النتائج في «مكتبة الأسد»، وكانت على الشكل التالي: الجائزة الأولى: «أقنعة ومرايا» مختارات شعرية أرمنية من ترجمة: مهران ميناسيان، الجائزة الثانية: «أدريين موزيرا» رواية جوليان غرين. ترجمة: عبود كاسوحة. الجائزة الثالثة: «فلتبق شاباً على الدوام» دراسة صحية، ترجمة: هزار عمران. ونال الفائز الأول جائزة ثلاثمئة ألف، والثاني ٢٥٠ ألفاً، والثالث ٢٠٠ ألف لس، ماعدا تبني «الهيئة العامة للكتاب» المخطوط ونشره

وارتأت اللجنة المكونة من كل من المترجمين: نبيل الحفار، توفيق الأسدي، عاريف حذيفة، جمال شحيد، ديمتري أفيتموس.. تزكية النصوص التالية للنشر في «الهيئة العامة السورية للكتاب»:

❖«مختارات من الشعر الفرنسي»، ترجمة: موريس جلال.
❖«قصائد مختارة لرسول حمزاتوف»، ترجمة: مسوح عبود مسوح.
❖«الجدة »، رواية، ترجمة: محمد غياث الموصلي.
❖«في الدم والندى»، قصص، ترجمة: محمد الدنيا.
❖«دورا أوروبـوس»، دراسة، ترجمة: ياسر أحمد الشوحان.
❖«مستقبل الحياة»، دراسة، ترجمة: عدنان حسن.
❖«قضية شخصية»، رواية ترجمة: علي صادق البرازي.
❖«حكايا من أثيوبيا »، ترجمة: محمد الدنيا.
❖«الخان»، رواية، ترجمة: غادة الأشقر.
❖«الوئام العائلي»، رواية، ترجمة: عبد الهادي محمد تاج صالحة.
❖«الشرفة»، مسرحية، ترجمة: رجاء السلبي.
❖«الأساسيات في إعادة التأهيل السمعي»، دراسة، ترجمة: سندس الحلاق و طاهر شريد.
❖«دمشق القديمة وكنوزها الدفينة»، دراسة، ترجمة: محمد علام خضر.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/7/22) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18



زياد يبهرنا كالعادة... رغم «جدار الفصل» !!



جهاد أبو غياضة

بعد أقل من سنة على حضوره الأول، المفاجأة الغالية التي أهدتنا أياها الأمانة العامة لاحتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية في عام ٢٠٠٨م، ولخمس حفلات. يأتي سليل العراقة الرحبانية والمجدد الثوري الأبرز زياد الرحباني لدمشق، ببادرة جميلة من «مينا» الجهة المنظمة، ليغيّبنا وسط مزيج ساحر من عراقة صرحه الموسيقي الأخاذ، وعراقة قلعة دمشق التي ما زالت جدرانها تحفظ وقع حناجر «الكورس الرائع» الجمهور السوري الذي أحبه زياد لعظيم تفاعله.

فما إن أعلن عن أماكن بيع بطاقات الدخول، حتى بدأ الهوس المحموم الذي استبد بالناس على شاكلة لهاث صارخ، للحصول على تذاكر الحفلات، نظرا للإقبال الكبير، ونفاذها السريع «صرحت الجهة المنظمة بيع ١٦ ألف بطاقة».

«منيحة ..!!» (غناء – موسيقا- كلام) هو عنوان هذه الإطلالة التي جاءت بتميز واضح عن ما قدمه زياد في العام الماضي من حيث الشكل والمضمون، لترينا الصورة الحقيقية للرسم التخيلي الصوتي الذي انطبع في أذهاننا طيلة أعوام طوال لزياد المسرحي وبرامجه الإذاعية، إذ أن وسيلتنا الوحيدة للتعرف على زياد كانت التسجيلات الصوتية فقط.

وبعد انتظار جنوني للحظة فتح الأبواب، ثم الكثير من عبارات التهنئة والحمد على دخولك سالما من شدة التدافع و(التدفيش) الذي مرده غياب التنظيم وسوء الإدارة، لنفاجأ بالطامة الكبرى. فتوزيع المقاعد يختلف عن السنة السابقة بشكله الطولي، حيث قسمت الباحة إلى قسمين يفصل بينهما «جدار فصل حديدي» ليقيم شيئاً من التقسيم الطبقي التافه المعنى..! بين فئتي حملة بطاقة الـ١٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة، ويزيد الطين بلة أن الجلوس بشكل عشوائي اعتباطي، إذ يظهر بأن عادة ترقيم المقاعد (السيئة!) لا تلقى رواجا في بلادنا المحافظة، وتكون المصيبة الكبرى بكون الجالس في المقاعد الأولى من فئة الـ١٠٠٠ ليرة، ونحن منهم، لن يشاهد شيئًا من المسرح، بل سيكتفي بمتابعة الحفل عبر شاشتين، ويذهل لحذاقة وتكنيك المصورين الهزلي والعبثي، إذ يتحدث زياد مثلاً وأنت تشاهد الصورة توجه إلى عازف العود، أو إلى كرسي فارغ في المقاعد الأولى من فئة العظماء أصحاب الـ١٥٠٠ ليرة.

ويطل زياد وتنسى متاعبك كلها، ليبدأ الإبحار بعوالم «زيادية» تنسيك غياب المكان في استحضار الزمان الجميل على جزأين وشكلين مختلفين. فالقسم الأول للموسيقى الجاز ولوازمه، والثاني للموسيقى الشرقية واستحضاراتها الرحبانية، فيبدأ بعزف المقدمة الموسيقية لـ«فيلم أمريكي طويل» و«العقل زينة» لتظهر تجليات زياد في تأديته لبعض الاسكيتشات الإذاعية على خشبة المسرح، وهنا كعادته يدهشنا، وإن خالف بعض الشيء الصورة المتخيلة بالأذهان لبعض الاسكيتشات، فيبدل ملابسه ويرتدي الشعر المستعار، ويسرد حديثه النقدي العاطفي والاجتماعي الثوري عبر توليفة من أعماله الإذاعية «العقل زينة» وألبوميه «نص الألف خمسمية – تابع لشي» مثل «النوم بيجر نوم، التاريخ، الحكيم، ورقة بين مكتبين، طلع معي حق، انحراف وتيرة وغيرها»، وما أجمله حين يمرر عبارة لينين الشهيرة: «وحده الذي لا يفعل شيئًا لا يخطئ».

ولنكون بعدها مع باقة من أروع أغانيه القديمة والحديثة: «الله يساعد»، «ولعت كتير» التي قدمتها سلمى مصفي في ألبوم «مونودوز» (أدتها في الحفل مايا ديب)، و «يا بنت المعاون» مسك ختام الحفلة، وهديته الرائعة «يا نور عينيا»، ومن أعماله مع لطيفة «بنص الجو»، «معلومات أكيدة»، «ومعلومات مش أكيدة» التي أدتها السورية الرائعة المتألقة رشا رزق والتي أبدعت في التعاطي مع الأغنية إلى حد أنها أرتنا الأغنية ببعد آخر، وهو ما يدعو للتساؤل عن سبب تغاضي الإعلام السوري عن هذه الموهبة الفذة. ومما يسجل لهذا الحفل ولزياد شخصيا، كشفه النقاب عن مواهب فنية مغفلة، أو مغيبة أيضاً، كعازف العود باسل داوود الذي تألق بأداء «يا بنت المعاون» و«يا نور عنيبا»، حتى ظننا بأن روح جوزيف صقر تخيم على المكان وتظلله. و قمة الدهشة حين بدأ زياد يعزف «حبيتك تانسيت النوم» للسيدة فيروز حتى خيل إلينا بأنها ستنهض من بين الجمهور لتعانق نجلها حباً وحنانا .

حفلات زياد انتهت لتمنح الجمهور السوري ذكرى جميلة تطبع في ذاكرته، وتضيف إلى رصيده المعرفي والثقافي بأن اطلع على جانب ثري ومهم جدا من تراث وإنجازات زياد الرحباني، إضافة إلى مرافقة متميزة للكثير من المواهب الفنية الرائدة في الغناء: مي شبشب، نيكول شويري، رشا رزق، ليندا بيطار، منال سمعان، نهى ظروف، ليال ضو، مايا ديب، باسل داوود، خضر بدران، وفي التمثيل: برجيس صليبا، رضوان حمشو، وهو ما يشفع للجهة المنظمة (ربيبة الاحتفالية) الكثير من الأخطاء المنغصة والعثرات التي كادت أن تكون فادحة وعلى كل حال «منيحة ..!!». ■■

لكم زيادكم.. ولنا زيادنا





◄ جهاد أسعد محمد

نعرف كيف ينظر أصحاب المال والأعمال والسطوة والحظوة للمشاهير، أي مشاهير.. المسألة بالنسبة إليهم لا تعدو كونها فرصة استثمارية سهلة ومجزية، يمكن أن تضيف لأموالهم (المضبوبة المسحوبة من جيوب الناس) المزيد والمزيد، مع ما يتيح لهم ذلك من شهرة وبروز ودعاية.

ولا نرى - نحن الذين لا نملك إلا قوة عملنا – في ذلك أمراً غير اعتيادي في سوق العرض والطلب القائم، فنظير ذلك يحدث في كل المجالات والسلع بدءا من الاستثمار في المواد الثمينة والنفط والأسلحة، مرورا بالأفكار المعولمة، وليس انتهاء بالمخدرات والأجساد والغرائز..

ولكن يجرحنا ويؤذينا أن يقتحم الاستثمار بقوانينه وغاياته، ما تبقى من مساحات نظيفة وشفيفة في عوالمنا الآخذة بالضيق، أن يقف حاجزا منيعا بيننا وبين من نحب ونعدّه منا ولنا .. أن يكون أقرب وألصق بمن نحن أولى بالإحاطة به.. أو أن يصبح، على أقل تقدير، جسرا إجباريا بيننا وبينه..

هذا غيض من فيض هلوسات عشاق زياد الذين ما زالوا صادقين فيما عهده لديهم من حب، لأن قسما يسيرا منهم فقط استطاع حضور (منيحة) القلعة بشق الأنفس، أما الغالبية الكبرى فهم بانتظار فرصة أقل كلفة.. وما بدلوا تبديلا!.

قد لا يعلم زياد أن (الحريرية) المالسياسية التي ما انفك يسخر منها في بلاده، هي شقيقة صغرى لمالسياسية كبرى باتت موجودة في كل مكان، وقد يتقاطع أبطالها ذاتهم بالصفات والأسماء والألقاب في أحيان ومواقع ومدن وبلدان كثيرة.. وقد لا يعلم أن متوسط أجور معظم من يحبهم ويحبونه في سورية قد لا يزيد عن أربعة أو خمسة أضعاف بطاقة الدخول (الرخيصة) إلى حفلات القلعة. وربما يكون غير منتبه أن (الغبرة) التي طالما هزئ من تكاثرها وانتهازيتها وتلونها هي التي كانت تحوم حوله وتبتسم قبالته في المسرح الطبقي الذي أعد من أجل (منيحته).. ربما يكون كل ذلك صحيحا .. أما الذي لا نشك بإدراك زياد له، هو أن تنظيم حفلة أو حفلات له في دمشق المحسوبيات والمتنفذين والأثرياء الجدد، سيكون أكثر بساطة وأقل جورا وأنظف ريعا لو قامت به وزارة الثقافة السورية ومؤسساتها وفعالياتها .. وهذه المسألة قد لا يكون لزياد يد بها .. ولكن يمكن أن يضعها شرطا في قادم الأيام إذا ما قرر التوجه مجددا إلى الفيحاء..

قد يكون لزياد اعتبارات مواقفية مناهضة لـ«انعزالية» و«عدائية» البعض في لبنان ضد سورية، هي التي دفعته لتكرار زياراته لدمشق.. وهذا يُحسَب له، ولكن فليعرف في المستقبل إلى أي «دمشق» يتوجه.. ■■



سهرة مع شربل روحانا في قلعة دمشق

بعد استضافتها لحفلات الفنان زياد الرحباني، هاهي قلعة دمشق تحتضن الفنان اللبناني المتميز شربل روحانا الذي سيحيي فيها حفلة غنائية في الأول من شهر آب القادم.

وسيكون الجمهور السوري على موعد مميز مع باقة من أجمل أعمال روحانا الذي سيقدم في هذه الحفلة مجموعة أغان من ألبوماته السابقة، بمشاركة عازفين سوريين، إضافة إلى ثلاث أغنيات جديدة يؤديها لأول مرة بمرافقة فرقة بيروت الشرقية الموسيقية، وعدد من المغنين السوريين.

تباع البطاقات في «دار الفنون» التي تنظم الحفل بالاشتراك مع إذاعة «شام إف إم»، وتتراوح أسعار البطاقات بين ٥٠٠ ليرة سوريّة للدرجة الأولى، و٣٠٠ ليرة للدرجة الثانية.

«الجمعية الأدبية» في دار الأسد

افتتحت فرقة باب للفنون المسرحية أعمالها بعرض "الجمعية الأدبية، وقد قدم العرض في القاعة متعددة الاستعمالات بدار الأسد للثقافة والفنون في الفترة الواقعة بين ١٩و٢١ /٢٠٠٩/٧

تدور أحداث العرض عن مجموعة من المثقفين أسسوا لأنفسهم ناديا أدبيا واجتماعيا في مكان ناء ليعبروا من خلاله عن أنفسهم. كما يلقي النص الضوء على آلية التفكير التي تحتكم إلى الثرثرة دون الحوار الحقيقي، ولا تؤدي إلى فعل جاد.

وقد لاقى العرض عند مشاركته في فعاليات مهرجان الكوميديا المسرحي الثالث في اللاذقية تقديرا واهتماما كبيرا من الصحافة والجمهور، العرض من إخراج: رأفت الزاقوت، تأليف: هنري أوفوري، إعداد ودرماتورجيا : عبدالله الكفري، تمثيل: أحمد ملص- حسام جليلاتي- حسام سكاف- رازميك ديراريان- محمد ملص- وئام إسماعيل، تعاون فني: زكريا الطيان، الإعداد الموسيقي والمؤثرات: أحمد الأشرم، تصميم البوستر والبروشور: سلام الحسن.

يذكر أن فرقة الباب المسرحية من تأسيس رأفت الزاقوت، وهي فرقة تسعى إلى المساهمة في تكريس حالة "الفرقة" بالمعنى الحقيقي الصرف في المسرح السوري، باعتبارها الضمان الأساسي لتعزيز التقاليد المسرحية، بهدف الوصول إلى عرض متكامل يتعاطى في صميم العمل المسرحي وأطياف إنتاجه وتلقيه. ■■